

ظواهر لغوية

مدخل

تعریف الاصناف

تألیف
د/ حسین نصار

الناشر
مکتبة الشفاف الدینية

رقم
جبر (الجمع الجغرافي)
لأنسان (الجمع الفروسي)
www.moswarat.com

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوِيِّ
أَسْلَمَ اللَّهُ لِلْفَزْوَارِ
www.moswarat.com

رَفِعُ

جَمِيعُ الرَّحْمَنِ لِلْجَنَاحِي
الْأَسْكَنُ لِلْمُهَاجِرِ لِلْفَوْرَكِي
www.moswarat.com

مَذْجَلُ
تَعْرِيفُ الْأَصْدَاقَ

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ
أَسْلَمَ اللَّهُ لِلْفَزْوَارِ

www.moswarat.com

رُقْعَةٌ

جِبْنُ الْأَرْجُونِ لِلْجَنَّيِ
الْمُسْوَرُ لِلْمُؤْمِنِ لِلْمُرْوَنِ
www.moswarat.com

ظواهر لغوية

مدحِّلٌ

تَعْرِفُ فِي الْأَصْدَارِ

تأليف

الدكتور حسين نصار

عميد كلية الآداب - جامعة القاهرة سابقاً

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

رفع

جبن الرَّحْمَنِ الْجَنَّانِيُّ
الْمُسْكَنُ لِابْنِ الْفَرْوَانِ
www.moswarat.com

جَمِيعُ الْجَهَوْنِ مَخْوَلُ تَلْكَافِ
النَّاشرِ

الْمُبَدِّلُ الْأَوَّلِ

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٢٠٠٣ / ١١١٠٣	رقم الإيداع
977-341-100-1	I.S.B.N الترقيم الدولي



الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٦ ش. بور سعيد - الظاهر

٩٣٦٣٧٣ - شاكسون

من بـ ٢١ توزيع الظاهر - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* مقدمة *

لا يماري إنسان اتصال بالعرب أو أدبهم أو ثقافتهم أدنى اتصال أنهم يرتبطون بلغتهم ارتباطاً قليلاً أن نرى مثيلاً له في الأمم الأخرى، وأن هذا الارتباط جعلهم يلتزمون بها، ويشعرون بكل تغييرٍ مهما كانت تفاهته - يجري عليها ، ويحاولون المحافظة عليها ما وسعتهم المحاولة .

وكانت الثمرة علمي النحو واللغة . فقد أخذ العرب يتحدثون في شيءٍ من رسائلهم منذ وقت مبكر، لساناً على يقين منه، بل ربما رجع إلى ما قبل الإسلام، كما تنبئ بعض أخبارهم. ولست أريد أن أضرب في وادي الأوهام، وأركن إلى الظنون. فما أتحدث عنه في هذا الكتاب غنى عن ذلك.

فلا جدال أن علماء بالعربية أخذوا يظهرون في المجتمع ، ويحملون هذه الصفة ، في القرن الثاني ، بل ربما لا أغالي إذا قلت أواخر القرن الأول. ولم يزد جهد الأولين من هؤلاء " العلماء بالعربية " على مدارسة تلاميذهم ، ومناقشتهم ثم جاء خلفٌ لم يرضوا بهذا الجهد وحده ، وطمحوا إلى " التدوين " : تدوين ما قاله شيوخهم ، وما وصل إليه جهدهم الخاص ..

وكانت الثمرة - في المجال اللغوي الخاص - رسائل تحاول أن تجمع ألفاظاً لغوية ذات طابع خاص. ولا يهم أن يكون ذلك الطابع من معناها، كأن تكون هذه الألفاظ جمیعاً تتحدث عن الإبل وما تعلق بها ، فتعطينا الرسائل اللغوية على الموضوعات. أو يكون ذلك الطابع من المصدر الذي وردت فيه ولفت الأنظار. كأن تكون في القرآن ، وغريب الحديث. أو يكون ذلك الطابع من ظاهرة لغوية تغلب عليها كأن تكون هذه الألفاظ مهمنة.

* نشرت في مجلة النسان العربي بالرباط - المملكة المغربية - مجل ٨ ج ١ ، ومج ٩ ج ١ ، ح ١ ، أى يناير ١٩٧١ ، ويناير ١٩٧٢ ، ويناير ١٩٧٣ .

ومن الضرب الآخر "الناظ الأضداد". فقد كان الذي لفت الأنظار إليها ما تتحلى به من ميزة خاصة، إذ ترد بصورة واحدة، لكنها تدل على معانٍ يتقابل منها اثنان تقابلًا تاماً.

ولم يكن تدوين الأضداد فيما نعرف من الرسائل اللغوية الأولى، ولكنه تأخر عنها قليلاً. وفي القرن الثاني تنبه اللغويون إليها، فشرعوا يلتقطونها، ويشيرون إليها ، ويتحدثون عنها.

وكانت الثمرة الطبيعية أول تدوين للأضداد في اللغة العربية . وكانت هذه الثمرة الأولى باكورة عدة ثمار : جمعت الأضداد أو درستها. وحول هذه الثمار ندور في الصفحات الآتية: متأملين ، ومتذوقين ، ومقدرين.

ودعائي إلى الله أن يمنعني القصد فلا أجور، والقدرة فلا أعجز..

مدخل

تعريف الأضداد

يبدو أن من أقدم الأمور التي تطلع إليها علماء اللغة العربية الأولون التفرقة بين الأنواع التي يمكن أن تنقسم إليها الكلمة. فالقدماء يكادون يجمعون أن على ابن أبي طالب أول من تحدث في قضایا نحوية، ويدھب بعضهم أنه اكتشف أن "الكلام كله اسم و فعل و حرف.." ^(١)

ولست في صدد دعم هذا الكلام أو دحضه، إنما يهمني أن القدماء كان في خدمتهم أن تقسيم الكلام العربي كان أول قضية نحوية. وإن فغير غريب أن يكون من أقدم القضایا اللغوية تقسيمات أخرى للكلمة.

وأقدم ما يعنيوني من هذه التقسيمات ما أورده سيبويه في صدر كتابه، دون أن يبين أنقله عن أحد شيوخه أم كان من ابتكاره. والتقسيم الذي أورده ثلاثي أيضا يمكن أن أضعه على النحو التالي. قال ^(٢) :

"اعلم أن من كلامهم :

- ١ - اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين.. نحو جلس وذهب.
- ٢ - واختلاف اللفظين والمعنى واحد.. نحو ذهب وانطلق .
- ٣ - واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين.. قولك : وجدت عليه : من الموجدة، ووجدت : إذا أردت وجدان الضالة..".

أراد سيبويه بالنوع الثاني ما سماه اللغويون المترادف، وبالنوع الثالث ما سموه المشترك.

(١) ابن الأبارى : نزهة الألباء ٢ .

(٢) الكتاب ١ : ٧ .

ولما كان ما دونه سببوا "كتاب" النحاة واللغويين ، والذى رجعوا إليه وأفادوا منه ، وكان عماماتهم الأكبر ، كان طبيعيا أن نجد هذا التقسيم يدور فى كتبهم⁽¹⁾ وكان طبيعيا بـل أوغل فى الطبيعية - إن أمكن هذا القول - أن نجد هذا التقسيم عند تلميذ سببوا فى صدر كتابه الذى ألفه فى الأضداد ، ولم يزد عليه غير شيء من البسط والشرح والتثليل والتفریع . قال أبو على قطرب : "الكلام فى الفاظه بلغة العرب على ثلاثة أوجه :

١ - فوجه منها - وهو الأعم الأكثـر - اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، وذلك للحاجة منهم إلى ذلك . وذلك قوله : الرجل ، والمرأة ، واليوم ، والليلة ، وقام ، وقعد ، وجاء ، وذهب . اختلف اللفظان لاختلاف المعنيين . وهذا لا سبيل إلى جمعه وحصره ، لأن أكثر الكلام عليه " وقد نشر من هذه العبارة الأخيرة أن قطربا لم يسمع بمحاولة الخليل بن أحمد الفراهيدي جمع اللغة فى كتاب العين ، والحق أن الفراهيدي جمع اللغة فى كتاب العين ، والحق أن القدماء يقولون إن كتاب العين لم يبرد إلى البصرة من خراسان إلا فى زمن متأخر عن وفاة قطرب .

٢ - والوجه الثانى اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد . وذلك مثل غير وحـمار ، وذئب وسيـد ، وسمـسـمـ وـثـلـبـ ، وـائـىـ وجـاءـ ، وجـلـسـ وـقـعـدـ . الـفـظـانـ مـخـتـلـفـانـ وـالـمـعـنـىـ وـاحـدـ . وـكـانـهـ إـنـماـ أـرـادـواـ بـاـخـتـلـافـ الـفـظـيـنـ ، وـإـنـ كـانـ وـاحـدـ مـعـزـىـاـ ، أـنـ يـوـسـعـواـ فـىـ كـلـامـهـ وـالـفـاظـهـ ، كـمـاـ زـاحـفـواـ فـىـ أـشـعـارـهـ لـيـتوـسـعـواـ فـىـ أـبـنـيـتـهـ ، وـلـاـ يـلـزـمـواـ أـمـرـاـ وـاحـدـاـ .

٣ - والوجه الثالث أن يتافق اللفظ ويختلف المعنى ، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعدا . وذلك مثل الأمـةـ يـرـيدـ الدـيـنـ ، وـقـولـ اللهـ : " إن إـبرـاهـيمـ كانـ أـمـةـ قـانتـاـ لـهـ " منه .. والأمة : القامة ، قامة الرجل .. والأمة من الأمم .

(1) انظر الصاحب لأحمد بن فارس ٩٦ ، ٢٠١ ، والمزهر للسيوطى ١ : ٣٨٨ - ٩ .

ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعداً ما يكون متضاداً في الشيء وضده". إذ أبان أن هذا المشترك من الكلمات - الذي ذكره سيبويه - نستطيع أن نجد تحته فئتين من الكلمات : فئة تختلف معانيها مثل الأمة، وأخرى يزداد التحالف إلى أن تتضاد، وهي "الأضداد" التي ألف من أجلها الكتاب ..

وانطلق هذا التقسيم من كتاب قطرب إلى كتاب آخر في الأضداد ، هو الذي ألفه أبو بكر بن الأنباري^(١) فقد أورده هذا برمته في مقدمته، وأضاف إليه بعض التوضيح والاعتراض . فقد روى أن ابن الأعرابي اعترض على المترادفات ، وأنكرها ، وأعلن أن كل كلمة منها لها معنى ليس في اختها ، أحياناً نعرفه وأحياناً لا نعرفه . وارتضى ابن الأنباري رأى ابن الأعرابي ودعمه بالحجج التي تؤيده . وصرح ابن الأنباري أن الوجهين الأوليين من الكلام ، أكثر كلامهم ، أما الأضداد فاتفق هو وقطرب على قلتها.

إذا نظرنا إلى حديث قطرب السابق عن الأضداد وجذناته موجزاً ومهماً، لا يعطيها تعريفاً شاملاً دقيقاً لها . وقد حافظت الكتب بعد قطرب على هذا الإبهام . فاكتفى أبو حاتم السجستاني بأن قال في مقدمة كتابه : " ضد الشيء " خلافه وغيره ". وقال ابن الأنباري في وصف كتابه^(٢): " هذا كتاب ذكر الحروف التي تقعها العرب على المعانى المتضادة فيكون الحرف منها مؤدياً عن معنيين مختلفين " .

وكان أبو الطيب اللغوى هو الذي أزال كل إبهام عن اللفظ، حين عرّفه في صدر كتابه فقال^(٣) : " الأضداد جمع ضد . وضد كل شيء ما نفاه، نحو البياض

(١) ٦ - ٨.

(٢) ١ .

(٣) ١ .

والسود، والسخاء والبخل.. وليس كل ما خالف الشيء ضدا له. ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدتين ، وإنما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم. فالاختلاف أعم من التضاد، إذ كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدتين ”.

الاختلاف في وجود الأضداد

وقد اختلف موقف الغويين القدماء من هذا النوع من الألفاظ . فارتضى جماعة منهم وجودها ، واعترف بها ، وتحدد عما يندرج تحتها من ألفاظ ، وعللها أحيانا . وكانت هذه الجماعة أسبق في الظهور من معارضتها ، إذ كان منها أبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وتلاميذهم. واستمر المنتسبون إليها في البقاء إلى يومنا هذا . أما الجماعة الأخرى فاعتبرت على الأضداد ، وأنكرتها . ولا نعرف من انتمى إليها من القدماء غير عبد الله بن جعفر المعروف بابن درستويه^(١) . وكثير أتباعها في العصر الحديث . فكان منهم عبد الفتاح بدوى كاتب مقالة " ضدان " في دائرة المعارف الإسلامية (مادة

(١) ذكر الجوايقى في شرح أدب الكاتب أن ثعلباً أنكر الأضداد، وقال : " ليس في كلام العرب ضد .. لأنَّه لو كان فيه ضد لكان الكلام محلاً، لأنَّه لا يكون الأبيض أسود ولا الأسود أبيض . وكلام العرب - وإن اختلف اللفظ - فالمعنى يرجع إلى أصل واحد " (أدب الكاتب ١٢٧).

والغريب أن تلميذه ابن الأنبارى لم يذكر ذلك ، بل أكثر من الرواية في كتابه عنه إلى درجة تجعل المرء يومن أن ثعلباً من القائلين بالأضداد . وروى عنه ما يدل على أن ثعلباً أعلن أن اللفظ قد يفيد مقابل معناه ، لعلة من العلل . قال : " قال أبو العباس (ثعلب) : إنما جاز أن يقع الظن على الشك واليقين ، لأنه قول بالقلب . فإذا صحت دلائل الحق ، وقامت أماراته كان يقيناً . وإذا قامت دلائل الشك ، وبطلت دلائل اليقين ، كان كذباً ، وإذا اعتدلت دلائل اليقين والشك كان على باه شكاً ، لا يقيناً ولا كذباً " (الأضداد ١٦).

أضداد) وكان منهم أغلب المستشرقين ، الذين كتبوا المقالات والرسائل الصغيرة في رفض الأضداد .

وبسبب هذا الاختلاف ، اضطر مؤيدو الأضداد إلى الدفاع عن وجودها ، والرد على ما قاله المعارضون. ولعل أهم من قام بهذا العمل أحمد بن فارس، وابن سيده، ومحمد بن القاسم الأنباري. أما الأولان فقد وجدت عندهما الدفاع لغويًا. وأقامه ابن سيده على الجدل العقلي، فقال لشيخ منكر للأضداد ^(١): "هل يجوز عندك أن تجني لفظتان في اللغة متفقتان لمعنىين مختلفين . (يشير إلى المشترك) فلا يخلو في ذلك أن يجُوزه أو يمنعه. فإن منعه ورده، صار إلى رد ما يُعلم وجوده وقبول العلماء له، ومنع ما ثبت جوازه، وشُبهت عليه الألفاظ، فإنها أكثر من أن تحصى وتحصر، نحو " وجدت " الذي يراد به العلم، والوجدان ، والغضب ، و : "جلست " الذي هو خلاف قمت ، و"جلست " الذي هو بمعنى أتيت نجدا (وتسمى جلس) . فإذا لم يكن سبيل إلى المنع من هذا، ثبت جواز اللفظة الواحدة للشيء وخلافه. وإذا جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه، جاز وقوعها للشيء وضده، إذ الضد ضرب من الخلاف، وإن لم يكن كل خلاف ضدا " .

ولم يلجا ابن فارس إلى النطق، والجدل العقلي، في دفاعه عن الأضداد. وإنما اعتمد في أحد رأيه على طبيعة اللغة العربية. فقال ^(٢): " ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد، نحو الجُنون للأسود، والجون للأبيض ". فالاًضداد عنده واحدة من ظواهر اللغة العربية مثل الترادف. واعتمد في رأيه الثاني على الرواية الذين نقلوا لنا الأضداد و موقفنا منهم . فقال يصف لنا رأى المعارضين ^(٣) : " هذا ليس بشيء ، وذلك أن الذين رووا أن

(١) المخصوص ١٣ : ٢٥٩ .

(٢) الصاجي ٩٧ .

(٣) الصاحي ٩٨ :

العرب تسمى السيف "مهنداً" والفرس "طرفاً" هم الذين رروا أن العرب تسمى المتضادين باسم واحد . فابن فارس يوجب أن نوحد موقفنا من هؤلاء الرواية . فإن شككنا فيما رروا من الأضداد وجب علينا أن نشك في بقية روایاتهم اللغوية ، وذلك أمر مستحيل . فإن وثقنا بما رروا من غير الأضداد ، كان واجباً أن نثق بما أوردوه منها . بالحق أن ابن فارس كان أكثر توفيقاً في الدفاع عن الأضداد ، وأقرب إلى عبيعة اللغة وما تفرضه من مناهج . ويؤسفنا ألا نعثر على كتابه الذي ألفه في الدفاع عن الأضداد ، ووصف موقفه من مذهب المعارضين ، في قوله^(١) : " وقد جرّدنا في هذا كتاباً ، ذكرنا فيه ما احتاجوا به ، وذكرنا رد ذلك ونقشه".

وما ابن الأثبارى فقد تناول واحداً من أهم آراء المنكرين للأضداد ورد عليه . بل لعله أهم رأى لهم ، إذ صدر عن رأسهم ابن درستويه ، واستغلته جماعات متنوعة .

ولما كانت كتب المعارضين القدماء لم تصل إلينا ، كنا مضطرين إلى الاعتماد على حكايات غيرهم عنهم ، وما تساقط إلينا من أقوالهم ، في تصور آرائهم . وتؤكد لنا هذه الحكايات أن المعارضين رفضوا الأضداد جملة ، وأنكروا وجودها في اللغة . قال أحمد بن فارس^(٢) : " وأنكر ناس هذا المذهب وأن العرب تأثى باسم واحد لشيء وصدّه ". وقال السيوطي مصوّراً لوقف ابن درستويه ، الذي يعد رأس المعارضين القدماء^(٣) " قال ابن درستويه في شرح الفصيح : النّوء : الارتفاع بمشرقة وئكل ، ومنه قبيل للكوكب : قد ناء إذا طلع . وزعم قوم من اللغويين أن النّوء السقوط أيضاً ، وأنه من الأضداد . وقد أوضحنا الحجة عليهم

٩٨ (١)

(٢) الصاجي ٩٨ الره ٣٨١

(٣) المزهر ٢٩٦ ١

في ذلك في كتابنا في إبطال الأضداد " فاستفينا من هذا أن ابن درستويه ممن ذهب إلى إنكار الأضداد ، وأن له في ذلك تأليفا .

وعندما نتبع الأقوال التي أتى بها المنكرون لدعم رأيهم لا نجد فيما بين يدينا من مراجع غير أقوال قليلة لا تدل على حقيقة موقفهم دلالة كافية. وأهمها الرأي الذي رد عليه ابن الأنباري ، وجاء به ابن درستويه في شرح الفصيح حين قال^(١) : " إنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعانى . فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين ، أو أحدهما ضد الآخر ، لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتفطية ..".

وتلقيف هذا القول من ابن درستويه فثتان من الناس. أبداً بالفئة المتأخرة في الوجود ، إذ عاشت بيننا في العصر الحديث ، وتقبلت القول في نية حسنة ، ودافعت عنه في مواجهة بعض ما وُجّه إليه من نقد على العصور ، قال عبد الفتاح بدوى^(٢) : " ينبغي ألا يعزّب عنه أن التضاد مُنافي لطبيعة اللغة ، وأنه لا يسهّل التفاهم بين الناس . فمن الصعب أن نقبل أن المعانى الأولية المتضادة يتفاهم الناس عنها بلفظ واحد . والصعوبة التي تنشأ من التضاد أكبر جداً من التي تنشأ من الاشتراك . وإذا قيل : إن القرائن توضح المراد كان هذا تسليماً حقاً بمنافاة التضاد لطبيعة اللغة ، لأن الاعتماد على القرائن ليس من طبيعة اللغات في سذاجتها . وإنما هو طور آخر فوق ذلك " .

أما الفئة الأولى في الوجود فكانت مريبة ، ولم تقبل القول إلا ل تستند إليه في الطعن على العرب ، إذ سلمت بصحة القول وصحة وجود الأضداد في أن واحد ، وأقامت عليهما من الأحكام ما يتتسق مع مآربها الحاقدة . قال ابن

(١) المزهر ١ : ٣٨٥ . أضداد ابن الدهان ٥ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ، مادة أضداد .

الأنباري^(١) : ويظن أهل البدع والزيف والإزراء، بالعرب أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم، وقلة بلاغتهم، وكثرة الالتباس في محاوراتهم، وعند اتصال مخاطباتهم. فيسألون عن ذلك ، ويحتاجون بأن الاسم منبئ^٢ عن المعنى الذي تحته ودلالة عليه ، وموضع تأويله . فإذا اعتبرت الكلمة الواحدة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب ، وبطل بذلك معنى تعليق الاسم على أنفسه ”.

وكان رد ابن الأنباري على هذه الفئة الشعوبية بقوله^(٣) : ” إداهن أن كلام العرب يصح بعضه بعضاً ويرتبط أوله بأخره ، ولا يُعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه ، واستكمال جميع حروفه . فجاز وقوع الكلمة على المعنيين المتضادين لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد .. ومجرب حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعانى المختلفة وإن لم تكون متضادة ، فلا يعرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدم الحرف ويتأخر بعده مما يوضح تأويله ”.

وتتساقط علينا من أقوال منكري الأضداد ما يكشف عن أدلة أخرى لهم . ولكن هذه الأقوال لا تحاول أن تهدم القاعدة التي قامت عليها الأضداد كما استهدف قول ابن درستويه السالف ، بل تسير في اتجاه مخالف بعض المخالفات ، يجعلنا نستطيع أن نعتمد عليها ونستفيد منها في موضع آخر . ولذلك نرجى عرضها والحديث عنها إلى ذلك الموضوع ، ونقفز إلى المحدثين من الشرقيين والمستشرقين.

فيسبز أمامينا عبد الفتاح بدوى أكثر الرافضين للأضداد تطرفاً وتوسعاً في رأيه ، إذ أنكرها إنكاراً باتاً ، وأعلن : ” وإننا لنتحدى الذين يزعمون أن في

(١) الأضداد ١.

(٢) الأضداد ٣.

اللغة أضداداً وثباتاً لهم، بجميع كلمات اللغة العربية، أن يأتونا بلفظ واحد له معنیان متقابلان بوضع واحد. فإن لم يفعلوا ، فليس في اللغة تضاد ". وقد اتخذ عبد الفتاح بدوى من قول ابن درستويه أساساً ثم أقام عليه علته، في هذا السقى المطلق للأضداد. قال : " ينبغي لا يعزب عنا أن التضاد مناف لطبيعة اللغة ، وأنه لا يسهل التفاهم بين الناس . فمن الصعب أن نقبل أن المعانى الأولية المتضادة يتفاهم الناس عنها بلفظ واحد. والصعوبة التي تنشأ من التضاد أكبر جداً من التي تنشأ من الاشتراك". ورد على ابن الأنبارى قائلاً : " وإذا قيل : إن القرآن توضح المراد، كان هذا تسليماً حقاً بمنافاة التضاد لطبيعة اللغة ، لأن الاعتماد على القرآن ليس من طبيعة اللغات في سذاجتها، وإنما هو طور آخر فوق" ثم قسم عبد الفتاح بدوى الأضداد إلى طوائف ، وأتبع كل واحدة بما يبطلها في نظره. وأعلن أن أمثلتها موجود في اللغات المختلفة، وأتى بشواهد من اللغة الفرنسية .

وقد أجملت دائرة المعارف الإسلامية والدكتور منصور فهمي الأدلة التي اعتمد عليها المستشرقون في إنكار الأضداد، فكانت كما يلي :

١ - معظم الكلمات التي أوردها مؤلفو الأضداد كانت معروفة عند العرب بمعنى واحد فقط . أما المعنى الآخر المضاد له فلم يرد إلا في روايات نادرة ، بل روايات جديرة بالشك .

ولا ريب أن بعض الألفاظ التي أوردتها كتب الأضداد من هذا القبيل، مثل ذلك ما رواه أبو زيد^(١): "تصدق الرجل : إذا أعطى صدقته. وبعض العرب يقول: تصدق : سأله ، والجيد: تصدق : أعطى". ولكن يجب لا يغيب عن بالنا أن القدماء أنفسهم - وجماعي الأضداد - هم الذين نقدوا مثل هذا اللفظ، وأبانوا الردِّيَّ والجيد

(١) أبو حاتم ١١٦ . ابن الدهان ١٤ .

منه، كما نرى في النص السابق، ويقابلة عند ابن الأنباري^(١): "يقال : قد تصدق الرجل : إذا أعطى ، وهو المعروف المشهور عند أكثر العرب ، وقد تصدق : إذا سأله ، وهو القليل في كلامهم " وعند أبي الطيب^(٢) : "قال أبو حاتم : والمعروف عند العرب تصدق : إذا أعطى الصدقة ". وأمثال هذا النقد كثيرة عند أبي حاتم وابن الأنباري وأبي الطيب خاصة .

٢ - يُعزز أكثر ما ذكرها من الأضداد الشواهد الموثق بها ، حتى قال جيز Giese إنه لم يعثر في الشعر القديم إلا على ٢٢ لفظاً من الأضداد . وذهب هرشفلد إلى أبعد من ذلك. فعقب على قول جيز معلنا^(٣) أن هذا العدد يمكن أن نقل منه لو ازدادت معرفتنا بالمعانى الأصلية لهذه الألفاظ . وكان ابن الأنباري هو الذى لفت المستشرقين إلى الشك في الأضداد التي لا يوجد شواهد عليها ، إذ فعل ذلك في الحميم قال^(٤): " قال بعض الناس : الحميم من الأضداد ، يقال الحميم للحار ، والحميم للبارد ، ولم يذكر لذلك شاهداً ، والأشهر في الحميم الحار ... ". وأعلن أن الشاهد هو الدليل على صحة التضاد حين قال^(٥): " قال بعض أهل اللغة : الضد يقع على معنيين متضادين ، ومجرأه مجرى اللد . يقال فلان خذى : أى خلافى ، وهو ضدى : أى مثلى . قال أبو بكر [ابن الأنبارى] : وهذا عندي قول شاذ لا يعول عليه ، لأن المعروف من كلام العرب : العقل ضد الحمق ، والإيمان ضد الكفر ، والذى ادعى من موافقة الضد للمثل لم يُقم عليه دليلاً تصح به حجته ".

(١) ١١٠ .

(٢) ٤٣٧ .

(٣) مجلة الجمعية الآسيوية الملكية بلندن ، سنة ١٨٩٥ ، ص ٢٢٣ .

(٤) ٨٢ . وانظر أضداد أبي الطيب ٢٠٨ .

(٥) ٧ .

ولكن الحق أن القدماء أوردوا كثيرا من هذه الألفاظ، أو كثيرا من المعانى المضادة، مهملة. فلم يوردو لها شواهد البة، أو أوردوا منها ما يشهد للمعنى المعروف، وتركوا المعنى غير الشائع بدون شواهد. مثال ذلك دهور، وزجور، ونهوز ، وبختر، فى أضداد قطرب ^(١) ، وعنه روطه بقية كتب الأضداد دون أن تكترث لإضافة الشواهد ^(٢) . والأمر نفسه نجده فى أضداد الأصمعى ^(٣) ، وأبى حاتم ^(٤) ، وابن السكيت ^(٥) ، وغيرهم. ولكننا يجب أن نحترس هنا أيضا ، فإن القدماء لم يكونوا يشعرون بوجوب إيراد الشواهد على كل ما يسمعون ويروون ، وخاصة إذا كان اللفظ قد سمعوه فى غير شعر. بل إنهم تخففوا فى بعض الأحيان من بعض الشواهد التى كانت بين أيديهم، كما فعل أبو حاتم عندما حذف بعض شواهد الأصمعى من أمثال شوهاء ومعبد ومغلب.

٣ - لا يجوز الاعتماد فى إثبات التضاد على موضع اللفظ من الكلم دون الاعتماد على الأصل اللغوى لهذا اللفظ. المراد بهذا النظر إلى معنى اللفظ فى حال إفراده لا عندما يركب فى جملة ، لأن السياق قد يكسبه معنى جديدا ، هو الذى يخرجه إلى التضاد، مثال ذلك قول ابن الأنبارى ^(٦) : " ومن الأضداد أيضا قول العرب للرجل : " ما ظلمتُك وأنتَ تُنْصِفَنِي " يحتمل معنيين متضادين : أحدهما ما ظلمتك وأنت أيضا لم تظلمنى ، بل مذهبك إنصافى ، واستعمال ما أستعمله من ترك الظلم لك والجنف عليك ، والمعنى الآخر: ما ظلمتك لو أنصفتني ، فاما إذ لم تنصفنى فبأنى أكافئك بمثل فعلك . وقول الله عز وجل :

(١) ١١ ، ١٨ ، ١٥ ، ٤٩ .

(٢) ابن الأنبارى ٢٥٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، ٣٣٢ ، ٢٧٣ ، أبو الطيب ٦٥٠ ، ٨٥ .

(٣) ٣٢ ، ٣٠ ، ١٧ .

(٤) انظر آدم ، أفلت ، مؤدى ، أسد ، أضب ، أمن ، وغيرها.

(٥) ١٩٩ ، ١٩٦ .

(٦) ١٦٠ .

(وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) يفسر تفسيرين متضادين : أحدهما : وما كان الله معذبهم وأولادهم يستغفرون، أى قد وقع له فى علمه جل وعز أنه يكون لهم ذريمة تعبده وتستغفر لهم. فلم يكن ليوقع بهم عذابا يجتث أصلهم، إذ علم ما أعلم من صلاح أولادهم وعبادتهم له جل وعلا. والتفسير الآخر: وما كان الله معذبهم لو كانوا يستغفرون، فأما إذ كانوا لا يستغفرون فإنهم مستحقون لضروب العذاب التي لا يقع معها البوار والاصطلام، بل تكون كما وقع بهم من عذاب الجدب في السنين التي لحقتهم فأكلوا فيها الجيف والعيلم، وكعذاب السيف والأسر الذي لحقهم يوم بدر وغيره ، والله أعلم بحقيقة ذلك كله وأحكم " .

ولم يلتقت المؤلفون الأولون في الأضداد لهذا النوع ولم يشيروا إليه في كتبهم . وإنما ظهر في القرن الرابع عندما شاعت بين الكتاب الرغبة في الإحاطة والاتساع والإتيان بما لم يأت به السابقون . فتجلى عند ابن الأنباري ، ومن أخذ عنه من اللاحقين عليه كابن الدهان والصفاني .

وأضاف الدكتور منصور فهمي إلى الأسباب السابقة سببا آخر ، يمكن أن نسميه إذا أحسننا الظن - تساهل اللغويين ، وإذا أسنانه حب التكثير والتزييد والتباھي بما أورده كل منهم من الأضداد . فقد دفعهم ذلك إلى إيراد كثير من الألفاظ لا صلة لها بالأضداد ، وإنما هي من المشترك ، مثل المعصري والحرزور والروح والقلب وأفاد وزناً ونسل .. الخ.

وتوجد إلى جانب ما ذكرته عدة أسباب أخرى أوردها المستشرقون والدكتور منصور فهمي ، ولكن تنقصها صفة العموم التي تتحلى بها الأسباب التي ذكرتها . فهي لا تتحدث إلا عن نوع واحد من الأضداد ، ولذلك أبقيتها إلى حين معالجة أنواع الأضداد ..

أصل الأضداد

منذ تنبه الغويون إلى الأضداد ، واختلفوا فيها ، وهم في محاولة دائبة لتحليلها والكشف عن نشأتها ، وكيف وجدت في اللغة . واشترك في هذه المحاولة من اتفقت آراؤهم ، ومن اختلفت ، ومن اعترفوا بها ومن رفضوها ، والقدماء والمحدثون ، والعرب والمستعربون . وإن كثيرا من الآراء التي أتى بها منكرو الأضداد هي في الحقيقة محاولة لتحليل وجودها ، ولذلك ادخرتها لأوردها هنا .

واختلفت الطرق التي سلكها العرب وغير العرب في دراسة هذه الظاهرة اللغوية ، في كثير من الأحيان . فقد أوغل بعض المستشرقين في تاريخ البشرية وأرجع ظاهرة الأضداد إلى العصور القديمة ، عندما كان العقل البشري في سذاجته ، فلم يكن يفطن لما يعتريه من تناقض . وكان قائل هذه النظرية هو آبل Abel إذ أعلن أن الأضداد هي البقية الباقية مما كان للأوائل من تناقض منطقى في التفكير . ولكن هذا القول لم يلق رواجا حتى في أوساط المستشرقين ، فرد عليه فييل Veil ورفضه هو ورأى لجست Legust الذي أرجع الأضداد إلى اشتقاقات مبالغ فيها ..

وتوسط بعضهم في الإيفال ، فلم يرجع إلى التاريخ البشري ، واقتصر على التاريخ العربي القديم . فأعلن جيز أن العرب افترضوا بعض هذه الأضداد من اللغات المجاورة لهم . ولما كان معناها الأصلي قد تختلف إيحاءاته ، فقد أدى ذلك إلى التضاد في العربية . وضرب مثلاً لذلك بلغظ (جل) . أعلن أن العربية أخذته من اللغة العبرية ، وهو فيها بمعنى دحرج . وإذا كان الشيء المدرج ثقيلاً أحياناً ، وخفيفاً أحياناً ، فقد اعتمدت العربية على هذين الإيحاءين المتضادين للكلمة الواحدة وأعطتها معنيين متضادين هما عظيم وحغير .

واقتصر بعضهم الآخر ، ونظر في تاريخ الجماعة الواحدة ، فوجد فيه من التطور ما يؤدي إلى التضاد دون استعارة من الخارج . وضرب جيز مثلاً لذلك

بال فعلين باع وشرى . فقد كان المعنى الأصيل لهما بادل ، وحين كان البيع والشراء يقوم على مبادلة السائع . فلما عرفت النقود ، اختفى كل فعل منها بوحد من القائمين بالعمل . ولكن رواسب العهد القديم بقيت حية ، فكانت تلقى ظلالها على معنى الفعلين ، فتختلط بينهما .

وأضاف الدكتور منصور فهمي إلى المثال السابق مثلاً من حياتنا الحاضرة ، يلتبس فيه معنى الفعل لحداثة عهد الناس بالحديث الذي يدل عليه . فلما كنا حديثى عهد بالقناطر (الكبارى) التي تفتح وتغلق لم نستطع أن نستقر بعد على إعطاء لفظ واحد لكل من عمليها . فنحن نقول : فتحت القنطرة إذا أغلقت فى وجه المارة وفتحت للمراكب ، وإذا فتحت أمام المارة وأغلقت طريق المراكب أيضا . وربما اجتمع إلى حداثة العهد اختلاف النظرة . فأصحاب المراكب يقولون عنها : فتحت ، إذا فتحت لهم وأغلقت فى وجه المارة ، وهؤلاء يقولون : فتحت إن حدث العكس . ولكن هؤلاء وهؤلاء غير منفصلين ، ومن هنا صار للكلمة معنياها المتضادان والشائعان معا ..

ولم يلتفت فريق إلى التاريخ وبحث عن العلة فيمن يراه من جماعة وفرد ، وما يسودهما من ظواهر ذات تأثير في اللغة . فذهب إلى أن بعض المعاني المتضادة يرتبط بعضها ببعض وتتداعى في الذهن ، فتؤدي إلى الأضداد . مثال ذلك الكلمة "البين" التي تطلق على الفراق والاجتماع ، والسبب في ذلك أن الإنسان قد يفترق وحده عن جماعته ، وقد يفترق ويلحق بجماعة أخرى . ولا يختلف هذا القول كثيراً عن القول الآخر الذي أوردته دائرة المعارف الإسلامية أيضاً منسوباً إلى جيز ، ورأى أن الارتباط بين المعنى قد يكون بسبب أن أحدهما نتيجة للأخر . مثل خفي البرق معنى ظهر واستتر . فإن البرق لا يكاد يظهر حتى يختفي ، فالظهور والاختفاء متلاحقان ، وثانيةهما نتيجة لأولهما . ومثل "ناء" بمعنى نهض بالحمل في مشقة ، وحمل الحمل . ومثلهما ما سماه تداخل الأحداث ، مما كان آخرها لأمر قد يكون أولاً لغيره ، وما يكون أولاً لأمر قد يكون

آخر لغيرة مثل "السدفة" فهى الوقت الذى بين النور والظلمة، يمكن أن تختلف فيها القبائل أو الأفراد بل سامعوا من اللغويين فيظنوا أن المراد بها النور وحده أو الظلام وحده.

وآخر ما جعله جيز من أسباب التضاد غموض الانفعالات والمشاعر وانبهامها واختلافها من شخص إلى آخر ، وتسرب هذا الغموض إلى الألفاظ التي تدل عليها حتى يؤدى بها ذلك إلى التضاد . مثال ذلك **الدُّفَر**، التي تطلق على الرائحة الطيبة والكريهة. وسبب ذلك اختلاف شعور الإنسان بها، إذ يحبها شخص ويرتاح إليها ، ويتألف منها آخر وينفر لشتها..

أما اللغويون العرب فقصروا جهودهم على الأضداد العربية ، ولم يبعدوا عنها لا تاريخا ولا لغة ولا اجتماعا، وحاولوا أن يتبعوا أصولها ونشأتها ومسالكها في اللغة العربية نفسها. وأكثر الآراء التي رأيتها شيئاً عندهم كون كثير من هذه الأضداد من أثر اللهجات الكثيرة التي ضعفتها العربية الفصحى. قال ابن الأنباري ^(١): " قال آخرون : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهم بمساواة منه بينهما، ولكن أحد المعنيين لحى من العرب، والمعنى الآخر لحى غيره؛ ثم سمع بعضهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء .. فالجون الأبيض في لغة حى من العرب، والجون الأسود في لغة حى آخر. ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر.." وترددت أصوات هذا القول عند أبي على الفارسي ^(٢)، وابن الدهان ^(٣) ، ثم الكتاب المحدثين . وكان أحد الدعائم التي استند إليها ابن درستويه ^(٤) في إنكار الأضداد ..

(١) ١١ .

(٢) المخصص ١٣ : ٥٩ .

(٣) ٥ .

(٤) المزهر ١ : ٣٨٥ .

وأورد ابن الأثباري رأيا آخر لم ينسبه إلى أحد، وكان له صداه، أيضاً في الدراسات اللاحقة. قال^(١): وقال آخرون : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين ، فالاصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع . فمن ذلك **الصريم** ، يقال للليل صريم. وللنهر صريم، لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل ، فأصل المعنيين من باب واحد، وهو القطع. وكذلك الصارخ المغيث والصارخ المستغيث ، سمياً بذلك لأن المغيث يصرخ بالإشارة، والمستغيث يصرخ بالاستفادة ، فأصلهما من باب واحد..”.

وقد جعل الشيخ محمد الخضرى هذا القول واحداً من رأيين له في تعليل نشأة الأضداد قال^(٢): وأولهما أن يكون بين المعنيين فكرة واحدة تجمعهما في يصلح للفظ لكل منهما لاشتراكه في هذه الفكرة . وحين يغفل الناس عن هذه الفكرة المشتركة يظنون أن الفظ من الأضداد . مثال ذلك **الصريم**، هو الليل أو النهار . وأصل الفظ من الانصرام بمعنى الانسلاخ ، فالليل صريم لأنّه ينسليخ من النهار، والنهر صريم لأنّه ينسليخ من الليل ، وهما متداخلان. ومصداق ذلك الآية الكريمة : (يولوج الليل في النهار ويوجنه النهار في الليل) .

ونستطيع أن نضع تحت هذا القول ما علل به عبد الفتاح بدوى التضاد في الفعل باع. فقد رأى أن المعنى الأصلى له مَدْ باعه ، سواء للأخذ أو العطاء، ومن هنا أطلق على الشارى والبائع لأن كلاً منهما يفعل ذلك في وقت البيع .

وجاء ابن درستويه بعلتين أخرتين للخلاف والتضاد في معنى الكلمات. قال **السيوطى**^(٣) حاكيا قوله : ” فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية. ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعل كما يجيء فعل وأفعال ، فيتوهم من لا يعرف

. ٨ (١)

. ١٧٤ (٢)

. ٢٨٥ : (٣) المزهر

العلل أنهم لمعندين مختلفين، وإن اتفق اللفظان . والسمع في ذلك صحيح من العرب، فالتأويل عليهم خطأ . وإنما يجيء ذلك في لفتي متبادرتين، أو لحذف واختصار وقع في الكلام، حتى أشتبه اللفظان، وخفى سبب ذلك على السامع وتأول فيه الخطأ. وذلك أن الفعل الذي لا يتعدى فاعله، إذا احتج إلى تعديته لم تجز تعديته على لفظه الذي هو عليه حتى يغير إلى لفظ آخر، بأن يزاد في أوله الهمزة، أو يصل به حرف جر بعد تمامه، ليستدل السامع على اختلاف المعندين . إلا أنه ربما كثرا استعمال بعض هذا الباب في كلام العرب، حتى يحاولوا تخفيفه، فيحذفوا حرف الجر منه، فيعرف بطول العادة، وكثرة الاستعمال، وثبت المفعول وإعرابه فيه خاليا عن الجار المحذف. أو يشبع الفعل بفعل آخر متعدد على غير لفظه، فيجري مجرى لاتفاقهما في المعنى، كقولهم: حبسَت الدابة، وحبست ما لا على المساكين ”. فأسباب التخالف عنده تداخل اللغات، وحذف حرف التعديه من الفعل اللازم لكثرة الاستعمال، وتشبيه الفعل بمرادفه في المعنى أو ما نعرفه اليوم باسم التضمين : ويجدرون بما - قبل أن نترك ابن درستويه . أن نلاحظ أنه اضطر إلى الاعتراف بأنه ” قد يجيء الشيء النادر من هذا ” في اللغة، فهو لم يستطع أن ينكسر وجود هذا النوع المتخالف والمتساود من الألفاظ في اللغة، ويعلن خلوها التام منه، وإنما أعلن أنه ” نادر ” وله علل ..

وأشهم أبو علي الفارسي في التعلييل أيضا، فأضاف العلة المجازية . روى ابن سيده عنه^(١): ” أما .. اتفاق اللفظين واختلاف المعندين فينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا . ولكنه من لغات تداخلت، أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء ، فتكثُر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل ”. وقد كان لهذا الرأي الأخير صداح الواسع في تقسيم الأضداد بعد ذلك.

هذه هي الآراء التي جاء بها القدماء في معرض تعلييل الأضداد حينا، ومعرض إنكارها حينا آخر. وتلقفها عنهم المحدثون فأذاعوها بينهم مقتصرین

(١) المخصص ١٣ : ٥٩ .

عليها تارة ، ومتسعين فيها أخرى ، ومتشعبين بها في أحوال كثيرة حتى
خلصوا إلى آراء ما كانت تدور في خلد القدماء.

وبقى أمامي الذهب الثاني الذي جعله الشيخ محمد الخضرى ^(١) علة لنشأة
الأضداد وهو أن يطلق اللفظ على شيء واحد ، تغير مظاهره أحياناً ، فلا يفطن
السامع إلا إلى المظهر ، فيحكم بالتناقض والتضاد.. مثال ذلك عنده الجنون ،
فالاصل فيها أن تطلق على السحاب . ولما كان من السحاب الأبيض ومنه الأسود
فقد ظن اللغويون أن هذه الصفة مراعاة في اللفظ ، وأنه يطلق على الأبيض من
السحاب تارة، وعلى الأسود أخرى ، فهو إذن من الأضداد . وليس الأمر كما
ظنوا ، فلا تضاد في اللفظ لأنه لا يدل إلا على السحاب مجرداً من كل صفة ..

وآخر العلل التي عثرت عليها ما أضافه الدكتور منصور فهمي مستقيماً إياه
من أقوال القدماء عن التفاؤل والتطير والتهكم ، إذ إن العرب اعتادوا أن يعدلوا
عما يكرهون من ألفاظ إلى ما يحبون ، فسموا الصحراء الملكة : المفازة من الفوز ،
والأعمى : البصير ، والملدوغ : السليم ، ونادوا الجاهل بقولهم : " يا عاقل ".
ولازلنا نحن نسمع في المقاهى عبارة : " خد المليان " يريدون بها الأ��واب
الفارغة .

ويؤدي بنا التأمل الدقيق في العلل التي أوردها الدارسون للغة العربية
نفسها دون محاولة للفلسفة أو للعثور على نظرية عامة أو الإبعاد في مجاهل
التفكير البشري ، يؤدى بنا هذا النوع من التأمل إلى أن أهم ما قالوا من علل
وأخطره هو " المعنى الأصلي للألفاظ" . فنحن في حاجة إلى إعادة النظر في هذه
الألفاظ ، وفيما ذكره اللغويون من معان ، وفي حاجة إلى محاولة استكشاف
الطريق إلى المعنى الأصلي الحق لها ، الذي لا يأبه بما حولها من ملابسات ، ولا
بما يرتبط بها من ظواهر ، ولا بما يؤدى إليه من نتائج ، ولا بما قطعه اللفظ من
أشواط سيراً في طريق معتدلة آنا ومعوجة آونة . فإن وصلنا إلى ذلك المعنى ،

(١) الأصول ١٧٤ .

غمزنا الضوء من كل مكان، واستبان لنا نطمور للفظ، وما اكتسبه من معان ودلالات ، وما أحبيط به من ظلال ، جعلته مشوبا بالغموض أحياناً، وعرضة للخطأ أحياناً أخرى..

وأما بقية العلل فهي ارتياح البعض لبعض الطرق التي سلكها اللفظ ليصل إلى درجة التضاد مثل اللغات ، والمجاز ، والحذف للتخفيف ، وما إليها من أمور.

كذلك يؤدي بنا التأمل الدقيق في الأقوال السالفة إلى نتيجة قد تبدو غريبة ولكنها حقيقة واقعة. أعني أنه لم يوجد من اللغويين على قدر ما نستطيع الحكم ، من خلال ما عندنا من معلومات ، من ينكر وجود الأضداد في اللغة العربية الفصحى. فمن رفضوا الأضداد رفضوا أصالتها ، أريد أنهم رفضوا أن تكون وضعت أصلاً للمعنىيين المتضادين. لكن ما خضرت له من تطوير بالنوع أو المجاز أو الحذف أدى إلى وجود لفظين متماثلين في كل شيء ، بحيث لا يمكن أن نفرق بينهما ونعدهما لفظين متمايزين ، غير أن معنويهما متضادان. كذلك أدى انصباب الرواقد القبلية دون تمييز بينها في تيار العربية الفصحى إلى ما أشبه الظاهرة السابقة. فالفصحي بصورتها الراهنة تحتوى على هذا النوع من الألفاظ (الذى نسميه الأضداد) باعتراف جميع القدماء ، وإن اختلفت أصول هذه الأضداد ، والطرق التي سلكتها حتى وصلت إلى التيار الحالى ..

ويؤدي بنا أيضاً إلى نتيجة أخرى أجمع عليها المنكرون والمؤيدون ، هي قلة الأضداد في اللغة العربية الفصحى. فابن درستويه منعارضين يصفها ”بالشيء النادر“ وابن الأنباري من المؤيدین يقول (١) : ”هذا الضرب من الألفاظ هو القليل الظريف في كلام العرب“.

شروط الأضداد

إذا كان من أنكر الأضداد أطلق قوله فيها ثم اضطر إلى التراجع قليلاً عنه، عندما استقصى النظر في اللغة، أو احتوى قوله على ما يومئه إلى تراجع، فإننا نجد الظاهرة نفسها عند المؤيدين لوجود الأضداد أو بعضهم.

فقد كان في وهم المؤلفين الأولين أن الأضداد ألفاظ قلائل في اللغة. فحاولوا جمعها وإبرازها. وتحت أثر هذا الإحساس، ومن هذه الغاية، جمعوا مع الأضداد ألفاظاً كثيرة عدوها أضداداً، وهي واهنة الصلة بها. وكان أكثر المؤلفين وقعاً تحت هذا الأثر قطرب: أول من كتب عن الأضداد.

فاضطر من جاء بعده إلى إدخال ما قاله في كتابه كيلاً يتهم بأنه فاته من الأضداد شيءٌ^(١). ولكن أهل القرنين الثالث والرابع كانوا قد أخذوا يتخلصون من هذا الأثر، بعد أن رأوا ما أمامهم من كتب في الأضداد. فأخذوا يعيدون النظر فيها، وفي أضداد قطرب خاصة، وينقدون منها كثيراً. وعند تتبع هذا النقد استخلصت كثيراً من الشروط يجب أن تتتوفر في اللفظ حتى يدخلوه في الأضداد. ولكن الأمر المؤسف أن هذه الشروط أهملها واضعواها أنفسهم، ولم يطبقوها في كثير من الألفاظ التي دونوها في كتبهم. وبالرغم من ذلك أتبع هذه الشروط لأهميتها في توضيح "صورة الأضداد" في أذهانهم، وإن لم تتحقق كل التحقق في كتبهم.

وأهم مؤلف يكثر عنده هذا النوع من الأقوال هو أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري. ونستطيع أن نقول إنه يضع الشروط التالية في اللفظ ليعده من الأضداد:

١ - أن تكون صيغة اللفظ ذي المعنيين المتضادين واحدة. فأخذ من الأضداد ما كان أحد المعنيين لأفعال الآخر لفعل. قال^(٢): "قال قطرب: من

(١) أبو الطيب ٦٨٨.

(٢) ٢٧٦ . وانظر ٥٨٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ .

الأضداد قولهم : قد خدمت النعل : إذا انقطعت عروتها وشسّعها ، وأخذمتها : إذا أصلحت عروتها وشسّعها . وهذا ليس عندي من الأضداد ، لأن " خدمت " لا يقع إلا على معنى واحد . ولفظ أخذمت يخالف لفظ خدمت . وما لم يعبر إلا عن معنى واحد بلفظه لا يكون من الأضداد " واتفق أبو الطيب اللغوي مع ابن الأنباري في هذا الرأي ، بل من كلامه الذي ذكره بعد ما يدل على اتفاقه معه في حديثه عن كل الصيغ التالية .

وأخرج أبو بكر منها ما جاء على فعل المجرد وفعل المضارع . قال^(١) : " قطرب : من الأضداد قولهم: بَدْنُ الرَّجُلِ . إذا حمل اللحم والشحم ، وبَدْنَ تبدينا: إذا أسنَ وكبر وضعف . قال أبو بكر : وليس الأمر عندي على ما ذكر قطرب ، لأن (بَدْن) لفظ خالف لفظ (بَدْن) . وما لا يقع إلا على معنى واحد لا يدخل في حروف الأضداد " .

وأخرج منها ما كان على فعل وفعل وفعيل من الصفات . قال^(٢) : " قال قطرب : من الأضداد قولهم: رجل نَجَدٌ: إذا كان سريع الإجابة إلى الداعي إذا دعاه .. ويقال : رجل نَجِيدٌ: إذا كان مفرغاً من أي وجه .. وقال غير قطرب: يقال للفعل : منجود ونجيد .. قال أبو بكر : وليس النَّجَدُ عندي من الأضداد ، لأن العرب لا توقعه إلا على معنى واحد ، وما كان بهذه الصفة لا يدخل في الأضداد " .

وأخرج ما كان على فاعل ومحض ، قال^(٣) : " ومن حروف الأضداد : الطاحى : المنضج . والطاحى : المرتفع .. هذا قول قطرب . وليس الطاحى عندي من الأضداد ، لأنه لا يقال طاح للمنخفض ، إنما يقال للمنخفض مطحؤ ومطحى " .

(١) ٣١٠ .

(٢) ٣٢ .

(٣) ٣٠٢ .

وأخرج ما كان فعلا واسما ، قال ^(١) : قطرب : من الأضداد قولهم : قد حُمِّرت المرأة : إذا جعلت لها كالثُّعْتين من حَلْق وَسْنَف - والثُّرْعَة : ما ينحسر من شعر جانبي الرأس الذي يَعْضُد ، نابت في الجبين - قال : ويقال لـذِبَابَة جمار وبقال سلمراة جماران ، أى نَوَابِنار ، صُفِرتا مَقْبَلَتِين على جهها فقوه قطرب . حُمِّرت المرأة وأهلا جماران من الأضداد ، ليس ب صحيح . لأن حُمِّرت لا يكون بمعنى وفرت ، شعر ، ولا يقال : جمار لما يضاد الذِّوَابَة ، فلا وجه لإدخاله في حروف الأضداد ”

فابن الأنباري يشترط أن يكون المعنيان المتضادان مفعليين أو اسيمين أو صفتين ، وكل منها على وزن واحد ، ولا يحک بالتضاد فيما شذ عن ذلك .

كذلك اشتهرت أن يكون للصيغة الواحدة معنيان متضادان لا يمكن ردهما إلى معنى واحد ، قال ^(٢) : ” قال بعض الناس : طرب : حرف من الأضداد . يقال طرب إذا فرح ، وطرب إذا حزن .. ولم يُصب هذا القائل عندي ، لأن الطرب ليس هو الفرح ولا الحزن ، وإنما هو خفة تلحق الإنسان في وقت فرجه وحزنه ” .

واتفق أبو الطيب اللغوي معه في هذا الرأي ، قال ^(٣) : ” أبو حاتم وقطرب قالا . ومن الأضداد المأتم . فالآتم النساء المجتمعات في فرح وسرور ، والمأتم النساء المجتمعات في غم وحزن ومناجة .. وقال غيرهما : المأتم جماعة النساء ، لا واحد لها من لفظها ، وسواء كن في وليمة أو مناجة أو في غيرهما بعد أن يكن مجتمعات . فعلى هذا ليس المأتم عنده من الأضداد ”

واشترط ابن الأنباري أيضا أن يكون هذان المعنيان فصيحين لا من استكار العامة ، قال ^(٤) : ” قال قطرب : الحِرْفَة من الأضداد ، يقال : قد أحرف

(١) ٢٧٩ .

(٢) ٥٧ . وانظر ٥٨ ، ٩٢ .

(٣) ٢١ . وانظر ٣٧ ، ٥٧ .

(٤) ٢٦٧ .

الرجل إحرافاً إذا نما ماله وكثير، والاسم الجُرْفة من هذا المعنى. قال : والحرفة عند الناس الفقر وقلة الكسب . وليس من كلام العرب إنما تقولها العامة".

واشترط أن يكون المعنيان معروفيَن استعملهما العرب في حوارهم . قال ^(١) : " قال قطرب : من الأضداد : الْهَجْر ، يقال هَجَرْتُ الرِّجْلَ : إذا أعرضت عنه ، وهجرت الناقة : إذا شدلت في أنها الْهِجَار - وهو حبل - لتعطفها على ولد غيرها .. وهذا القول عندي بعيد ، لأن المعنى الثاني لم يستعمل في الناس ". .

ويبدو أن أبو الطيب اللغوي يتفق مع ابن الأنباري في هذا الرأي أيضاً ، وإن لم يعلن ذلك صراحة" قال مثلاً ^(٢) : " قال قطرب ، ومن الأضداد التَّقْلِيل . فالتكلل المتنن ، والتَّقْلِيل المتطيّب . قال أبو الطيب : المعروف من التَّقْلِيل المتنن ". .

واشترط أبو الطيب ألا يكون المعنى الثاني مجازياً . فأخرج من الأضداد ^(٣) : " ما جاء مسمى باسم غيره ، لا كان من سببه " مثل العُشَرَاء الذي يطلق على الناقة التي بلغت عشرة أشهر في حملها ، والناقة التي تُنجز حديثاً ، والإرة الذي يطلق على الحفارة التي فيها النار ، وعلى النار نفسها .

واشترط في المعنى ألا يكون مقلوباً أو مُزَالاً عن جهته ، مثل قولهم ناء بـى الحمل ، ويَا خِيلَ اللَّهِ ارْكَبِي . ولم يعُد ذلك من الأضداد ^(٤) .

وانفرد أبو الطيب اللغوي بإخراج مجموعة من الألفاظ تتضاد في معانيها وتشتمل في صورتها ، ولكن هذه الصورة المتماثلة في ظاهرها مختلفة في حقيقتها ، إذ تختلف العلل ، الصرفية التي وصلت بها إلى صورتها . مثال ذلك

(١) ٢١٣ . وانظر ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٤٦ .

(٢) ١١٣ . وانظر ١٦٣ .

(٣) ٢١١ .

(٤) ٧٢٠ .

قوله^(١) : " ومن الأضداد - زعم التوزى - قولهم : رجل مُودٍ أى هالك، ورجل مُودٍ إذا كان ذا سلاح قويا. قال أبو الطيب : وليس كذلك ، لأن المودي الهالك غير مهموز، وفاء الفعل منه واو، يقال : أَوْدَى الرجل يودى إيداء أى هلك.. والمُؤدي من السلاح مهموز، وفاء الفعل منه همزة ، وإنما معناه ذو أداء الحرب. يقال : قد آدى يُؤدي : إذا تمت أداته للحرب وسلاحه.. فهذا غير الأول ". وقد أدى به هذا التصور للأضداد إلى أن يخرج منها ما جاء على مفتuel ومفتuel مما عينه منقلبة عن ياء أو واو، إذ لا يبين فيه كسر العين وفتحها لسكون الألف، مثل المُبَاتِع والمُجَاتَع، ومن الدَّغَم العين في اللام، مثل المبَتَزَ والمُحَتَزَ والمختص. ووضعه في آخر الكتاب^(٢) .

وأخرج مجموعة تماثلها لاختلاف حرف العلة الأصلي فيها، قال^(٣) : " قال أبو حاتم: ومن الأضداد قولهم : ضاع فلان ، من الضياع ، وضاع الشيء إذا ظهر وبدا.. قال اللغوى ، وأما أنا فلا أرى هذا من الأضداد ، لأن شرط الأضداد أن تكون الكلمة الواحدة بعينها تستعمل في معنيين متضادين، من غير تغيير يدخل عليها . وقولهم: ضاع يضيع من الضياع إنما الألف فيه منقلبة عن ياء .. وقولهم ضاع إذا ظهر الألف فيه منقلبة عن واو ".

بل ذهب إلى أبعد من ذلك وأخرج من الأضداد ما اختلفت صيغ المجرد والمصدر منه من الأفعال، وعد ذلك اختلافا بينهما . قال^(٤) : " ومن الأضداد القانع، زعموا . قالوا: فالقانع الراضى، والقانع السائل الطالب.. قال عبد الواحد : ليس هذا عندي من الأضداد ، لأن شرط الأضداد ، على ما أصلنا أولا: أن تكون الكلمة الواحدة تنبيء عن معنيين متضادين، من غير تغيير

(١) ٦٧١ .

(٢) ٦٩١ .

(٣) ٤٥٢ .

(٤) ٥٧٧ .

يدخل عليها، ولا اختلاف في تصرفها .. والقانع بمعنى الراضي يقال منه قناع يقنع، مثل شرب يشرب، والمصدر قناعة وقنعا وقناعا وقناعا ، أى رضى فهو قانع وقناع . والقانع - بمعنى السائل - يقال منه قناع يقنع مثل صنع يصنع، والمصدر قنوعا لا غيره.. وإذا تغير البناء لتغيير المعنى فليس من الأضداد ”.

ونستخلص من هذا غموض صورة الأضداد في ذهن قطرب أو عدم وجود حدود لها، وأخذها في الوضوح والجلاء والتعدد على مر الزمن.. فكانت اللمحات الأولى عنها عند أبي حاتم السجستاني . ثم كان كمال البروز والتعدد عند ابن الأنباري وأبي الطيب .

أنواع الأضداد

نستشرف من الحديث السابق عن أسباب الأضداد ، والاختلاف فيها ، وتغير صورها عند اللغويين ، نستشرف منه أن الأضداد لم تضم فئة واحدة من الألفاظ كان من المحتمل أن يتفق عليها العلماء أو على كثير من الظواهر المتصلة بها.

وبالرغم من إحساس العلماء المبكر بأن الأضداد فئات عده، لم أجده بين القدماء من حاول أن يصنفها ، تصنيفا قاصرا أو شاملـا. وبالرغم من أن المحدثين اضطروا إلى الفصل بين أنواع منها، ليسهل عليهم رفضها أو تعليلها، فإنهم لم يرتقوا بهذا الفصل إلى أن يكون تصنيفا.

والرجل الوحيد الذي حاول شيئا من ذلك هو عبد الفتاح بدوى. ويبدو أنه أراد أن يعرض ما فات اللغويين، فأعطانا تقسيمين لا واحدا . أما التقسيم الأول فصغير ومحكم، ويقوم على أساس نحوى. فقد جعل الأضداد أربعة أنواع:

١ - أضداد في اللفظ المفرد ، كالقرء للحيف والطهر .

٢ - أضداد في الفعل ، كظن للشك واليقين .

٣ - أضداد في التراكيب ، كعبارة " تهییتُ الطريق وتهییتنی الطريق ".

٤ - أضداد في العلاقات ، كرغب عنه ورغب فيه.

وكان التقسيم الثاني واسعاً، ينظر إلى عدة أسس بحيث تغيب عن النظر الذي يريد أن يصل إليها. فالأضداد في هذا التقسيم تقع في عشر طوائف، هي:

١ - الأضداد التي تحقق المعنى في كل من المتعلقين على حد سواء ، مثل إطلاق الصارخ على كل من المغيث والمستغيث .

٢ - الأضداد التي يكون أحد معنويها حقيقة والآخر مجازاً ، مثل إطلاق الكأس على الإناء والشراب الذي فيه.

٣ - الأضداد الآتية من لهجات مختلفة ، مثل وثب وسجد.

٤ - الأضداد التي يصح أن ينسب مصدرها إلى أي من الطرفين ، مثل إطلاق المولى على السيد والخادم.

٥ - الأضداد التي تتوافق منطقاً وتختلف تصريحاً ، مثل إطلاق المختار على الشخص الذي اختار ، والشئ الذي اختير.

٦ - الأضداد الناتجة عن العلاقات ، مثل رغب فيه ورغب عنه.

٧ - الأضداد الناتجة عن السياق ، مثل : " نسوا الله فنسيهم ".

٨ - الأدوات والحرف ، مثل إن وإن وإذا.

٩ - الأضداد الناتجة من التفسير ، مثل شاة دَرْعاء ، ومأتم.

١٠ - الأضداد الناتجة من تعسف اللغويين ، مثل بعض .

ومهما يكن من شيء ، فإنني لن أعني كثيراً بالتقسيمات النظرية ، وإن كنت لن أهملها كل الإهمال . وأجعل همي كله في تتبع الأنواع المختلفة التي أدخلها مؤلفو الأضداد فعلاً في كتبهم ، إذ اختلف النظر والتطبيق عندهم . وأبدأ بأول

مؤلف . قطرب ، إذ توسع في تصور الأضداد أكثر من غيره ، حتى اضطر من جاء بعده إلى نقاده ، ورفض كثير منها . ولن أقف عند التقسيم ، بل أتبع كل صنف بما وجه إليه من نقد . وهكذا ما وجدته من أصناف عند قطرب :

؛ - **الأضداد الحقيقة** ، أعني **الألفاظ ذات المعانين المترابطين** عنده . قال^(١) : " العقوق لـ **الحامـل** والعقوق لـ **الحـائـل** أيضاً " وقال^(٢) : **وقـالـوا فـى الأـضـدـادـ** : **الـسـخـاجـةـ** : **الـسـخـاءـ** ، **وـالـسـخـاجـةـ** : **الـبـخـلـ**" . ونمازعه غيره في تضاد بعض ما جاء به من ألفاظ .

قال أبو الطيب^(٣) : وحكى : يقال : **بـرـدـتـ المـاءـ** ، من البرد ، أى جعلته بارداً . وببردته : سخنته . قال : وأنشدنا بعضهم :

شـكـتـ الـبـرـدـ فـىـ الـمـيـاهـ ، فـقـلـنـاـ بـرـدـيـهـ تـوـافـقـيـهـ سـخـينـاـ

قال قطرب : معنى بردية في هذا البيت سخنيه . وقال أبو حاتم : هذا خطأ ، إنما هو بردية (يريد : بل رديه) من الورود ، ولكنه أدخله اللام في الراء ، كما يقرأ (كلا ، بل ران على قلوبهم) قال أبو الطيب : وهذا الصحيح ، وبه يستقيم معنى البيت " . وقال ابن الأنباري عن لفظ آخر^(٤) : " ومن حروف الأضداد البحتر : يقال رجل بُحْتر ، إذا كان قصيراً - أو بهتر بالهاء أيضاً - ويقال : رجل بُحْتر إذا كان عظيماً . ذكر هذا قطرب ، وما علمنا أحداً وافقه على أن البحتر يقال للعظيم " .

(١) ٦٩ . وأورده أبو حاتم ٢٢٤ ، وابن الأنباري ١١٤ ، وأبو الطيب ٤٩٥ ، وابن الدهان ١٥ والصغراني ٥٨٨ .

(٢) ٤٣٣ . وأورده أبو حاتم ، وابن الأنباري ٢٥٣ ، وأبو الطيب ٣٠١ وابن الدهان ٦٥٠ - وابن الدهان ٢ ، والصغراني ٦٧٠ .

(٣) ٨٦ ، وأورده ابن الأنباري ٣١ ، وابن الدهان ٧ .

(٤) ٢٥٧ . وأورده قطرب ٤٩ ، وأبو الطيب ٨٥ ، وابن الدهان ٧ ، والصغراني ٣٨٩ .

٢ - الألفاظ المضادة المعانى من اختلاف الصيغ، مثل فعل وأفعال، وفعل و فعل من الأفعال، و فعل و فعل و فعل من الصفات. وقد أوردت آنفاً أمثلتها ، وما وجهه إليها ابن الأنباري وأبو الطيب من نقد، وإخراجهما إياها من الأضداد . والحق معهما ، ولذلك لم يوافق قطرها من أتي بعده من مؤلفي الأضداد. فاستبعده أكثرهم من كتبه. وربما كان وجباً أن نستثنى أباً عبيدة والتوزى من هذا الحكم ، إذ يبدو أنهما أورداه في كتابيهما. قال أبو الطيب ^(١): " قال أبو عبيدة: ترب الرجل يترب تربا : إذا لصق بالتراب من الفقر.. وأترب الرجل يترب إثرابا: إذا كثرة التراب. فالتراب المحتاج ، والمتراب الغنى " وقال أبو الطيب أيضاً ^(٢): " قال التوزى : ومن الأضداد ثبتت الرجل إذا أعطيته من الثواب ، وأثبتته إذا طلبت نواله. قال أبو حاتم : ولا أعرف الثاني إلا توهما".

أما الأصمعى فوجدت عنده مثلاً لوصح وضعه مع أبي عبيدة والتوزى . قال ^(٣): " قسط : جار . وأقسط بالألف : عدل لا غير . قال الله جل ثناؤه: (وأقسطوا إن الله يحب المتسطين) أي العادلين . وقال في الجائرين: (وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا) .. ". ويخيل لي أن في العبارة سقطاً ، وتعمتها : قسط : جار ، وقسط : عدل . وأقسط بالألف : عدل لا غير " بدليل عبارة (لا غير) وبدليل ورودها على هذه الصورة عند ابن السكيت الذي يروى كثيراً من الأضداد عن الأصمعى ، وورودها كذلك عند غيره.

٣ - الألفاظ التي تتفق في الصيغة والمعنى ، وتخالف في نسبته إلى من قام به أو من وقع عليه. ومثالها فعل التدال على الفاعل

(١) ١١٥ . وأورده ابن الأنباري ٢٩١ .

(٢) ١٢٤ .

(٣) ٢١ . وأورده قطر ٩٨ ، وابن السكيت ٢٩٣ وابن الأنباري ٢٦ وأبو الطيب ٥٩٤ ، وابن الدهان ١٧ ، والصلعاني ٦٢٥ .

والمعنى. قال^(١): "الرَّبِيبَةُ : الَّتِي تَرْبَبَ . وَالرَّبِيبَةُ : الَّتِي تَرْبَبَ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الرَّبِيبَةِ : " وَرِبَاثُكُمُ الْلَاطِي فِي حَجُورِكُمْ ".

وصيغة فعل ، قال^(٢): " ومنها قول الله عز وجل : (فمنها ركوبهم) . لـ رُكَّب . وركوب للفاعل أيضاً مثل ضرب وقتل . وقالوا : مكان ركوب : أى مركوب . وقال الآخر : يَدْعُنْ صَبَوَانَ الْحَصَى رَكُوبًا . أى مركوباً . طريق ركوب ، وطرق رُكُّب . وقال أوس :

تضمنها وهم ركوب كأنها
إذا ضم جنبيه المخارم رزدق
وهو الصف من الناس إذا انقطعوا ، وهو بالفارسية رَزْدَه".

وصيغة فاعل أيضاً ، قال^(٣): " وقد جاءوا بفاعل في معنى مفعول ضداً ، قالوا : سِرُّ كاتم ، أى مكتوم ، وأمر عارف ، وما أنت بحازم عقل : أى محزوم عقل ، وهذه تطليقة بائنة : أى مبانة فيها .

أخبرنا الثقة : ومثله قول الله جل وعلا : (لا عاصم اليوم من أمر الله) كأنه يريد لا معصوم ، و (هو في عيشة راضية) من ذلك أى مرضية ، وقد يجوز أن يكون المعنى هي راضية لأهلها .. . ويرى بعض النحويين أن العبارات تحتوى على فاعل مقدر بعد الصفات فالتقدير عنده سر كاتمه صاحبه أو سامعه وأمر عارف الناس .. الخ .

ووافق اللغويون قطرياً في عدد هذا النوع من الأضداد ، وأدخلوه في كتبهم . وتنبه بعضهم إلى جمع الألفاظ المختلفة تحت صيغتي فعل وفعيل ، وفرقها

(١) ٨٤ ، وأورده الأصمعي ٨٠ ، وأبو حاتم ١٧٤ ، وابن السكري ٣٥٣ ، وابن الأنباري ٨٥ وأبو الطيب ٣١٠ ، وابن الدهان ١١ ، والصفاقسي ٤٧٢ .

(٢) ١٣ . وأورده الأصمعي ٩٠ ، وأبو حاتم ١٥٤ ، وابن السكري ٣٦٢ ، وابن الأنباري ٢٣٩ وأبي الطيب ٣٠٦ ، وابن الدهان ١٧ ، والصفاقسي ٤٨١ .

(٣) ٤٤ - ٢٣ .

بعضهم الآخر. فجمع قطرب معظم صيغ فحول وعقد لها عنواناً خاصاً بها ، ولم يجمع صيغ فعيل. واتبعه في الأمرين أبو حاتم، حتى اشتراكاً في كثير من الألفاظ التي أوردها (١٥٤ - ١٦٣). وجاء الأصمعي بعض صيغ فحول دون عنوان (٨٧ - ٩١) وأهمل صيغ فعيل. فاتبعه ابن السكين.

وأضاف أبو حاتم صيغة فَعَال ، التي تطلق على الفاعل والمفعول إليه. قال^(١): "التَّوَابُ : التَّائِبُ الْفَاعِلُ . وَالتَّوَابُ : اللَّهُ تَعَالَى. قَالَ : (إِنَّ اللَّهَ تَوَابٌ حَكِيمٌ) . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ)" .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن الأحداث التي تدل عليها هذه الألفاظ أو أغلبها تحتاج إلى الاشتراك ولا يمكن أن تقع لفرد واحد. فالتربيبة مثلاً تحتاج إلى من يقوم بها وإلى من تقع عليه ، والركوب يحتاج إلى راكب ومرکوب .. إلخ .

٤ - **الألفاظ المشتركة المعنى المختلفة مظاهره** ، مثل قول قطرب^(٢) : "أهنت الرجل إهنافا - بالسُّنُونِ وَالْتَّاءِ : ضَحِكٌ ضَحِكًا رويداً. وأهنت أهنت بكمي. ويقال : تهانف الرجل تهانفا : إِذَا ضَحِكَ ضَحِكًا تَعْجَبَ" . وقال ابن الأنباري : "تهانف معناه قال : إِيَّاهَا وَإِيَّاهَا فِي الْبَكَاءِ" . والواضح أن الإهناف هو الحركة والصوت اللذين يصدران من الباكى والساحك ، فالمعنى واحد ، غير أن مظاهر مختلفة تتصل به . ومثله المؤتم كما رأينا.

ولم ينفرد قطرب بهذا النوع ، بل وجد عند غيره من أصحاب الأضداد . فقد أورد الأصمعي في كتابه طرب ، التي مررنا بها نقد ابن الأنباري لها. ولم أجد عند أبي حاتم من هذا النوع إلا ما نقله من قطرب وأبى زيد . مثال ذلك قوله^(٣) : "قَالَ أَبُو زَيْدَ : طَبَخْتَهُ إِذَا

(١) ١٩٦ ، وأورده ابن الأنباري ٣٣٨ ، وأبو الطيب ١١ ، وابن الدهان ٨ ، والصفاق ، ٤١١ .

(٢) ٥٢ ، وأورده ابن الأنباري ٢٥٨ ، وأبو الطيب ٦٨٣ ، وابن الدهان ٢١ .

(٣) ٢١١ . وأورده أبو الطيب ٤٦٢ ، والصفاق ، ٥٥٤ ، ووضعه ابن الأنباري في أشباه الأضداد

شويته ، وكذلك إذا طبخته في القدر . قال : ويقال ، طبخته الشمس
أى أحرقته ، وطبخته في التلور : أى شويته .." فالمillard بالطبع
الإنضاج ، سواء أكان بالشي أم بالغلى في القدر ..

والغريب أن ابن الأنباري الذي قد كثيرا مما ذكره عيره ، وقع هو نفسه
فيه ، ورضي عن كثير منه . ومن أغرب ذلك قوله ^(١) . " الصلاة من الأضداد .
يقال للمصلى من مساجد المسلمين صلاة ، ويقال لكنيسة اليهود صلاة . قال الله
عز وجل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَنَا لَا تَقْرِبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سَكَارَى) أراد لا تقربوا
المصلى ، هذا تفسير أبي عبيدة وغيره . وقال عز ذكره : (لَهُدْمَتْ صَوَامِعْ وَبَيْعَ
وَصَلَوَاتْ وَمَسَاجِدْ) والصلوات عنى بها كنائس اليهود ، واحدتها صلاة .."
فالصلاحة موضع صلاة الإنسان ، مسلما كان أو مسيحيانا أو يهوديا أو غيرهم .

ومثل هذا النوع أيضا في أضداد أبي الطيب ، وابن الدهان ، والمصغاني ،
بسبب كونها تستهدف الجمع ، فهي تورد ما أورده الكتب السابقة عليها . بل
إضاف بعضها ألفاظا جديدة لم أرها فيما بين يدي من كتب . ومثالها ما أورده
المصغاني في قوله ^(٢) : العجباء : التي يتعجب من حسنها ، والتي يتعجب من
قبحها . وللهذه غنى عن التعليق ، فالواجب أن يفسر بأنه التي يتعجب منها ،
سواء كان ذلك التعجب للحسن أو القبح أو غيرهما .

٥ - المشترك المعنى المختلف المفهوم تبعا لاختلاف الم العلاقات ، مثل قول
قطرب ^(٣) : " ومنه أيضا راغ عليهم : أتاهم . وراغ عنهم : ذهب عنهم وتنحى .
وقال الله جل ثناوه (فراغ عليهم ضربا باليمين) أى أقبل عليهم " وقد نجد
بعضهم قطربا على هذا اللفظ ، قال ابن الأنباري : " قال الفراء : لا يقال لن
رجع . راغ ، إلا أن يكون مُخْفِيَا رجوعه .. وقال غير الفراء : لا يكون راغ أبدا

(١) ٢٢٥ . وانظر ٢٢٧ .

(٢) ٥٧٤ .

(٣) ٢٠٩ ، وأورده أبو الطيب ٣٢٨ ، وابن الدهان ١١ ، ونقده ابن الأنباري ٩٢ .

إلا بمعنى رجع على السبيل الذي ذكر الفراء ، وليس بحرف من الأضداد على ما ادعى قطرب ” . وواضح أن معنى راغ واحد ، وهو الحركة الخفية ، ثم يحدد الحرف الذي يوضع بعد الفعل اتجاه هذه الحركة . فإذا كان عن ، كانت الحركة إدباراً وابتعاداً .

ولكن قطربا لم ينفرد بهذا النوع من الأضداد ، بل وجد عند غيره من المؤلفين في الأضداد . ومثاله عند الأصمي ما جاء في قوله ^(١) : ” حكى أن الإقمام الجوع ، وأنشد : * وهو إلى الرزاد شديد الإقمام * يقال أقهم عن الطعام وأقهي : إذا لم يستهِ . وأورد ابن السكيت وأبو حاتم وابن الأنباري وابن الدهان والصفاني ما ذكره سابقوهم من هذا النوع ، دون تعليق أو نقد . وأحسن من نقد هذا النوع هو عبد الفتاح بدوري في قوله : ” جلَّ ألا تضاد في شيءٍ من الرغبة أو الروغ أو الانصراف (في قولنا رغبت فيه وعنـه ، ورغبت عليه وعنـه ، وانصرفت إليه وعنـه) إنما الضدية بين معنى في وعنـ ، وعلى وعنـ ، وإلى وعنـ . وهذه الحروف الفاظ مختلفة ، ليست من الضدية التي نبحث عنها فـنـ شيءٍ ، فأين اللفظ الذي له معنيان متقابلان ” .

٦ - الألفاظ التي اختلفت في العدد الذي تدل عليه قال قطرب ^(٢) : ” قالوا أيضاً : الزوج ، الفرد ، يقال : عند زوجان من خفاف أي خفان . والزوج : الزوج أيضاً ” . وعلق ابن الأنباري (٢٤٠) على ذلك بقوله : ” وهذا عند خطأ ، لا يعرف الزوج في كلام العرب لاثنين ، إنما يقال لثلاثين زوجان . بهذا نزل كتاب الله ، وعليه أشعار العرب . قال الله عز وجل ” وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى) أراد بالزوجين الفردين ، إذ ترجم عنـهما بذكر وأنثى . وقال عز ذكره : (ثمانية أزواج من الصـأن اثنـين ، ومن المعـ اثنـين)

(١) ١٣ . ورواه قطرب ٤١٠ ، وابن السكيت ٢٨٨ ، وابن الأنباري ٤١٤ ، وأبو الطيب ٥٩٦ . وابن الدهان ١٨ ، والصفاني ٦٣٦ .

(٢) ١١٢ ، وأورده أبو الطيب ٣٣٨ والصفاني ٤٩٢ ونـقدـهـ ابنـ الأنـبارـيـ ٢٨١ .

وكذلك ما بعدهما، فالأزواج معناها الأفراد لا غير. والعرب تفرد الزوج في باب الحيوان، فيقولون : الرجل زوج المرأة ، والمرأة زوج الرجل.. فمن ادعى أن الزوج يقع على الاثنين فقد خالف كتاب الله جل وعز ، وجميع كلام العرب، إذ لم يوجد فيهما شاهد له، ولا دليل على صحة تأوله". وأظن أن سبب هذا الخلط، أن اللفظ لا يطلق على كل فرد وإنما الفرد الذي لابد من اقترانه بأخر . وعلى أي حال فاللفظ لا يحتوى على معندين متضادين، وإنما اختلف الناس في العدد الدال عليه فحسب : واحد أو اثنين ، وليس هذا بتضاد.

ووقع فيما وقع فيه قطرب من اللغويين أبو عبيدة ، قال ابن الأنباري ^(١) : "ضعف حرف من الأضداد عند بعض أهل اللغة ، يكون ضعف الشيء مثله ويكون مثليه . قال الله عز وجل (يضاعف لها العذاب ضعفين) قال أبو العباس ، عن أبي عبيدة معناه يجعل العذاب ثلاثة أذبة ، قال : ضعف الشيء مثله ، وضعاها ثلاثة . وقال أبو عبد الله هشام بن معاوية : إذا قال الرجل : إن أعطيتني درهما فلك ضعفا ، معناه ذلك مثله قال : والعرب لا تفرد واحدهما ، إنما تتكلم بهما بالثنية . وقال غير هشام وأبى عبيدة : يقع الضعف على المثلين . قال أبو بكر : وفي كلام الفراء دلالة على هذا ". وفي هذا القول مغالطة ، لأن ضعف الشيء إما أن يراد الشيء معه فيصير الجمع مثل الأول ، وإما أن يراد وحده فيكون مثله فحسب.

وكذلك سار في طريقهما ابن الأنباري، إذ ارتفى قول الفراء ^(٢) : " مثل حرف من الأضداد ، يقال : مثل ، للمُشَبِّه للشيء والمُعَابِل له ، ويقال : مثل ، للضُّعْف فيكون واقعا على المثلين . زعم الفراء : أنه يقال رأيتكم مثلكم . يراد به رأيتكم ضعفك ، ورأيتكم مثليكم يراد به رأيتكم ضعيفكم . من هذا قول الله عز وجل : (يرونهم مثلיהם رأى العين) معناه يرى المسلمون المشركين ضعيفهم ،

(١) ٧٨ . وأورده ابن الدهان ١٤ ، والصغاني ٥٥١ .

(٢) ٧٩ . وأورده ابن الدهان ١٩ ، والصغاني ٦٥٧ .

أى ثلاثة أمثالهم، لأن المسلمين كانوا يوم بدر ثلاث مئة وأربعة عشر رجلاً، وكان المشركون تسع مئة وخمسين رجلاً. فكان المسلمون يرون المشركين على عددهم ثلاثة أمثالهم" وفي هذا القول ما في اللفظ السابق من خطأ في الشرح .

ويقرب من هذا الضمير (نحن) ، الذى أدخله ابن الأنبارى فى أشباه الأضداد قال ^(١): " وما يشبه الحروف الأضداد نحن ، يقع على الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فيقول الواحد: نحن فعلنا. وكذلك يقول الاثنان والجمع والمؤنث. والأصل فى هذا أن يقول الرئيس الذى له أتباع يغضبون بغضبه ، ويرضون برضاه ، ويقتدون بأفعاله : أمرنا ونهينا ، وغضبنا ورضينا ، لعله بأنه إذا فعل شيئاً فعله أتباعه. ولهذه العلة قال الله جل ذكره : أرسلنا ، وخلقنا. ثم كثر استعمال العرب لهذا الجمع حتى صار الواحد من عامة الناس يقول وحده : قمنا وعدنا ، والأصل ذاك ".

ومهما يكن ، فليس هذا النوع من الأضداد ، وأسوتنا فى ذلك من أهمله من اللغويين أمثال الأصمى وأبو حاتم وابن السكيت وأبو الطيب ..

٧ - الأضداد فى اللغات. قال قطرب ^(٢): " المُعْصِر - فى لغة قيس وأسد - التى قد دنت من الحيف . وأعصرت المرأة إعصاراً . وقد دنا إعصارها . وبلغة الأزد: التى قد ولدت أو تعئست ". وسار على هذا المسلك جميع المؤلفين فى الأضداد ، وإن عارضهم بعض أصحاب العاجم مثل ابن دريد . ومثال هذا النوع عند الأصمى قوله ^(٣): فى المادة الأولى من كتابه : " القرء عند أهل الحجاز الطهر ، وعند أهل

(١) ١١٣ . وأورده ابن الدهان ٢٠ .

(٢) ١٠١ . وأورده ابن الأنبارى ١٣٦ وأبو الطيب ٥٠٩ وابن الدهان ١٥ والصفان ٥٨٤ .

(٣) وأورده قطرب ٩٩ ، وأبو حاتم ١٣٤ ، وابن السكيت ٢٧٦ ، وابن الأنبارى ٨ ، وأبو الطيب ٥٧١ ، وابن الدهان ١٧ ، والصفان ٦٢٠ .

العراق الحيض..” وفي أضداده أيضاً^(١): ”قال أبو زيد : السُّدفة في
لغة تميم الظلمة ، وفي لغة قيس الضوء. قال ابن مقبل:

وليلة قد جعلت الصبح موعدها بصدرة العنس حتى تعرف السدفاً

أى أسير حتى الصبح فترى ضوء الصبح . وقال العجاج : ” * وأقطع
الليل إذا ما أسفداً * أى أظلم ”. وقال أبو حاتم^(٢): ” العنوة : الْقَهْرُ . وأهل
الحجاز يقولون الطاعة . يقال : أخذته عنوة أى قهراً ، وقال أهل الحجاز
طاعة ، وأنشدوا :

هل انت مُطِيعٍ أيها القلب عنوة
ولم تُلْحِ نفسُ لم تُلَمْ في اختيالها
وقال كثير :

تجنبت ليلي عنوة أهل ودك تارك
وأنت امرؤ في أهل تزورها
أى طائعاً ” وكل ما ذكره السالفون من أضداد اللغات نجده عند اللاحقين
منهم مثل ابن السكينة وابن الأنباري وأبي الطيب وابن الدهان والصفاني.

٨ - الفاظ الثنوية التي لا تفرد. قال قطرب^(٣): ” الصرعان : ناحيتا
النهار، أى أوله وآخره . ومنه مصراعاً الباب يلمان أيضاً ، ضدان. ذلك لأول
النهار وآخره ”. وتابعه في هذا ابن الدهان وحده. واعتراض عليه ابن الأنباري
 قائلاً: ” وقال غيره: الصرعان الغداة والعشى جميعاً، ولا يقع على واحد منهما
دون صاحبه . وكذلك القرنان والبردان كما يقال لليل والنهر: الملوان ،
والفتيان ، والرددان ، والعصران ، والجديدان ، والأجدان ، وابناسبات ”. وأغفله
غيرهما ، مما يدل على أن القدماء أنفسهم لم يرضوا عن هذا النوع .

(١) ٤٣ . وأورده قطرب ٥ ، وأبو حاتم ١١٤ ، وابن السكينة ٣٦ ، وابن الأنباري ٦٤ ،
وأبو الطيب ٣٤٦ ، وابن الدهان ١٢ ، والصفاني ٥٠٠ .

(٢) ١٨٥ . وأورده قطرب ١٧٣ ، وابن الأنباري ٤٢ ، وأبو الطيب ٤٩١ وابن الدهان ١٥ .

(٣) ١٠٦ ، وابن الدهان ٤ ، وابن الأنباري ١٢٧ .

٩ - المشترك من الألفاظ دون أن يتضاد. ومثاله ما أوردته آنفاً من جمرت الشعر، وللمرأة جماران. ونقد ابن الأنباري له. وبرغم ذلك لم يبراً بعض اللغويين من الخلط بين الألفاظ ذات المعانى المتضادة والألفاظ ذات المعانى المختلفة فقط، كما فعل قطرب فهذا هو الأموى يقول ^(١): "نار غاضية : أى عظيمة . وليلة غاضية : شديدة الظلمة". والتضاد غير واضح فيه، إلا إذا فهمنا أن الغاضبة هي النار الشديدة الإضاءة.

ووردت في أضداد الأصمعي كلمتان لا تمتان إلى الأضداد ، هما ضنين وظنين ، قيل ^(٢) : " وأما قوله : " وما هو على الغيب بضنين " و " بظنين " فهما وجهان معروfan. فالضنين البخيل ، يقال : ضنت أضن ضنا . والظنين التهم ، وهو من الظنة أى التهمة .. " فهما أقرب إلى كتب الإبدال منهمما إلى كتب الأضداد . ولذلك لم يوردهما أحد من جاء بعده .

وورد في أضداد الأصمعي تفسير عارض للفظ الانقياض ، إذ قيل في مادة (قلص) ^(٣): ”ويقال قد قلص الظل : إذا قصر.. وقلص ماء البئر : إذا جم“ وكثير. قال الراجز :

يا ريهما من بارد قلاص قد جم حتى هم بانقياص
والانقياص : أن تنشق الركبة طولاً أو السن ، قال أبو ذؤيب الهمذاني :
فارق كقيص السن فالصبر إنه لكل إِناث عَثْرَةٍ وجبور "

وسها ابن السكين في غمرة تتبعه لألفاظ الأصمعي، فالالتقط اللفظ، وخصص له مكاناً بين أضداده، بعد مادة قلص . ولكن أحداً غيره لم يقع في هذا السهو..

(١) الأصمعي ٦٢ ، وابن السكيت ٣٣٦ ، وابن الأنباري ٢٠٩ ، وابن الدهان ١٦ ، والبغانى ٥٥٩ ، وأبو الطيب ٥٢٤ .

- 1 - 9 (2)

(٣) ١١، وابن السكّيت ٢٨٦.

١٠ - الألفاظ المختلف في تفسيرها . قال ابن الأنباري ^(١): " فوق حرف من الأسداد ، يكون بمعنى أعظم كقولك : هذا فوق فلان في العلم والشجاعة ، إذا كان الذي فيه منها يزيد على ما في الآخر ، ويكون فوق بمعنى دون كقولك : إن فلانا لقصير وفوق القصير ، وإنك لقليل وفوق القليل ، وإنك لأحمق وفوق الأحمق ، أي هو دون المذموم باستحقاقه الزيادة من الذم . ومن هذا المعنى قول الله عز وجل (إن الله لا يستحب أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها) يقال : معنى قوله : " فما فوقها " بما دونها . ويقال : معناه بما هو أعظم منها . وقال الفراء : الاختيار أن تكون فوق في هذه الآية بمعنى أعظم ، لأن البعوضة نهاية في الصغر ، ولم يدفع المعنى الآخر ولا رأه خطأ . وقال قطرب : فوق تكون بمعنى دون مع الوصف كقول العرب: إنه لقليل وفوق القليل ، ولا تكون بمعنى دون مع الأسماء كقول العرب: هذه نملة وفوق النملة ، هذا حمار وفوق الحمار ، قال : لا يجوز أن تكون فوق في هاتين المسألتين بمعنى دون لأنه لم يتقدمه وصف ، وإنما تقدمته النملة والحمار وهما اسمان ..."

وهذا التعليل لجعل " فوق " من الأسداد خاطئ ، فهذا اللفظ لا يكون بمعنى " دون " أبدا . وعبارة إنه لأحمق وفوق الأحمق ، أي يزيد عنه حمقا ، لا دونه حمقا . فالمتكلم بهذه العبارة يريد منها المبالغة في وصفه بالحمق لا التقليل وكذا حال " فوق " مع جميع الصفات . أما مع الأسماء فاختلاف فيها ، ولكننا نقول أيضا إنها بمعنى " أعظم " لا غير . فمعنى الآية " إن الله عز وجل لا يستحب أن يضرب الأمثال بالبعوضة ، وما هو أكبر منها حجما من الحشرات والحيوان ، مثل الذباب والطير والكلب والحمار ، التي استمد منها الأمثلة في الآيات المختلفة . فإذا كان يقصد من البعوضة الضالة والصغر ، فالمعنى أنه سبحانه وتعالى لا يستحب أن يضرب الأمثال بالبعوضة وما هو أعظم منها صغرا

(١) ١٥٣ ، وأورده أبو حاتم ١٧٨ ، وأبو الطيب ٥٣٦ ، وابن الدهان ١٧ ، والبغان ٦٦ ،
وانظر قطرها ١٦٣ .

وضالة نسان . فالتفسیر يبيّن أن " فون " لم تخرج عن معناها الأصلي ، وهو " أعظم " .

ونلحق بهذا النوع فول قطرب الذي يستثير من ابتسامة ^(١) : قالوا : لسيا دُرْع : سود الصدو وببيض الأعجَار ، ولسيا دُرْع : ببيض الصدور وسود الأعجَاز ، وشاة ذرْعاء يا هذا : بيضاء المؤخر سوداء المقدم ، وشاة درْعاء . سوداء المؤخر بيضاء المقدم " وقال ابن الأنباري معلقا " وتتابع قطريا على هذا جماعة من البصريين " .

فماذا كان يفسره لو فسر الليلة الدرعاء والشاة الدرعاء كما فعل عبد الفتاح بدوى بما اختلط بياضها وسودادها كأنها تلبس درعا ، دون إشارة إلى المقدمة والمؤخرة فاستراح من عدها في الأفداد . وما أكثر الأقصداد التي من هذا النوع .

١١ - الأفعال ذات الدلالة الزمنية المختلفة ، قال قطرب ^(٢) : " وقالوا فعل : لما وقع ، وفعل . لما لم يقع . وفي التفسير (مُنْعِنُ مِنَ الْكِيل) . أى يمنع منا و (نادى أصحاب النار) أى ينادون . وقال الحطيئة :

شهد الحطيئة حين يلقى ربه أَنَّ الْوَلِيدَ أَحَقَ بالعذْر

يريد : يشهد ، لأنه قال : حين يلقى ربه ، ولم يلقه بعد .

" ويكون أيضا يفعل : لما وقع ، ولما لم يقع ، مثل قوله :

ولقد أمر على اللثيم يسبني فمضيت عنه وقلت لا يعنيبني

كانه قال : ولقد مررت ، لأنه قال : فمضيت عنه . وقال الآخر :

(١) ١٤٢ . وأورده أبو حاتم ١٣٢ ، وابن الأنباري ١٦٥ ، وأبو الطيب ٢٧١ . وابن الدهان ١٠ ، والصفاقن ٤٦٥ .

(٢) ١٢١ .

وَإِنِّي لَأَتَيْكُمْ شَكْرًا مَا مَضِيَ
مِنَ الْأَمْرِ وَاسْتِجَابَ مَا كَانَ فِي غَدٍ
أَيْ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ .. ”.

وقال أيضاً^(١) : ” ومن الأضداد - وهي آخره (يريد آخر الكتاب) - : إذ في القرآن لما مضى في معنى إذا ، وإذا لما يستقبل ويجيء أيضاً في معناها . وقال الله عز وجل (ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت) و (لو ترى إذ الظالمون موقفون عند ربهم) المعنى إذا يفزعون وإذا يوقفون ولم يوقفوا بعد . وقال أيضاً : (وإذا قال الله يا عيسى ابن مريم) وكان القول يكون في القيمة . فهذا لما لم يقع . وقال أبو النجم :

ثُمَّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنَا إِذْ جَزَى جَنَّاتُ عَدْنَ فِي الْعُلَى الْعُلَى
كَانَهُ قَالَ : إِذْ يَجْزِي ، لَأَنَّ هَذَا لَمْ يَقْعُ بَعْدٍ ... وَقَالَ أُوسُ :

وَالْحَافِظُ النَّاسُ فِي الزَّمَانِ إِذَا لَمْ يَرْسِلُوهُ تَحْتَ هَائِئِ رُبْعَاً
وَهَبَتِ الشَّمَاءُ الْبَلِيلُ وَإِذْ بَاتَ كَمْبِيعُ الْفَتَّاةِ مُلْتَقِعاً
فَقَالَ : إِذْ وَإِذَا فِي مَعْنَى وَاحِدٍ .. ” .

وارتضى أبو عبيدة هذا النوع من الأضداد ، وأدخله في كتابه . قال ابن الأنباري^(٢) : ” قال أبو عبيدة : كان من الأضداد ، يقال : كان للعاصي ، وكان للمستقبل . فاما كونها للماضي فلا يحتاج لها إلى شاهد ، وأما كونها للمستقبل فقول الشاعر :

فَأَدْرَكْتَ مِنْ قَدْ كَانَ قَبْلِي وَلَمْ أَدْعُ لَمْ كَانَ بَعْدِي فِي الْقَصَادِ مَصْنُعاً
أَرَادَ لِسْنَ يَكُونُ بَعْدِي . قَالَ وَتَكُونُ كَانَ زَائِدَةً ، كَوْلَهُ تَعَالَى (وَكَانَ اللَّهُ
غَفُورًا رَّحِيمًا) مَعْنَاهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ .

(١) ٢١٨ . .

(٢) ٢٨ - ٢٩ .

" قال أبو عبيدة : ويكون من الأضداد أيضا ، يقال : يكون للمستقبل ، ويقال : يكون للماضي . فكونه للمستقبل لا يحتاج إلى شاهد ، وكونه للماضي قول الصُّلْطَان يرثى المغيرة بن المهلب :

قل للقوافل والغزاة إذا غزوا
والباكرين وللمجد الرائح
إن السماحة والشجاعة ضُمنا
قبرا بمرء على الطريق الواضح
فإذا مرت بقبره فاعقر به
كُوم الجlad وكل طرف سابق
وانفتح جوانب قبره بدمائها
فلقد يكون أخا دم وذبائح
أراد : فلقد كان.

" قال أبو بكر : والذى نذهب إليه أن " كان ويكون " لا يجوز أن يكونا على خلاف ظاهرهما ، إلا إذا وضح المعنى . فلا يجوز لقائل أن يقول : كان عبد الله قائما ، بمعنى يكون عبد الله . وكذلك محال أن يقول : يكون عبد الله قائما ، بمعنى كان عبد الله ، لأن هذا ما لا يفهم ، ولا يقوم عليه دليل . فإذا انكشف المعنى حمل أحد الفعلين على الآخر ، كقوله جل اسمه (كيف نكلم من كان في المهد صبيا) معناه : من يكون في المهد فكيف نكلمه ، فصلح الماضي في موضع المستقبل لبيان معناه . وأنشد الفراء :

فمن كان لا يأتيك إلا لحاجة
يروح لها حتى تقضى ويغتدى
فإنما يأتيكم تشكر ما مضى
من الأمر واستيğاب ما كان في غد
أراد ما يكون في غد . وقال الله عز ذكره (ونادى أصحاب الجنة أصحاب
النار) فمعناه : وينادى ، لأن المعنى مفهوم . وقال جل وعز : (يا أبانا منع
منا الكيل) فقال بعض الناس : معناه يمنع منا . وقال الحطيئة :
أن الوليد أحق بالعتذر
شهد الحطيئة يوم يلقى ربه

معناه : يشهد الحقيقة . وقول أبي عبيدة : كان زائدة في قوله تبارك تعالى : (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) ليس ب صحيح ، لأنها لا تلقي مبتدأه ناسبة لخبر ، وإنما التأويل المبتدأ عند الفراء ، " وكائن الله غفورا رحيم " فصلح الماضي في موضع الدائم ، لأن أفعال الله جل وعز تعز تخالف أفعال العباد ، فأفعال العباد تقطع ، ورحمة الله جل وعز لا تقطع ، وكذلك مغفرته وعلمه وحكمته . وقال غير الفراء : لأن القوم شاهدوا الله مغفرة ورحمة وعلما وحكمة ، فقال الله جل وعز : (وكان الله غفورا رحيم) أي لم يزل الله عز وجل على ما شاهدتم ^(١) .

ويرى الباحثون البلاغيون أن هذه الأفعال لم تخرج عن زمنها ، سواء أدلت على الماضي أم على المضارع ، فهي مختلفة بمعناها الأصيل . وإنما استعمال المضارع في الماضي التفاتات ذهني ، كى يبرز القائل الصور والأحداث الماضية ، ويجلبها تحت سمع السامع والقارئ وبصرهما ، وكأنها تحدث في الحاضر ، لتكون أشد تأثيرا فيه ، وانطباعا في ذهنه . واستعمال الماضي في الزمن الحاضر التفاتات ذهني ، كى يبرز القائل تأكده من حدوث هذه الأفعال في المستقبل ، وتقنه من ذلك ، وكأنما قد وقعت حقا وانتهى الأمر . أما استعمال الأفعال الماضية والمضارعة في غير زمنها في بعض الشعر لغير غرض بلاغي ، فإنما هو أمر فرضته - في غالب الظن - الضرورة ، وليس بالتوسيع اللغوي ولا الأضداد .

١٢ - عبارات التفاؤل والتطير ، قال قطرب ^(٢) : منه أيضا : رجل أعور : للذاهب العين ، ورجل أعور : لسحديد البصر . ويقال غراب أعور ، لحدة بصره ، وقال الشاعر : * في الدار تحجال الغراب الأعور * " وقال ^(٣) :

(١) أورده أبو حاتم ١٩٨ ، وابن الدهان ١٨ ، والصفاق ٦٤٦ .

(٢) ٧٥ . وانظر ابن الأنباري ٢٦٩ ، وأبا الطيب ٥٠٨ ، وابن الدهان ١٦ .

(٣) ٧٦ ، ١٧ ، وانظر أبا الطيب ٦٣ ، ١٢ ، وابن الدهان ٧ .

" وقالوا . البصیر . لـصـحـيـحـ الـبـصـرـ . وـالـبـصـيرـ . الـأـعـمـىـ . وـالـآـدـمـ : الـأـبـيـضـ ، رـاـنـطـبـيـهـ الـأـدـمـ . أـبـيـضـاءـ ، وـآـدـمـ : أـسـوـدـ وـبـعـيـرـ آـدـمـ : حـسـ الـبـيـاضـ شـدـيدـ سـوـادـ ، الـمـقـلـتـيـنـ ."

وـوـجـدـ هـذـهـ النـوـعـ عـنـدـ مـؤـلـفـيـ الـأـضـدـادـ جـمـيـعـاـ ، وـعـنـدـ غـيرـهـمـ ، قـيـلـ فـيـ أـضـدـادـ الـأـصـمـعـيـ " . فـئـلـ أـبـوـ بـرـيـ . النـاهـلـ فـيـ كـلـامـ الـعـرـبـ : الـعـطـشـانـ . وـالـنـاهـلـ الـذـيـ قـدـ شـرـبـ حـتـىـ روـيـ ، قـالـ اـنـابـةـ ."

الطاعـنـ الطـعـنـةـ يـوـمـ الـوـغـيـ يـنـهـلـ مـنـهـاـ الـأـسـلـ النـاهـلـ

أـيـ يـرـوـيـ مـنـهـاـ الـعـطـشـانـ . وـقـالـ الـأـصـمـعـيـ : الـأـنـثـىـ نـاهـلـةـ ، وـالـجـمـعـ نـهـاـلـ ، وـرـجـلـ مـُـنـهـلـ : أـيـ مـُـعـطـشـ ، وـإـبـلـ نـهـاـلـ : أـيـ عـطـاشـ ، يـتـطـيـرـونـ بـهـاـ مـنـ الـعـطـشـ فـيـقـولـونـ : هـذـهـ إـبـلـ نـاهـلـةـ .".

وـقـالـ الـأـصـمـعـيـ (١) : " سـمـواـ الـمـفـازـةـ مـفـلـةـ مـنـ فـازـ يـفـوزـ : إـذـاـ نـجـاـ ، وـهـىـ مـهـلـكـةـ ، قـالـ اللـهـ جـلـ شـنـاؤـهـ : (فـلـاـ تـحـسـبـنـهـ بـمـفـازـةـ مـنـ العـذـابـ) أـيـ بـمـنـجـاهـةـ . وـأـصـلـ الـمـفـازـةـ مـهـلـكـةـ ، فـتـفـاءـلـواـ بـالـسـلـامـةـ وـالـفـوزـ ، كـوـلـهـمـ لـلـمـلـدـوـغـ سـلـيمـ ، وـالـسـلـيمـ : الـعـافـىـ ."

وـأـضـافـ أـبـوـ عـبـيـدةـ عـبـارـاتـ التـطـيـرـ ، إـذـ قـيـلـ فـيـ أـضـدـادـ الـأـصـمـعـيـ (٢) : " قـالـ أـبـوـ عـبـيـدةـ بـقـالـ . فـرـسـ شـوـهـاءـ . أـيـ حـسـنةـ ، وـلـاـ يـقـالـ لـلـذـكـرـ مـنـ هـذـاـ شـيـءـ . وـيـقـالـ لـاـ تـشـوـهـ عـلـىـ ، أـيـ لـاـ تـقـلـ . مـاـ أـفـصـحـكـ ، فـتـصـيـبـنـيـ بـالـعـيـنـ . قـالـ : وـمـاـ سـمـعـتـهـ إـلـاـ فـيـ هـدـيـنـ الـحـرـفـيـنـ ، وـأـمـاـ الـقـبـحـ فـيـقـالـ : قـدـ شـوـهـ اللـهـ خـلـقـهـ ، وـرـجـلـ أـشـوـهـ ، وـأـمـرـأـ شـوـهـاءـ ، قـالـ الـحـطـيـةـ ."

(١) ٤٥ . وـأـورـدـهـ قـطـرـبـ ٥٥ ، وـأـبـوـ حـاتـمـ ١٣٥ ، وـأـبـنـ السـكـيـتـ ٣١٨ ، وـأـبـنـ الـأـسـارـىـ ٦٥ ، وـأـبـوـ الصـوبـ ٦٣٧ ، وـأـبـنـ الـدـهـانـ ٢٠ ، الصـغـنـ ٦٨٠ .

(٢) ٣٨ . وـأـورـدـهـ أـبـنـ السـكـيـتـ ٩ ، وـأـبـنـ الـأـسـارـىـ ٥٩ ، وـأـبـوـ الطـيـبـ ٥٦ ، الصـغـانـ ٦١٥ .

(٣) وـأـورـدـهـ أـبـوـ حـاتـمـ ٢٢ ، وـبـنـ الـأـسـارـىـ ١٨ ، وـأـبـوـ الطـيـبـ ٤٠٨ ، وـأـبـنـ الـدـهـانـ ٣ .

أرى ثم وجهها شوه الله خلقه فتَبَّعَ من وجه وقبح حامله

وقال أبو دواد يذكر فرسا:

فهي شوهاء كالجوابق فوها مستجاف يضل فيه الشكيم "

وأورد أبو حاتم وغيره هذا اللفظ أيضا ، وفسره الأول تفسيرا واضحا ، إذ قال: " قال أبو عبيدة : مهرة شوهاء: قبيحة وجميلة . وقال أبو حاتم : لا أظنهم قالوا للجميلة : شوهاء إلا مخافة أن تصيبها عين ، كما قالوا للغراب : أعور لحدة بصره ".

وهذا النوع من التعبير ليس من الأضداد أيضا ، لأن قائله يريد أن يوهم السامع بحقيقة اللفظ لا ضدّه ، أو يوهم نفسه أيضا ، فهو حين يصف المدوغ بالسليم يريد أن يوهم نفسه وسامعيه بأنه سليم معافي ولا خوف عليه . ولا يريد بأي حال من الأحوال أن يتصوره ملدوغا متألما . وكذا الحال في بقية الألفاظ . وقد نقد عبد الفتاح بدوى هذا النوع فقال عنه: " إذا طبقنا بسائط علوم اللغة على أمثلة هذه الطائفة وجدنا المعنى الثاني مجازيا للكلمة . والأول هو المعنى الحقيقي ليس غير ، ومعنى الضدية لا يتحقق بين الحقيقة والمجاز لأنهما لا يتساولان في فهمهما من الكلمة ، وإنما الذي يفهم هو المعنى الحقيقي فقط ، ولا يفهم المعنى الثاني إلا بقرينته ، وبالانتقال من المعنى الأول حتى ، فينفي عنى الضدية " .

١٣ - صيغة أفعى قال قطرب ^(١) : " ومنه أيضا شكانى فلان فأشكىته : إذا شراك فاعتنته ، وقد يقولون أيضا : فأشكىته ، أى زدته شكوى . ويقال : شكا إلى ما لقى فما أشكىته إشكاء ، وقال الراجز :

تمد بالأعناق أو تلويها وتشتكى لو أننا نُشكى بها "

(١) ٢٠١ . وأورده أبو حاتم ١٤٧ ، وابن السكikt ٣٦٥ ، وابن الأنباري ١٤٠ ، وأبر الطيب ٣٩٠ ، وابن الدهان ١٣ ، والصنفان ٥٢٦ .

وارتضى الأصمعي هذا النوع ، وأدخله في الأضداد ، قال ^(١) : " أطلبت الرجل : أعطيته ما طلب ، وأطلبته : الجاته إلى أن يطلب ، ومنه قول ذي الرمة :

أصله راعيا كلبية صدرا عن مطلب وطلي الأعناق تضطرب
يقول : بعْد الماء منهم حتى الجاهم إلى طلبه ، ويروى : * عن مطلب قارب ورادة عصب * .

" ويقال : اشتكيت الرجل : إذا أتيت إليه ما يشكو منه ، وأشكنته : نزعت شكايته .

قال الراجز :

تمد بالأعناق أو تلويها وتشتكى لو أنتا نشكها " والأمر في هذا يسير أيضا ، فالمعنى الأصلي فيها التعدية ، قال الرضي ^(٢) : " المعنى الغالب في أفعال تعدية ما كان ثلاثة ، " فالمعنى الأصيل لأطلب وأشكى جعله يطلب ويشكو . ولكن هذا الطلب ، وهذه الشكوى ، كانوا سببا في الاستجابة ، أي إزالة أسباب الطلب والشكوى . فارتبط السبب (الشكوى) والسبب (إزالتها) في ذهن العربي ، فربط بينهما في لغته ، وأطلق عليهما لفظا واحدا . ولكن هذا اللفظ كان حقيقة حين أطلقه على السبب ، وكان مجازيا حين أطلقه على المسبب ..

١٤ - صيغة تفعّل ، قال قطر ^(٣) : " ويقال : تأثم فلان : كره الإثم ، وهو من لفظ الإثم ، وحرج أيضا يحرج " أثم " .

(١) ٩٢ . وأورده أبو حاتم ١٧٩ ، وابن السكينة ٣٦٤ ، وابن الأنباري ٤٨ ، وأبو الطيب ٤٥٧ ، والصفاقسي ٥٦١ .

(٢) شرح الشافية ١ - ٨٦ .

(٣) ٩٠ .

وقال ابن الأبارى^(١) : " وتأم حرف من الأضداد ، يقال قد تأتم الرجل إذا أتى ما فيه المأثم ، وتأم : إذا تجنب المأثم ، كما يقال : قد تحوب الرجل إذا تجنب الحبوب ، ولا يستعمل الحبوب في المعنى الآخر .." وقال أيضاً تحنث حرف من الأضداد . يقال : تحنث الرجل : إذا أتى الحيث ، وقد تحنث إذا تجنب الحنث ...".

وقال الرضي^(٢) : " والأغلب في تفعيل معنى صيرورة الشيء ذا أصله، كتأهل وتألم .. أي صار ذا أهل ، وألم.. فيكون مطابع فعل الذي هو لجعل الشيء ذا أصله إما حقيقة كما في أبنته فتألب ، وأصلته فتأصل ، وإما تقديرًا كما في تأهل ، إذ لم يستعمل أهل بمعنى جعل ذا أهل ". ومن الطبيعي أن هذه الصيغة تأتي من الأفعال التي تصلح فيها المطاوعة ..

وقال الرضي أيضًا^(٣) : إن تفعل تأتي للتكلف نحو تشجع وتحلّم ، وما هو بشجاع ولا حليم. أي الصفة منافية عنه مسلوبة منه ، وللاتخاذ ، ويشترط أن يكون أصل الصيغة اسمًا لا مصدرًا مثل تردى وتوسد من الرداء والوسادة . فهذا المعنى يأتي من الأشياء المادية لا المجردة . وتأتي أيضًا للعمل المتكرر في مهلة نحو تجرع وتفهم . وكذلك بمعنى استفعل في الطلب ، والاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله ، نحو تنجزته واستعظمته ، ومن الواضح أن الفعل فيهما متعد لا لازم ، وأخيراً تأتي للتجنب .

لو وضعنا هذه المعانى المختلفة لصيغة " تفعل " بجوار معنى التجنب ، لظهر لنا الفرق الجلى . فالصيغة فيها جميua - ما عدا التكلف - متعدية لا لازمة ، بخلاف الحال في معنى التجنب . فالاختلاف والتشابه إذن بين التكلف والتجنب .. والاثنان يفيدان السلب كما رأينا ، لأن متكلف الشيء يشعر بعدم

(١) ١٠٥ . وانظر أبا الطيب ١٧ ، وابن الدهان ٦ ، وأبا حاتم ٢٣١ .

(٢) ١١١ . وأورده ابن السكينة ٤٤٥ ، وابن الدهان ٩ .

(٣) شرح الشافية ١ : ١٠٤ - ١٠٧ .

وجوده فيه ، ولذلك يتکلفه. ولكن هناك أمرا ذاتيا فيهما يفرق بينهما ، ذلك هو الأصل المشتق منه الصيغة . فإذا كان الأصل مكروها فالصيغة للتجنب ، مثل تأثم وتحبوب. وإذا كان الأصل محبوبا فالصيغة للتکلف والظهور مثل تکرم وتحلم وتشجع . ويؤكد لنا ذلك أن الألفاظ الستة التي قيل إنها تأتي للتجنب مأخذة من أمور مستكراة ، وهى : تحنث ، تأثم ، تحرج ، تحبوب ، تنفس ، تهجد ، والهجود مستكراة للأتقياء الذين يحمل بهم أن يقضوا الليل فى العبادة وذكر الله ، ومن هنا وصفته بالاستکراه ^(١) : ولما كان العرب يستعملون هذه الصيغة فى أحد المعانى كانوا يحرمون استعمالها فى غيره إلا إذا كان لا يلتبس به ، ولذلك قال الرضى ^(٢) : " ليست هذه الزيادات قياسا مطربا ، فليس لك أن تقول فى ظرف : أظرف ، وفى نصر : أنصر...وكذا لا تقول : نصر ولا دخل . وكذا فى غير ذلك من الأبواب ، بل يحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا استعماله فى المعنى المعين ، فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه الذى هو النقل مثلا ، فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهب ، أو عرض للذهب ، أو نحو ذلك " ويدلنا على ذلك أنه لم يرووا لنا شواهد على استعمال هذه الألفاظ فى غير التجنب . وصرح ابن الأنبارى بأن تحبوب للتجنب وحده .

١٥ - الصيغ المتشابهة فى ظاهرها المتضادة المعانى وفقا لاختلاف تصریفها وأصلها .

قال قطرب ^(٣) : " ومنه أيضا أردأت الرجل: أعنثه، وأرديته، وقول الله جل ثناؤه (ردها يصدقني) وقالوا أيضا : أرديته : أعنثه، وأرديته: أهلكته " وأظهر أمثلة من هذا النوع صيغة اسمى الفاعل من " افتعل " و " انفعل " من

(١) انظر تاج العروس : حنث .

(٢) شرح الشافية ١ - ٨٤ .

(٣) ١٨٥ .

الأجوف والمضاعف . وقد زاد هذه الفئة أبو حاتم في أضداده ، قال ^(٤) : " ما كان من المعتل من بنات الياء والواو التي في موضع العين ، أو من المضاعف على مفعول ومتفعل ، لفظهما فيه سواء ، كقولك : مختار ، للفاعل والمفعول به ، اخترت عبد الله من الرجال فأنا مختاره وهو مختار ، وكذلك المُزدان من الزَّين ، والمعتاض ، والمقتال ، والمعتد ، الفاعل والمفعول به ، يقال : اعتدَ فلان شيئاً ، فالرجل معتمد ، والشيء معتمد . وكذلك المنقاد ، نقول : انقدت لك ، فأنا منقاد (لك) . والأصل : أنا منقود لك ، وأنت منقود لك . قال أبو حاتم : " والأصل في المختار إذا كان فاعلاً : مختار ، فكرهوا حركة الياء فأسكنوها ، ثم قلبوها ألفاً لفتحة قبلها . وأما مختار متفعل ، فالأصل : مختار ، الياء مفتوحة فكرهوا حركتها فأسكنوها ثم قلبوها ألفاً . وكذلك مكتال ، لأنَّه من بنات الياء ، من كال يكيل ، فكرهوا حركة الياء فأسكنوها ، ثم قلبوها ألفاً لافتتاح ما قبلها . ومعتمد ، أصلها معتمد ، بالكسر للفاعل ، ومعتمد ، بالفتح لمفعول به ، فتحركت الدالان ، فأسكنوا الأولى ثم أدمغوها في الثانية فاستوت اللفظتان".

ورضى التوزي وابن الدهان عن هذا النوع فأدخلاه في أضدادهما ، ولكنَّه لم يحظ بمثل هذا القبول عند غيرهما ، فنقدَه أبو الطيب - كما رأينا - نقداً مراً ، ونفاه من الأضداد واكتفى غيره بإهماله . وكشف عبد الفتاح بدوى عن رأيه في هذا النوع في قوله : ولا جرم أن دعوى التضاد في هذه الطائفة إنما هو اعتبار للنغمة الصوتية فقط ، مع تناصي حقيقة الكلمة ومقاييسها . فمختار الذي أصله مختار بكسر الياء لا يمكن أن يقال إنه مختار الذي أصله مختار بفتحها . ومن ثم تكون دعوى التضاد في هذه الطائفة أشبه بالهدر منها بالحقائق العلمية ، لأنَّ التضاد إنما يتصل بالمعنى لا بالأنيق ."

ونسى هذا الكاتب أنَّ التضاد يقوم على الأنغام (أصوات الكلمات) ومعانيها في نفس الوقت ، وأنَّه لو فرق بين الاثنين ما وجدت الأضداد ، وما

وُجد بحث فيها . ونسى أن الصرفيين عندما يقولون إن مختار أصلها مختير بكسر الياء إذا كانت اسم فاعل ، أو بفتحها إذا كانت اسم مفعول ، فكرهت حركة الياء فحذفت ، وقلبت الياء ألفا ، لا يريدون بذلك أن العرب نطقوا بها - أول ما نطقوا - بالياء المحركة ، ثم مر عليهم طور نطقوا فيه بالياء الساكنة ، ثم في الأطوار الأخيرة بـالألف . فحسهم اللغو ، وذوقهم أصوات الألفاظ ، جعلا هم يستعملون اللفظ بـالألف منذ الـوهلة الأولى ، لأنهم لم يستحسنوا غيرها ، حتى قبل وجوده . أما الصرفيون فيفترضون أنه لو كانت اللفظة في أصلها على هذا البناء ، لاستمر بها التغيير إلى ما صارت عليه . فكأنما أقام الكاتب رده على افتراضات . وعدها حقائق علمية ، فانهيار نقه ، ولم يستطع الوقوف على قدميه . فالصيغتان في الحقيقة والواقع لا فرق بينهما ، ولم يكن يوجد فرق صوتي بينهما قط .

ولكننا - برغم انهيار نقه - لا نستطيع أن نلحق بهذا النوع من الألفاظ معنيين متضادين ، وإنما نقول إن فيها تضادا في اتجاه المعنى ، لا المعنى نفسه . فهو مرة متوجه إلى الشاعر ، وأخرى إلى المفعول ، ولكنه هو هو ، في المرتين . فالاختيار لم يتغير ، وإنما اتجه القائل ذات مرة إلى فاعل هذا الحدث ، واتجه في المرة الثانية إلى الذي وقع عليه الحدث .

تلك هي الأنواع التي أطلق عليها قطب لفظ الأضداد ، وأدخلها في كتابه . وقد ارتضاها أكثر المؤلفين - كما رأينا - وزادوا عليها أنواعا أخرى ، تتبعها في كلامنا التالي .

١٦ - **الأضداد المجازية** ، أي التي أحد معانيها حقيقي ، والآخر مجازي . ويتمثل هذا النوع في صنفين من الألفاظ :

(أ) فالصنف الأول : **الألفاظ التي تطلق على الإناء وما فيه** . وظهور هذا الصنف عند أبي عمرو بن العلاء . قيل في أضداد الأصمعي^(١) : " قال أبو عمرو : الإرة : النار ، والإرة : الحفرة التي فيها النار " . ووجد عند أبي زيد ، قيل

(١) ٦٤ ، وأورده ابن السكبيت ٣٣٨ ، وابن الأنباري ٢٠٨ ، والصفان ٣٧٣ .

في أضداد الأصمعي ^(١) : "الظعينة : المرأة على البعير ، ويجوز أن تكون في بيتها . قال أبو زيد : الظعائن : الهوادج ، وإنما سميت النساء ظعائن لأنهن يكنَّ فيها ". وارتضى أبو عبيدة هذا الصنف ، قيل في أضداد الأصمعي ^(٢) : "قال أبو عبيدة : الكأس : الإناء الذي يشرب فيه ، والكأس: ما فيه من الشراب" وسار على ذلك الأصمعي ، وروى في أضداده ^(٣) : "ويقال ناقة ثئي : إذا ولدت بطينين ، وثنيها : ما في بطنهما ..

وسار المتأخرن على هذا النهج ، الذي اختطه الرعيل الأول من اللغويين ، فأورد ابن السكikt وأبو حاتم وابن الدهان والصفانى ما أورده السابقون عليهم من أمثلة هذا الصنف من الأضداد . وأورد أبو حاتم مثلا لم يورده من قبله ، قال ^(٤) "المجمر : العود الذي يدْخُن به . وال مجر أيضا : الذي يوضع فيه الدُّخنة ، ومنه قول ابن أحمر :

لم يعدُ أن فتق الشجاع لَهَاتهِ وافتُرْ قارحه كلز المجمر

أراد أنه أول ما بزل فقارحه مثل الحديدية التي يلزمها المجمر مثل الشعيرة أو أصغر".

ونستطيع أن نضع في هذا الصنف مثال ما جاء في أضداد الأصمعي ^(٥) : "الراوية : البعير الذي يستقى عليه الماء ، يقال : رويت عليه أروى رَيَّة : إذا استقيت عليه ، وبه سميت الراوية التي عليه ، وإنما هي المزاد ، قال أبو النجم :

(١) ٦٨ . وأورده ابن السكikt ٣٤٢ وابن الأنبارى ١٠٠ وابن الدهان ١٥ والصفان ٥٦٦ .

(٢) ٦٧ . وأورده ابن السكikt ٣٤١ وابن الدهان ١٨ ، والصفان ٦٣٩ ، وجعله ابن الأنبارى من أشباه الأضداد .

(٣) ٦٥ . وأورده ابن السكikt ٣٣٩ وابن الأنبارى ٢١١ وأبو الطيب ١١٩ وابن الدهان ٨ والصفان ٤١٦ .

(٤) ٢٧٣ . وأورده ابن ادهان ٨ .

(٥) ٦٩ . وأورده ابن السكikt ٣٤٣ وابن الأنبارى ١٠١ وابن الدهان ١١ .

تعشى من الرُّدَّة مشى الْحُفْلِ مشى الروايا بالزاد انتقل

يقال : أردت الناقة ، وذلك إذا كانت عطشى ثم رويت فعطنـت ، فينفتح ضرعها حتى تحسـب أنها حامل .."

وجعل عبد الفتاح بدوى هذا النوع وألفاظ التفاؤل والتقطير طائفة واحدة ، ووجه إليها النقد الذى ذكرته آنفا . والحق أن المعنى لم يتغير ولم يتضاد فى أى لفظ منها . وإنما كان من سنن العرب إطلاق اللفظ الواحد على الشيء وما يلازمـه ، لاتجاه الذهن إلى الاثنين معا كلما ذكر أحدهما . فكان اللـفـظـ فى أصـالـتـهـ يـدلـ عـلـىـ أحـدـ المـعـنـيـنـ ثـمـ اـنـتـقـلـ مـجاـزاـ إـلـىـ المعنى الثانـىـ لما بـيـنـهـماـ منـ تـلـازـمـ فـىـ الـوـاقـعـ وـالـذـهـنـ .

(ب) لـفـظـ أـمـةـ ، الـذـىـ زـادـهـ اـبـنـ الـأـنـبـارـىـ ، إـذـ قـالـ (١)ـ : "ـ الـأـمـةـ حـرـفـ مـنـ الـأـضـدـادـ يـقـالـ : الـأـمـةـ لـلـوـاـحـدـ الصـالـحـ الـذـىـ يـؤـتـمـ بـهـ ، وـيـكـوـنـ عـلـمـاـ فـىـ الـخـيـرـ ، كـوـلـهـ عـزـ وـجـلـ : (ـ إـنـ إـبـرـاهـيمـ كـانـ أـمـةـ قـانـتـاـ لـهـ حـنـيـفـاـ)ـ وـيـقـالـ : الـأـمـةـ لـلـجـمـاعـةـ ، كـوـلـهـ عـزـ وـجـلـ : (ـ وـجـدـ عـلـيـهـ أـمـةـ مـنـ النـاسـ يـسـقـونـ)ـ . وـيـقـالـ : الـأـمـةـ أـيـضاـ لـلـوـاـحـدـ الـنـفـرـ بـالـدـيـنـ ..ـ".

و واضح أن عـدـ هـذـاـ الـلـفـظـ مـنـ الـأـضـدـادـ فـيـهـ تـعـسـفـ . فـالـمـعـنـىـ لمـ يـتـضـادـ فـيـ إـلـاـقـ الـلـفـظـ عـلـىـ الـمـفـرـدـ أوـ الـجـمـاعـةـ . بـلـ إـنـىـ أـعـتـقـدـ أـنـهـ - حـينـ يـطـلـقـ عـلـىـ الـفـرـدـ - يـحـفـظـ بـدـلـالـتـهـ عـلـىـ الـجـمـاعـةـ . فـالـآـيـةـ تـصـفـ إـبـرـاهـيمـ عـلـيـهـ السـلـامـ بـأـنـهـ كـانـ يـعـادـلـ فـيـ دـيـنـهـ وـورـعـهـ وـتـقـواـهـ الـجـمـاعـةـ مـنـ النـاسـ ، أـوـ أـنـهـ جـمـعـ إـيمـانـ الـأـمـةـ وـورـعـهـ وـتـقـواـهـ فـيـ شـخـصـهـ ، أـوـ أـنـهـ كـانـ كـلـ الـمـؤـمـنـينـ فـيـ وـقـتـهـ الـقـانـتـينـ الـحنـفـاءـ وـلـمـ يـكـنـ مـؤـمـنـ غـيـرـهـ .

وأضاف ابن الأنبارى إلى ما سبق أنواعا أخرى ، لست على يقين أكـلـهاـ منـ عـنـدـ أـمـ يـنـقـلـهـاـ عـنـ غـيـرـهـ ، إـذـ لـاـ دـلـلـ يـمـيلـ بـالـرـءـ إـلـىـ أحـدـ هـذـيـنـ الرـأـيـيـنـ إـلـاـ فـيـماـ أـسـنـدـهـ إـلـىـ غـيـرـهـ . وـهـاـكـ هـذـهـ الـأـنـوـاعـ :

(١) ١٦٩ وـأـورـدـهـ اـبـنـ الـدـهـانـ ٦ـ ، وـالـصـغـانـ ٢٨١ـ .

١٧ - الأفعال المتعدية واللازمة بمعنى واحد . قال^(١) : " زال حرف من الأضداد . يقال : قد زال المكروره عن فلان ، وقد زال الله المكروره عنه بمعنى أزال .. وحان حرف من الأضداد . يقال : خان النعيم فلانا ، وحان الدهرُ النعيم فلانا فيكون النعيم فاعلا في حال ، ومفعولا في حال ، وحان غير متغير اللفظ .. وطل حرف من الأضداد . يقال : طل فلان دم فلان إذا أبطله ، وطل دم فلان : إذا بطل ، والاختيار طل دمه .." ولا شك أن ابن درستويه كان يتحدث عن هذا النوع ، حين ذكر أن العرب تحذف أحياناً حرف الجر للتحجيف عند كثرة الاستعمال . فلا استعمال الأصيل للفعل كان باللازم ثم حذفت منه أداة التعدية للخفة .

١٨ - الحروف والأدوات ، التي تدل على معانٍ مختلفة مثل قوله^(٢) : " قال بعض أهل العلم : إن حرف من الأضداد يعني المكسورة الهمزة المسكونة بالنون ، يقال : إن قام عبد الله ، يراد به : ما قام عبد الله . حتى الكسائي عن العرب : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعاطفة . فمعناه : ما أحد . وحكي الكسائي أيضاً عن العرب : إن قائما على معنى إن أنا قائما ، فترك الهمز من أنا ، وأدغمت نون إن في نون أنا : فصارتا نونا مشددة كما قال الشاعر :

وترمينى بالطرف أى أنت مذنب وتقلينى لكنْ إياك لا أقلى

أراد : لكن أنا إياك ، فترك الهمز وأدغم . يقال : إن قام عبد الله ، بمعنى : قد قام عبد الله . قال جماعة من العلماء في تفسير قوله جل وعز (فذكر إن نفعت الذكر) معناه : فذكر قد نفعت الذكر .." ومن هذا الصنف أيضاً علاجه لهل ، وما ، وأو ، وقلده فيها الصغاني وابن الدهان . ولم يكن اعتبار هذه الحروف من الأضداد من ابتكاره إنما هو مقلد فيها ، بدليل عبارة " قال بعض أهل العلم " ويبدو أنه يريد بذلك الكسائي في هذه المادة . وحقيقة الأمر

(١) ١٧٧ - ١٧٧ . وأوردها ابن الدهان ١٢ ، ١٠ .

(٢) ١١٦ .

في هذه الحروف والأدوات أنها بقايا الفاظ قديمة ، تخلفت لدينا من الأطوار الأولى من اللغة ، وأن معظمها يتتألف من عناصر إشارية مثل النون . فهذه المعانى النسبية إليها وصلت إلينا من مراحل مختلفة من التطور اللغوى ، ولا يستطيع الحكم بأن هذه الأنواع من الألفاظ من الأضداد^(١) .

وقد عقب عبد الفتاح بدوى على هذا النوع بقوله : " ودعوى التضاد في هذه الطائفة تهافت لأن معنى اللفظ لا تضاد فيه لأن الأوضاع مختلفة ، فما النافية ليست ما الموصولة حتى نعقد تضاداً أو غير تضاد بين المعنيين " .

١٩ - التصغير ، أضافه ابن الأنباري في قوله^(٢) : " من الأضداد أيضاً التصغير ، يدخل لمعنى التحقيق ، ولمعنى التعظيم . فمن التعظيم قول العرب : أنا سُرِّيسير هذا الأمر ، أي أنا أعلم الناس به . ومنه قول الأنصارى يوم السقيقة : أنا جُذيلها المحك وعَدْيقها المرجب ، أي أنا أعلم الناس بها . فالمراد من هذا التصغير التعظيم لا التحقيق . والجذيل : تصغير الجذل ، وهو الجزع ، وأصل الشجرة . والمحك : الذى يُحتك به ، أراد أنا يشتفى برأىي كما تشتفى الإبل أولاتُ الجرب باحتكاكها بالجزع . والعذيق : تصغير العذق ، وهو الكبasse ، والشمراخ العظيم . والمرجب : الذى يُعْمَد لعظمته . وقال لميد فى هذا المعنى :

وكل أناس سوف تدخل بينهم دوبيهية تصرف منها الأنامل
قصغر الداهية معظماً لها لا محقرأ ل شأنها

واختلف العلماء في التصغير ، قال الرضي^(٣) : " قيل يجيء التصغير للتعظيم ، فيكون من باب الكنية ، يكتفى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم ،

(١) انظر كتاب التطور للغة العربية لبر جشتراسر.

(٢) ١٩١ .

(٣) شرح الشافية ١ : ١٩ .

لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده ... واستدل لجيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله :

وكل أناس سوف تدخل بينهم دوبيهية تصفر منها الأنامل

ورد بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهماونهم بها، إذ المراد بها الموت : أى يحيطهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم فى نفسه تصفر منه الأنامل .
واستدل أيضاً بقوله :

فويق جُبِيل شاهق الرأس لم تكن لتبلغه حتى تكُلْ وتعملأ

ورد بتجوز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلا ، وإذا كان كذا فهو أشد لصعوبه".

نضيف إلى ذلك أن تصغير اللفظ المفرد لا يفيد إلا الصغر وما أحاط به من ظلال وإيحاءات كالرحمة والإشفاق والعطف والتدليل وما إليها . أما المعانى الأخرى التى تسbig على الألفاظ المصغرة فتأتى بها من تأليفها مع ألفاظ أخرى فى سياق واحد واللفظ لا محالة يتغير معناه بعض الشيء عند التأليف : ضيقاً واسعاً ، ليتألف مع جيرانه ويتجه معها فى اتجاه واحد . ويجب أن تقوم دراسة الأضداد على الألفاظ المفردة ، لا المؤلفة فى عبارات .

٢٠ - ما يحتمل معنيين متضادين من العبارات . وأعتقد أن الذى دفع ابن الأنبارى إلى الخوض فيه اتصاله بالقرآن . ونستطيع أن نصفه إلى ثلاثة فئات ، هي :

(أ) الآيات القرآنية ، وهى أكثر الفئات وروداً فى الكتاب ، وأكبرها حظاً من تناول المؤلف ، الذى يطيل فى بعضها ، ويورد أقوال المفسرين المختلفة . ومن أقصر الأمثلة على ذلك قوله ^(١) : " وما يفسر من كتاب الله جل وعز تفسيرين

(١) ٢٩٢ . وانظر ١٦٧ - ٨ ، ١٩٦ ، ٢٣٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٧ ، ٢٦٥ ، ٢٧٢ ، ٣ ، ٢٩٧ ، ٣٣٣ ، ٣٤١ ، ٣٥٣ ، ٢٩٩ . ٥٧

متضادين قوله جل سنه : (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه)
فيقول بعض المفسرين . الرجل المؤمن هو من آل فرعون ، أى من أمتة وحشه
ومن يدانيه فى النسب .. ويقول آخرون : الرجل المؤمن ليس من آل فرعون ،
إنما يكتم إيمانه من آل فروع وتقدير الآية عندهم : وقال رجل مؤمن يكتم
إيمانه من آل فرعون ”

(ب) الشعر؛ وهو إن كان أقل من الآيات عدداً إلا أن حظه من التناول لا يقل عن حظ الآيات طولاً. ومثاله قوله^(١): "ومما يفسر من الشعر تفسيرين متضادين قول قيس بن الخطيم :

أتعرف رسماً كاطرداد المذاهب
ديار التي كادت ونحن على مني
لعمرة وحشاً غير موقف راكب
تحل بنا لولا نجاء الركائب

قال ابن السكيت : أراد بقوله : غير موقف راكب ، إلا أن راكباً وقف ،
يعنى نفسه . وقال غيره : لم يرد الشاعر هذا ، ولكنه ذهب إلى أن " غيراً "
نعت للرسم ، تأويله : أتعرف رسماً غير موقف راكب . أى ليس بموقف للراكب
لاندراس الآثار منه وأمّحاء معالله فمتى يَصُرُّ به الراكب من بعْدِ دُعْرِ منه ، فلم
يقف به...".

(ج) الأقوال . وهى تعادل الشعر كثرة، ويتفاوت حظها من طول التناول. وأقصر أمثلتها قوله^(٢): " ومن الأضداد أيضا : قولهم: أقسمت أن تذهب معنا ، يحتمل معنيين : أحدهما أقسمت لا تذهب معنا ، والآخر أن تذهب معنا . وكذلك نشئت الله أن تذهب معنا ، يحتمل المعنيين جمعيا ".

(١) ١٨٣ وانتظر ١٩٦ ، ١١٥ ، ٢٣٨

٢٠٦، ١٣٠، ١٥٩ وانظر ٢٠٢ - ٢٠٠ (٢)

ووضع هذه العبارات في الأضداد غريب، أنكره بحق المستشرقون وعدد الفتاح بدوى. فلا يوجد لفظ معين يمكن أن يلتصق به معنيان متضادان، وإنما يستفاد المعنيان من السياق والقرائن .

٢١ - المقلوب من العبارات ، بأن ينسب الحدث إلى غير فاعله . وأمثلته نادرة عنده كقوله ^(١): ” ويقال تهيب الطريق وتهيبني الطريق بمعنى ، وهذا من الأضداد .. قال أبو بكر: وهذا عندي مما يقلب لأن اللبس يؤمن في مثله ، فيقال : تهيبني الطريق ، لأنه معلوم أن الطريق لا تتهيب أحدا .. ”.

ووجد ابن الأنباري مجموعة من الألفاظ تقارب الأضداد ، ولكنها لا تمثلها كل المائلة ، فميزها عنها بعض التمييز ، وسماها أحيانا ” أشباه الأضداد ” وأحيانا ” ما يجري مجرى الأضداد ” ونجد تحت الاسم الأول الأصناف التالية:

١ - الألفاظ ذوات المعانى الحقيقية والمجازية قال ^(٢) : ” سمع حرف من الحروف التي تشبه الأضداد يكون بمعنى أجاب . من ذلك قولهم : سمع الله لمن حمده ، معناه أجاب الله من حمده . ومن هذا قوله عز وجل : (أجيب دعوة الداعى إذا دعان) . ”

وقالوا : يكون سمع بمعنى أجاب ، وأجاب بمعنى سمع ، كقولك للرجل: دعوت من لا يجيب ، أى دعوت من لا يسمع ، وأنشدا أبو العباس.

دعوتُ اللهَ حتَّى خفتُ أَنْ لَا يكونَ اللهُ يسمعُ مَا أَقُولُ

أراد يجيب ما أقول . وقال جماعة من المفسرين : معنى الآية أجيب دعوة الداع إذا دعان فيما الخيرة للداعى فيه ، لأنه يقصد بالدعاء قصد صلاح شأنه ، فإذا سُئل ما لا صلاح له فيه فإن صرفة عنه إجابة له في الحقيقة ” . والحق أن

الإجابة معنى مجازى لسمع ، لأن السمع أول مرحلة من مراحل إجابة الطلب أو الدعاء ، أو هي نتيجة السمع عند الرضى ، فلا إجابة بدون سمع . ولما كان الأمران بهذا الارتباط صح توسيع معنى السمع والإجابة بحيث تشمل المراحل كلها . فهذا الاستعمال توسيع وتجاوز لا تضاد ، ولا شبهه . ويبدو من عبارة ابن الأنبارى أنه ينتقل كلام بعض الناس قبله . ونفع فى هذا الصنف لفظى كأس وطين الذى سبق الكلام عليهما ، واعتبرهما ابن الأنبارى من أشباه الأضداد .

٢ - الألوان . قال ^(١) : " وما يشبه حروف الأضداد الأحمر ، يقال أحمر للأحمر ، ويقال رجل أحمر إذا كان أبيض . قال أبو عمرو بن العلاء : أكثر ما تقول العرب في الناس أسود وأحمر . قال : وهو أكثر من قولهم أسود وأبيض ، وأنشد ابن السكيت لأوس بن حجر :

وأحمر جعدا عليه النسور وفي ضيئنه ثعلب منكسر
وهي صدره مثلُ جيبِ الفتاة ة تشهق حيناً وحينها تهير

قوله : في ضيئنه : معناه في إبطه . والثعلب : ما دخل من طرف الرمح في جبة السنان . وقوله : تشهق حيناً : شهيق الطعنة أن تدخل الريح فيها فتصوت . وتهير : معناه تقبق . . وكذا قال عن الأصفر والأخضر والأسود . ولكن هذه الألفاظ جميعاً لا تضاد ولا شبهة فيها ، وإنما الألوان نفسها لا تكون خالصة ، فبعضها أصفر مائل إلى السوداء ، وبعضها أبيض يشوبه شيء من حمرة ، وبعضها أخضر يغلب عليه السوداد . وهكذا . ولم تضع العرب ألفاظاً خاصة لجميع هذه الألوان الفرعية ، اكتفاء بالرئيسية منها ، فأصبح اللفظ الواحد يطلق على الدرجات المختلفة من اللون ، فظنّ أنه من الأضداد . وأدخل المصغاني وابن الدهان هذه الألوان كلها في أضدادهما ، كما أدخل قطرب فيها الأصفر .

٣ - عبارات الاستهزاء . قال ^(١) : " ومما يشبه الأضداد قولهم فى الاستهزاء : مرحبا بفلان ، إذا أحبوا قربه ، ومرحبا به إذا لم يريدوا قربه . فمعنى ذلك على هذا التأويل: لا مرحبا به . فالمعنى الأول أشهر وأعرف من أن يحتاج فيه إلى شاهد . والمعنى الثاني شاهده :

مرحبا بالذى إذا جاء خير أو غاب غاب عن كل خير
هذا هجاء وهم ، معناه مرحبا بالذى إذا جاء خير عن كل خير ، جاء الخير أو غاب . وتأويل مرحبا : لا مرحبا به ..

" ومما يشبه الأضداد أيضا قولهم للعاقل: يا عاقل ، وللجهل إذا استهزأوا به : يا عاقل ، يريدون يا عاقل عند نفسك ، قال الله عز وجل : (ثم صبوا فوق رأسه من عذاب الحميم ، ذق إنك أنت العزيز الكريم) معناه عند نفسك ، فأما عندنا فلست عزيزا ولا كريما . وكذلك قوله عز وجل فيما حكاه عن مخاطبة قوم شعيب شعيبا بقولهم : (إنك لأنك الحكيم الرشيد) " . أرادوا أنك الحليم الرشيد عند نفسك . قال الشاعر :

فقلت لسيدينا: يا حليم إنك لم تأسُ أنسوا رفيقا
أراد يا حليم عند نفسك فإنما عندي فأنت سفيه ."

وهذه العبارات لا تضاد ولا ما يشبهه فيها ، فالمتكلم حين وصف الجاهل بالعقل لم يقصد قط أن يصفه بحقيقة وهى الجهل ، بل أراد وصفه بالعقل . وأعني بذلك أنه لم يرد أن نتصور إنسانا جاهلا بقوله: يا عاقل ، بل أرادنا أن نتصور إنسانا عاقلا ، ونستحضر هذه الصورة أمامينا حتى نمتلىء إحساسا بها ، ثم ننظر إلى هذا الجاهل ونرى مدى انطباق الصورة عليه . ومن المفارقة فى الصورتين يأتى الاستهزاء والضحك . ولو كان يريد منا أن نتصور إنسانا جاهلا

(١) ١٥٦ ، ١٥٧ . وأوردها ابن الدهان ١١ ، ١٦ .

بقوله هذا ، ما جعلنا نضحك ، لأن المعتبرتين ستنطبقان ، ولا تبرز المفارقة بينهما .

أما الصنف الثاني ، أو ما يجرى مجرى الأضداد عنده ، فهو الأعلام التي يختلف في عروبتها أو أعممتها قال^(١) . . . وما يفسر من كتاب الله جل وعز تفسيرين متضادين قوله عز وجل " طه " . قال بعض المفسرين . معناه ، يا رجل بالسريانية . وقال غيره . معناه : يا رجل ، بلغة عك ، وزعم أن عكا يقولون للرجل : طه ، وكذلك للرجال والنسوة ، وأنشد :

إن السفاه كطه من خليقتكم لا قدس الله أخلاق الملائكة

وقال الأخفش : طه عالمة لانقطاع السورة التي قبلها . وقال الفراء : طه بمنزلة (الم) ، ابتدأ الله جل وعز بها مكتفيا بها من جميع حروف المعجم ، ليدل العرب على أنه أنزل القرآن على نبيه باللغة التي يعلمونها والألفاظ التي يعقلونها كي لا تكون لهم على الله حجة .

وقال^(٢) : " ومنها أيضا يعقوب يكون عربيا لأن العرب تسمى ذكر الحجل يعقوبا ويجمعونه يعقوب ، قال سلامة بن جندل :

أودي الشباب حميدا ذو التعاجيب أودي وذلك شاؤ غير مطلوب
ول حثينا وهذا الشيب يطلبه لو كان يدركه ركبُ اليعاقيب

وأجرى القول نفسه على إسحاق ، وعلى لفظِ من غير الأعلام ، هو مشكاة ، التي قيل إنها حبشية وقيل عربية ، ولا شك أن الأساس الذي أقام عليه ابن الأنباري القول بتضاد هذه الأعلام أو جريانها مجرى الأضداد منها لا قائمة له ، ولا يحتاج إلى تفنيد .

(١) ٣١٤.

(٢) ٣٣٧.

الفصل الأول

التأليف في الأضداد

أسباب التأليف وأهدافه

كان الاستلطاف سبباً في ظهور أول كتاب خاص بالأضداد، فقد أعلن قطر ب في صدر كتابه: "وانما خصصناه بالإخبار عنه لقلته في كلامهم ولطراحته". وكان لهذا السبب أثره الكبير في الهدف الذي نصبه المؤلفون أمام أعينهم. فقد كان الجمع المستচصى، والشمول التام هدفاً لهم، منذ الكتاب الأول أيضاً. قال قطر ب: "وسنأتى عليه كله إن شاء الله".

وسرعان ما تغير هذا السبب، إذ تحول عند الجيل التالي إلى سبب ديني. قال أبو حاتم السجستاني: "حملنا على تأليفه أنا وجدنا من الأضداد في كلامهم والمقلوب شيئاً كثيراً، فأوضحتنا ما حضر منه، إذ كان يجيء في القرآن الظن يقيناً وشكراً، والرجاء خوفاً وطمئناً. وهو مشهور في كلام العرب.. فارددنا أن لا يرى من لا يعرف لغات العرب أن الله عز وجل حين قال: (وانها لكبيرة إلا على الخاشعين، الذين يظنون...) مرح الشاكين في لقاء ربهم وإنما المعنى يستيقنون... وأما قوله: (قلتم ما ندرى ما الساعة، إن نظن إلا ظنا) فهو لاء شراك كفار".

وتضع هذه العبارة أيدينا على أشياء من التغيير عرضت للتأليف في الأضداد غير السبب أيضاً. فالآضداد التي اتسمت "بالقلة والطرافة" عند قطر ب، صارت عند أبي حاتم "شيئاً كثيراً". والهدف الذي كان يطمع في "الإتيان على الأضداد كلها" عند قطر ب، تواضع عند أبي حاتم واقتصر على "ما حضر منها". ويدلنا هذا على أن المؤلفات في الأضداد كثرت، واختلفت مادتها، فجعلت أبو حاتم ينظر إليها نظرة تختلف عن المؤلفين السابقين عليه، الذين لم

تكن بين أيديهم كتب تكشف عن قدر المادة، فظنوا أنهم قادرون في يسر على حصرها واستقصائها.

وتحير السبب مرة أخرى في الجيل التالي، فصار الدفاع عن اللغة العربية، والرد على مطاعن الشعوبين، كما نفهم من النص الذي أورده في فصل سابق من كتاب ابن الأنباري، ووصف من رد عليهم "بأهل البدع والزيغ والإزار بالعرب".

أما الهدف فعاد كما بدأ مرة أخرى: استيعاب الجمع، غير أن مؤلفي هذا الجيل كانوا يتطلعون إلى هذا الجمع في ثقة دونها ثقة الأولين، إذ وجدوا بين أيديهم ما ييسر عليهم السبيل إلى هدفهم. وكان مفهوم الجمع عندهم مختلفاً عن مفهومه عند قطرب. فقد كان هذا يستهدف جمع الأضداد التي في اللغة العربية أما مؤلفو هذا الجيل فكانوا يستهدفون جمع الأضداد المدونة فيما ألف السابقون عليهم.

وأضاف ابن الأنباري إلى الجمع أهدافاً أخرى تتصل بطريقته في عرض مادة كتابه: قال^(١): "وقد جمع قوم من أهل اللغة الحروف المضادة، وصنفوا في إحصائها كتاباً، نظرت فيها فوجدت كل واحد منهم أتى من الحروف بجزء، وأسقط منها جزءاً، وأكثراً من أمسك عن الاعتلال لها. فرأيت أن أجمعها في كتابنا هذا على حسب معرفتي ومبلغ علمي ليستغنى كاتبه والناظر فيه عن الكتب القديمة المؤلفة في مثل معناه. إذ اشتمل على جميع ما فيها، ولم يعد منه زيادة الفوائد، وحسن البيان، واستيفاء الاحتجاج، واستقصاء الشواهد".

ونجد كل هذه الأهداف أو أغلبها عند أبي الطيب، قال^(٢): "تحرينا في تأليفه - بعدما سبق من كتب السلف في معناه - إحكام تصنيفه، وإحسان ترصيفه، والزيادة على ما ذكر منه، والغاء ما خلط من غيره فيه، لتقوى مئنة القائلين به، ويضعف قول النافيين له".

(١) ١٣.

(٢) ١ - ٢.

وجاءت الأجيال التالية، فوجدت أهل القرن الرابع فرغاً من جمع الأضداد المترفرفة في الكتب الكثيرة، ومن تمحيصها ونقدتها، ومن جمع الشواهد عليها. وكانت الغايات التعليمية قد غلبت عليهم، فاستهداها التيسير على طلابهم، وتمهيد السبل أمامهم ليحفظوا علومهم. فجعلوا من كثير من المواد قوائم عارية. وذلك ما نراه عند ابن الدهان في قوله: "فإنه لما كثرت تصانيف العلماء فيما ورد من الألفاظ المتضادة المعانى من العرب، ورأيت فى بعض كتبهم أشياء لا يجب ذكرها، وفي بعضها اختلالاً فيما يجب ذكره، ورأيت بعضها مشحونة بالاستشهادات، بأمثلة وأبيات، أحببت أن أجمع ما ورد فيها مختصراً، معروّى من الاستشهادات".

وانقضت قرون لم تصل إلينا منها كتب في الأضداد، إلى أن كان القرن الثالث عشر آخر قرون التأثر الأدبي، والشغف بالمحسنات اللغوية. فكان تيسير الوصول إلى هذه المحسنات سبباً في عودة التأليف في الأضداد. قال السيد عبد الهادي نجا الإبياري ضاحكاً منظومة "دورق الأنداد في نظم أسماء الأضداد" المؤلفة قريباً من عام ١٢٩٧هـ، مما دفعه إلى هذا النوع من التأليف.

أسماء الأضداد أسمى ما يعين أديباً ساراً تأنيقاً أو ترنيقاً ما نظما بها يحلّى بتجنسيس وتوريته نظماً ونثراً، ويجلّى لهم والغمما

ونسبتين من هذا أن الدافع الذي حمل اللغويين على تدوين الأضداد لم يثبت على مر العصور، بل تغير من جيل إلى آخر. فقد بدأ هواية في القرن الثاني، ثم صارت تقوى تحمل على إزالة ما قد يعتري بعض الآيات من خموض في القرن الثالث، ثم تحول إلى رغبة في الدفاع عن العرب ولغتهم أمام الدعاوى الشعبوية في أوائل القرن الرابع، وحب المعرفة مجرد في ذلك القرن أيضاً، وانتهت إلى الرغبة في سلح الباحثين عن المحسنات اللغوية ذخيرة لغوية جديدة في العصور المتأخرة. وتغير الهدف الذي سعى إليه كل من هؤلاء المؤلفين. في بينما كان أولهم قطرب يسعى إلى استقصاء الأضداد من نهر اللغة مباشرةً، استكثر هذا

أبو حاتم ووجد ألا سبيل إليه واقتصر على التطلع إلى جمع ما أمكن. ثم سعى ابن الأنباري إلى "الجمع"، ولكن من الكتب المؤلفة قبله، وإضافة بعض الشواهد والعلل. وسعى أبو الطيب إلى ذلك، مع التمييز والنقد. ثم كان الهدف الاختصار والجمع معاً.

بواكير جمع الأضداد

تجلى لنا أن الحديث عن الأضداد بدأ مبكراً في اللغة العربية، وأن كثيراً من اللغويين الأولين خاضوا فيه. فكان منهم من التقط اللفظ بعد اللفظ، ونبه إلى أنه من الأضداد مثل أبي عمرو. وكان منهم من عقد للألفاظ واحداً من فصول أحد كتبه، مثل ابن قتيبة. وكان منهم من أفرد للأضداد كتاباً مستقلاً، مثل قطرب.

وأقدم من عثرت على إشارات منه إلى الأضداد الخليل بن أحمد الفراهيدي، المتوفى حوالي سنة ١٧٠ هـ، وكان يعد الأضداد "من عجائب الكلام ووسع العربية" ^(١). فأشار إلى قدر منها في كتابه "العين"، غير أن ابن سيده الوحيد من عائج الأضداد ونقل واحداً منها عنه، قال في المخصوص ^(٢): "صاحب العين: حصباء الحصى: صغارها وكبارها". وكان يجدر به أن يعرف الحصباء بالحصى مجرداً، ومهما كان حجمه، كما فعل صاحب القاموس المحيط، فتخرج الكلمة عن الأضداد.

وروى قطرب واحداً من الأضداد عن يونس بن حبيب، المتوفى حوالي ١٨٢ هـ، قال ^(٣): "قال يونس: الرُّغوث: التي يرغثها ولدها من الشاء، فصارت في معنى مرغوثة، والولد أيضاً رغوث، والمعنى أنه راغث لها، فصار رغوث للمفعول والفاعل".

(١) العين : مادة شعب.

(٢) المخصوص ١٣ : ٢٦٦.

(٣) ١٧ . وأورده ابن الأنباري ٢٤٣، وأبو الطيب ٣٠٨.

كذلك أورد أبو الطيب ضداً آخر منه، قال^(١): “عن يونس قال: سمعت أعرابياً يذكر مصدقاً لهم، فقال في كلامه: فتئمه بعد ما نمته: أى محاه بعد ما كتبه.”

والنص الأخير صريح أن يونس التفت إلى المعنيين المتصادين وفسرهما، إلا أن النص الأول لا يدل بهذه الصراحة على أن الكلام كلّه عن يونس. فمحتمل أن يكون أورد واحداً من المعنيين وأورد قطرب الآخر.

وروى أبو عبيد في الغريب المصنف ثلاثة أضداد عن الكسائي، المتوفى حوالي ١٨٩هـ أورد أبو حاتم اثنين منهما في المجموعة التي شك فيها، وهما أفاد وأودع. وقد أورد ابن الأنباري أولهما فقط، وعقب أبو الطيب على ثانيهما بذكر شك أبي حاتم فيه. أما الأول فذكره دون تعليق ولم يورد الثالث منها غير أبي عبيد: “الكسائي: غبيت الكلام، وغبى عنّي”. وينسب ضد واحد أو ضدان إلى مجموعة أخرى معاصرة من اللغويين مثل أبي محمد يحيى ابن المبارك البازيدى، المتوفى ٢٠٢هـ، وأبى محمد عبد الله بن سعيد الأموي.

فإذا استثنينا الخليل - بسبب معجمه - لم نجد لغويًا من هذا الجيل تروى عنه أضداد كثيرة، وإنما هي كلمات قلائل، ترد عليه عارضة في اثناء دروسه، فيتبّعها إليها فينبه عليها، أولاً يتبّعه ويكتفى بالتفسير. فتغلق في ذهن أحد التلاميذ ويفطن إلى ما فيها من تضاد فيدونها في كتابه. ثم تكثر الأضداد عند لغوي الجيل التالي، على تفاوت بينهم.

فما ينساب إلى الفراء المتوفى في ٢٠٧هـ يماثل ما نسب إلى الجيل السابق ندرة، لا يتعدى الضد أو الاثنين. قال محمد بن الجهم، عن لفظ (تحنث)^(٢): “سألت الفراء عنه ففكّر ساعة، ثم قال: يتحنث: يتجنّب الحبّث، يقال: قد تحنث الرجل: إذا تجنب الحنث، وإذا أتاه أيضاً، كما يقال: قد تأثم إذا أتى المأثم، وإذا تجنبه.”

(١) ٦٤٩ .

(٢) ١١١ .

وتكثر الأضداد بعض الشيء عند أبي عمرو الشيباني، المتوفى في ٢٠٦ أو ٢١٠ هـ. فقد نسب إليه أبو الطيب ما اقتصر فيه على الأضداد دون شواهد، مثل : ((أبو عمرو الشيباني : يقال: قد تياجروا على الطريق: أى تبع بعضهم بعضاً على الطريق ويتاجروا عن الطريق، أى عدلوا عنه)). ونسب إليه ما أتى فيه بالشواهد، مثل^(١) : (قال أبو عمرو الشيباني : المائل القائم ، والمائل اللاتيء بالأرض . وأنشد : خلقاً كثالثة المحقق المائل)) .

وعشرت على مجموعة من الأضداد صرخ جامعواها أنهم رووها عن (أبي عمرو)، دون أن يبينوا أي يريدون الشيباني أم ابن العلاء. وقد حاولت أن أميز بينها على أساس من المدرسة اللغوية التي تخرج الراوية فيها، فإذا كان كوفياً كان يرى عن الشيباني، وإذا كان بصرياً كان راوياً عن ابن العلاء. ولكن المحاولة أخفقت، لأن أكبر كتابين في الأضداد - كتابي ابن الأنباري وأبي الطيب - من إنتاج كوفييين، ولكن الرجلين أدخلوا في كتابيهما كل ما أورده البصريون من الأضداد، فاختلط عندهما التراث البصري والكوفي. وحاولت أن أعتمد على الكتب القديمة في الأضداد. فوجدت الظاهرة نفسها متمثلة فيها. فأضداد الأصمعي نفسه تحتوى على ما ينسب إلى أبي عمرو الشيباني صراحة، مثل المائل التي أوردتها، ومثل^(٢) : (قال أبو عمرو الشيباني : الجل: الصغير، والجل: العظيم. ولا أعرف الجل في معنى العظيم) . وحاولت أن أعتمد على ما يشيع بين الناس أن القدماء إذا أرادوا الشيباني ذكروا لقبه لا محالة، ولم يتحرروا ذلك مع ابن العلاء، فان قالوا : (أبو عمرو) فقط، كان المراد ابن العلاء، فأخفقت المحاولة أيضاً. فقد جاء في أضداد الأصمعي^(٣) وابن الطيب : (حكى أبو عمرو: الخجل: المرح. والخجل: الكسل) . وأنشد:

(١) ٦٨٧ .

(٢) ٦٢٦ . وأورده ابن الأنباري ١٨٤ ، وابن الدهان ١٩ .

(٣) ٦ . وأورده ابن الأنباري ٥٢ ، وابن الدهان ٨ ، ونسبه أبو الطيب إلى الشيباني أيضاً ١٥٠ .

(٤) ١٢ . وأورده أبو الطيب ٢٥٠ . وابن السكيت ٢٨٧ .

إذا دعا الصارخ غير متصل مراً أمرت كل منشور خجل

مراً: جمع مرة، أراد مرة بعد مرة. منشروا: أى منقشاً أمره". وأورد ابن السكين كل هذا ونسبة صراحة إلى الشيباني.

لهذه الأسباب أميل إلى أن المراد بأبى عمرو هنا هو الشيباني. وتكتشف هذه الأضداد أن أبا عمرو أورد أضداداً من اللغات العربية، وأضداداً مجازية، وما يندرح تحت صيغة فعل.

ثم تكثر الأضداد وتتنوع عند أبى زيد الانصارى، المتوفى سنة ٢١٥، وعاصر التأليف فى الأضداد. فنجد عنده من الأضداد ما لم يستشهد عليه، مثل قوله^(١): "يقال: جمل سهو بين السهاوة؛ إذا كان بطينا، ودابة سهوة؛ خفيفة سهلة السير". ونجد ما استشهد عليه مثل^(٢): "قال أبو زيد: الشفيف من الأضداد. يكون لهب الحر، ويكون برد الريح. وأنشد فى لهب الحر:
 جاءت تشكي لهب الشفيف

وأنشد فى البرد:

فالجأها إلى ناري الشفيف"

وروى من الأضداد ما قبله اللغويون بعده فأدخلوه فى كتبهم، وروى ما ضعفوه أيضاً مثل^(٣): قال أبو زيد: يقال: تصدق الرجل يتصدق تصدق: إذا أعطى صدقته. قال: وبعض العرب يقولون: تصدق يتصدق: إذا سأل أن يتصدق عليه. قال أبو حاتم: والمعروف عند العرب تصدق إذا أعطى الصدقة".

وأورد منها ما يمكن رد تفسيره إلى معنى واحد لا تضاد فيه، مثل^(٤): "قال أبو زيد الفلذ: العطاء القليل والعطاء الكثير. قال الشاعر فى القليل:

(١) أبو الطيب ٣٧٨.

(٢) أبو الطيب ٤١٥.

(٣) أبو الطيب ٤٣٧.

(٤) أبو حاتم ٢٤٣ . ابن الأبارى ٣٤٨ . أبو الطيب ٥٥٤ .

تَكْفِيهِ فَلَذْهُ لَحْمٌ إِنَّ الْمَ بِهَا مِنَ الشَّوَّاءِ وَيُرُوي شَرَبَةُ الْغَمْرِ

وقال العجاج في الكثرة:

فَلَذُّ الْعَطَاءِ فِي السَّنَنِ الْبَزْلِ

وكان جديراً بأبي زيد أن يعرّف الفلد بأنه العطاء مجرداً من الوصف بالقليل أو الكثير، فيخرج النفط من زمرة الأضداد.

وأورد أضداد المتعلقات. قيل في أضداد الأصمعي^(١): "قال أبو زيد: طلعت على القوم أطشع طلوعاً: إذا غبت عنهم حتى لا يرونك. وطلعت عليهم: إذا أقبلت عليهم حتى يرونك". وقد خضعت هذه العبارة لبعض التشويه، يكشف عنه قول أبي حاتم: "يقال: طلعت في الجبل: إذا أقبلت فيه أو أدرست. وطلعت على صاحبها: أقبلت عليه. وطلعت عنه: أدرست. والمصدر الطلوع" فالتضاد آتٍ من الحرف لا من الفعل.

وأورد من الأضداد المجازية ما مثاله^(٢): "الظعينة: المرأة على البعير، ويجوز أن تكون في بيتها. قال أبو زيد: الطعائن: الهواجر، وإنما سميت النساء طعائن لأنهن يكن فيها".

وروى له ضد من أضداد التفاؤل، قيل في أضداد الأصمعي^(٣): "قال أبو زيد: الناهل في كلام العرب: العطشان، والناهل: الذي قد شرب حتى روى.. وعلق أبو حاتم على هذا القول بقوله: "إنما قيل للعطشان ناهل على التفاؤل، كما يقال: المفازة للمهلكة على التفاؤل، ويقال للعطشان: ريان، وللمدoug: سليم. أي سيسسلم وسيروي ونحو ذلك".

(١) ٤٩. أبو حاتم ٢٣٤. ابن الأباري ٣٠٣ ، ٢٠٩. أبو الطيب ٤٥٨

(٢) الأصمعي ٦٨. ابن السكين ٣٤٢. ابن الأباري ١٠٠.

(٣) ٤٥. أبو حاتم ١٣٥. ابن الأباري ٦٥. أبو الطيب ٦٣٧

وروى له من أضداد اللغات عدة ألفاظ، أمثل لها بقوله^(١): "قيس تجعل من لم يدرك من الصبيان فرطا ولا يقولون للكبار فرطا، وغيرهم يجعلونه واحدا".

ونسب أبو حاتم ضدا لأبى زيد، آت عن اختلاف الأصلين المشتق، منها معنیاهما، قال^(٢): "قال أبو زيد: يقال: أضعف الرجل: إذا كثرت إبله وفشت ضياعته وانتشرت، وأضعف: إذا كانت إبله ضعافا مهازيل". فالمعنی الأول من الضعف بكسر الشاد بمعنى المثلين، والثاني من الضعف - فتح الشاد - أى الهزال.

وبقى بعض الناس يوردون أضدادا، بعد عهد التأليف فيها، دون أن يشاركونها في تدوينها في كتب خاصة بها. فاقتبس المؤلفون في الأضداد بعدهم أقوالهم وأدخلوها في كتبهم. وعلى هذه الصورة كثيرا ما ظهر اسم ابن الأعرابي في كتب الأضداد، مثل^(٣): "قال: "ابن الأعرابي: يقال: أخلاق مشمولة، أى أخلاق سوء، وأنشد:

ولست عرفاً خلائقاً مشمولة ولست ندمن ولا ت ساعة فـَنْدِم
قال: ويقال للرجل: مشمول الخلائق. أى كريم الأخلاق". وروى ابن الأنباري هذا اللفظ دون أن ينسبه إلى أحد.

كتب الأضداد

لم تصل إلينا أخبار يقينية عن أول من ألف في الأضداد، ولا نستطيع الجزم بذلك، لأن هذا النوع من التأليف ظهر على يد ثلاثة من اللغويين المعاصرین: هم قطرب المتوفى عام ٢٠٦، وأبو عبيدة المتوفى عام ٢١٠، والأصمعي المتوفى حوالي عام ٢١٣.

(١) أبو الطيب ٥٤٧.

(٢) أبو حاتم ١٦٦. أبو الطيب ٤٥١.

(٣) الأصمعي ١٨. ابن السكينة ٢٩٠. أبو الطيب ٤١٣. وانظر ابن الأنباري ١٠٤

ومن الطبيعي ليس من العدل الاعتداد على تاريخ وفاتهم، لأن الأخير منهم في الوفاة قد يكون أولهم في التأليف، إذ ليس الفرق بين وفياتهم بأكثر من سبع سنوات. ولكننا نسير في علاج كتبهم، وفقاً لترتيب وفياتهم، اضطراراً. ويطمحنا إلى هذا الترتيب قول الصغاني في مقدمة أضداده: "هذا كتاب جمعت فيه ما تفرق في الكتب المصنفة في الأضداد من عهد قطب محمد بن المستنير إلى زمان...". وهذه العبارة تجعل المرء يشعر بأن قطرباً أول من ألف في الأضداد.

وقد عثرت في أثناء بحثي عن الأضداد على أسماء ثلاثة وعشرين كتاباً فيها. وهناك هذه الأسماء مرتبة بحسب وفيات مؤلفيها:

١ - أضداد قطب المتوفى عام ٢٠٦هـ : طبعة هانز كلوفر Hans Kofler في مجلة إسلاميات ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، ص ٢٤١.

Islamic: Das Kitab Al-Addad von Abu Ali Muhammed Qutrub ibn Al-mustanir. Vol. 5. Fasc 3. p. 241. Sface. 4. p. 385.

وترجمه وعلق عليه في العدد الرابع ص ٢٨٥ من المجد نفسه.

٢ - أضداد أبي عبيدة المتوفى عام ٢١٠هـ: مفقود.

٣ - أضداد الأصمي المتوفى عام ٢١٣هـ: نشره الدكتور أوغسست هافنر Dr August Haffner أستاذ العربية في كلية انسيبروك ، بالطبعه الكاثوليكية للأباء اليسوعيين ، في بيروت عام ١٩١٣ مع أضداد السجستانى وابن السكين والصغاني في مجلد واحد. (وأشك في كونه للأصمى).

٤ - أضداد التوزي المتوفى عام ٢٣٣هـ: مفقود.

٥ - أضداد يعقوب بن السكين المتوفى عام ٢٤٦هـ: انظر أضداد الأصمى.

٦ - أضداد أبي حاتم السجستانى المتوفى عام ٢٤٤هـ: انظر أضداد الأصمى.

٧ - أضداد عبيد بن ذكوان من معاصرى المبرد: مفقود.

- ٨ - أضداد أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى عام ١٣٢٨هـ: نشره هوتسما Th. Houtsma في ليدن عام ١٨٨١، ثم الشيخ محمد بن عبد القادر سعيد السرافي مع الشيخ أحمد الشنقيطي بالطبعه الحسينية المصرية عام ١٣٢٥هـ، ثم محمد أبو الفضل إبراهيم في سلسلة التراث العربي التي تصدرها الكويت عام ١٩٦٠م.
- ٩ - أضداد ابن درستويه المتوفى عام ١٤٧٦هـ: مفقود.
- ١٠ - أضداد أبي الطيب اللغوي المتوفى عام ١٣٥١هـ نشره الدكتور عزة حسن في دمشق / ١٣٨٢ / ١٩٦٣.
- ١١ - أضداد الآمدي المتوفى عام ١٣٧١هـ: مفقود.
- ١٢ - أضداد أحمد بن فارس المتوفى عام ١٣٩٥هـ: مفقود.
- ١٣ - أضداد سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان المتوفى عام ٥٦٩هـ: نشره محمد حسن آل ياسين في نفائش المخطوطات بالنجف ١٩٥٢.
- ١٤ - أضداد أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى عام ٥٧٧هـ: مفقود.
- ١٥ - أضداد الحسن بن محمد الصغاني المتوفى عام ٦٥٠هـ: انظر أضداد الأصمعي.
- ١٦ - مختصر أضداد ابن الأنباري لتقى الدين عبد القادر التميمي المصري المتوفى عام ١٠٠٩هـ: مفقود.
- ١٧ - ترتيب المختصر السابق، لابن المختصر ملا حسن: مفقود.
- ١٨ - دورق الأنداد في نظم أسماء الأضداد للسيد عبد الهادي نجا الإبياري المتوفى عام ١٣٠٥هـ: مصور بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٨٤٤ لغة.
- ١٩ - الرونق على الدورق: للمؤلف نفسه، شرح فيه دورق الأنداد: مفقود.

- ٢٠ - الكأس المروق على الدورق، للسيد أحمد بن أحمد بن إسماعيل الحلواني. شرح لدورق الأنداد ألفه عام ١٣٠٢ هـ تقريباً: مصوّر بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨٤٤ لغة.
- ٢١ - رسالة في ذكر بعض الألفاظ المستعملة في الصدرين الموجودة في القاموس لعبد الله بن محمد، وهو مجهول ولكنه محدث: مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤١ مجاميع.
- ٢٢ - منبه الرقاد في ذكر جملة من الأضداد مؤلف مجهول، ولكنه حديث: مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢٩ لغة.
- ٢٣ - الأضداد، للشيخ محمد المدنى، مخطوط بمكتبة السليمانية بالاستانة تحت رقم ١٠٤١.

كتاب قطرب

(٥٢٠٦)

وإذن فالمؤلف الأول في الأضداد هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب تلميذ سيبويه. وقد درسنا أنواع الأضداد عنده، وعند غيره، من المؤلفين في الأضداد خاصة، وما زاده كل منهم على سابقيه، فلا نعيد القول عن ذلك، ونعني بابراز صور تمثل كتبهم، وتوضيح طرق تناولهم.

صدر قطرب كتابه بمقدمة قصيرة: افتتحها بتقسيم كلام العرب إلى الأوجه الثلاثة المتقدمة في أول الكلام عن الأضداد، واختتمها بإشارة إلى استقصائه جميع الأضداد كلها ثم انتقل إلى الأضداد نفسها.

وألف قطرب في معالجة أضداده، أن يبدأ بذكر المعنيين المتضادين، ثم يذكر الشواهد وما إليها، فيقول مثلاً^(١): " ومن الأضداد أيضاً السايم. والسامد بلغة طيني: الحزين، وبلغة أهل اليمين: اللاهى، والسامد: اللاعب، وهذا ضد

الحزين. وقالوا أيضاً: السامد: المُطْرِق. وقالوا: سَمَدَ الرَّجُلُ يَسْمُدُ سَمُودًا: إذا لعب. وقال: المسُمُود: الطائح الطرف. وقالوا: المسمود: المغمى عليه. قال الله جل ثناؤه: (وَأَنْتَ سَامِدُونَ).

قال ابن عباس: على اللغة اليمانية، التي ذكرناها. قال الكلبي: سامدون مهتمون على لغة طيء، سمعنا من ينشد:

قَيْلَ قَمْ فَانظَرْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ دَعْ عَنْكَ السَّمُودَا

وقال رؤبة:

مَا زَالَ آسَادُ الْمَطَايَا سُمُودًا تَسْتَلِبُ السَّيرَ اسْتَلَا بَاسِدًا

قال أبو زيد:

وَتَخَالَ الْعَزِيفَ فِيهَا غَنَاءَ لَنْدَامِيَّ مِنْ شَارِبٍ سَمُودٍ

وقال ذو الرمة:

يَصْبَحُ بَعْدَ الْطَّلاقِ التَّجْرِيدُ وَبَعْدَ سَمَدِ الْقُرْبِ السُّمُودُ

وَمِنَ الْأَضَادَاتِ أَيْضًا: أَمْرُ جَلَلٍ: هَيْنَ، وَأَمْرُ جَلَلٍ: أَى شَدِيدٍ، وَقَالَ امْرُؤُ

القيس:

لَقْتُلُ بْنَى أَسَدِ رَبِّهِمْ أَلَا كُلُّ شَيْءٍ سَوَاهُ جَلَلٍ

وقال الآخر:

رَسَمَ دَارَ وَقَفَتْ فِي طَلَالِهِ كَدْتُ أَقْضِيَ الْفَدَاهَ مِنْ جَلَلِهِ

وقال لبيد:

وَأَرَى أَرْبَدَ قَدْ فَارَقَنِي وَمِنَ الْأَرْزَاءِ رَزَءٌ ذُو جَلَلٍ

غير عظيم. قال: يجوز أن يكون غير هين وغير شديد...”.

وكان في بعض الأضداد يتغاضى عن هذه العادة، ويبدأ بمعانٍ غير متناسبة، أو بأمثلة، أو يدخل ضدين في بعضهما. قال مثلاً^(١): ”واللهيك: وهو الشجاع.

ويقال قد نَهَكَهُ الْرَّضِي وَنَهَكَهُ لِفَتَانٍ، وَنَهَكَتِ الرَّجُلَ نَهَاكَةً وَنَهْكَةً: قَهْرَتْهُ.
ويقال أيضًا: نَهَكَ الرَّجُلُ إِذَا قَوِيَ وَاشْتَدَّ فَالْقُوَّةُ وَالْعَسْفُ هُمَا الْمُعْنَيَانُ
المُتَضادَانُ، أَمَّا الشَّجَاعَةُ فَأُمْرٌ آخَرُ.

وقال^(١): "وَمِنْهُ أَيْضًا: الْاسْتِجْمَارُ: هُوَ الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْحَجَرِ، وَكَانَتْ قَرِيشُ
تَجْمَرُ نِسَاءَهَا، وَذَلِكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهَا كَالْنَزْعَتَيْنِ مِنْ نَفْتٍ وَحَلْقٍ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.
وَقَالَ: لَا تَجْمِرُوهُنَّا جَنْوَدَكُمْ: أَى لَا تَحْبِسُوهُنَّا. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٌ: يَقُولُ: جَمَرَتْ
الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا؛ إِذَا جَمَعْتَهُ، وَيَقُولُ: لَا تَجْمِرُوهُنَّا جَنْوَدَكُمْ: أَى لَا تَقْطَعُوهُنَّا سَلَامًا.
وَفِي الْمَغَازِيِّ: "تَقْطَعُوهُنَّا نَسْلَكَمْ". وَيَقُولُ لِلذَّوَابَةِ: جَمَارٌ، وَلَهَا جَمَارَانِ، وَهِيَ
كَالْفَفِيرَةِ الَّتِي تَقْتَلُ عَلَى الْوِجْهِ". خَلْطُ الْمَعَانِي، وَلَمْ يَبْيَنْ أَى اثْنَيْنِ مِنْهَا
مُتَضادِيْنِ، وَلَيْسُ فِيهَا مَعْنَى مُتَضادٍ. وَانْظُرْ مَا فَعَلَهُ فِي عَسْرِ وَظَنِ الْلَّاتِيْنِ
خَلْطُهُمَا كُلُّ الْخُلْطِ^(٢).

وَكَثِيرًا مَا كَانَ لَا يُذَكَّرُ فِي الْفَسْدِ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا. قَالَ مَثَلًا^(٣): الْغَمْوُزُ:
الَّتِي لَا تَدْرِي حَتَّى يَغْمَزَ ضَرْعَهَا" وَقَالَ^(٤): "يَقُولُ نَاقَةٌ ظَبَّيُورٌ: تَعْطِفُ عَلَى وَلَدِ
غَيْرِهَا". وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ صِيَغَةِ فَعُولٍ.

وَكَثِيرًا مَا كَانَ قَطْرُبٌ يَلْتَفِتُ إِلَى الْمُشَتَّقَاتِ فِي الْفَسْدِ الَّذِي يَعَالِجُهُ، فَيُشَيرُ
إِلَيْهَا. وَقَدْ مَرَّتْ بِنَا أَمْثَلَةً لَذَلِكَ، وَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ أُخْرَى: قَالَ^(٥): "يَقُولُ أَيْضًا:
أَهْمَدُ الثَّوْبُ يَهْمِدُ هَمُودًا بَلِي. وَأَهْمَدُ: أَسْرَعُ. وَأَهْمَدُ: سَكَنٌ. وَالْإِهْمَادُ: السَّرْعَةُ
فِي السَّيِّرِ. وَالْإِهْمَادُ: الإِقَامَةُ".

وَلَمْ يَسْرُ قَطْرُبٌ فِي شَوَاهِدِهِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ. فَكَانَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَضَادَادِ
لَا يَسْتَشَهِدُ بِالْبَيْتَةِ. قَالَ مَثَلًا^(٦): "وَمِنْهُ: الْبَعْلُ، يَا هَذَا: لَا سَقَتِ السَّمَاءُ،

.٧٤ (١)

.٢ ، ١ (٢)

.١٩ (٣)

.٢٤ (٤)

.٧ (٥)

.٤٨ (٦)

وقالوا: البعل أيضا لما يشرب بعروقه . والبعل: الزوج". وقال ^(١): " ومنه البحتر: للقصير، والبحتر: للعظيم".

وكان في أحيان أخرى يستشهد على أحد المعندين المتضادين، ويهمل الآخر. نرى مثال ذلك في قوله ^(٢): " ومنه أيضا: السليم. فالسليم: السليم، والسليم: المدوغ.. قال النابغة:

يُسْهِدُ مِنْ نَوْمِ الْعَشَاءِ سَلِيمًا لِحْلَى النِّسَاءِ فِي يَدِيهِ قَعَاقِعَ
وقال الآخر:

أَلَاقِي مِنْ تَذْكُرِ آلِ لِيَلى كَمَا يَلْقَى السَّلِيمُ مِنَ الْعِدَادِ

وي فعل ذلك في غيره من الأضداد، مثل الناهل، والأعور، وأرم، وجربة،
والفوارض، والتغشمر، وهجد.

وفي مواضع أخرى استشهد على المعندين معا. قال مثلا ^(٣): " ومنه التلعة:
مسيل الماء من الجبل إلى الوادي، والتلعة: الارتفاع من الأرض.

وقال الراعي:

رَأَنِي ذُوو الْأَحْلَامِ خَيْرًا خَلَافَةً مِنَ الرَّاتِعِينَ فِي التَّلَاعِ الدَّوَاحِلِ

وقال زهير:

وَإِنِّي مَتَى أَهْبَطْتُ مِنَ الْأَرْضِ تَلْعَةً أَجَدْ أَثْرًا قَبْلِيْ جَدِيدًا وَعَافِيَا"

وانظر فرع، والرهاة، والمكتوى، ويهوى، وعسوس، والمنة وغيرها. وكان
أحيانا يستشهد على المعنى الواحد بأكثر من شاهد.

(١) ٤٩.

(٢) ٨٠.

(٣) ١٢٠.

وتنوعت الشواهد عنده: ما بين شعرية رأيناها فيما سبق، وقرآنية في قوله^(١): "فمن الأضداد: عسى: تكون يقيناً مرة، وشكاً أخرى، قال الله جل ثناؤه: (عسى ربكم أن يرحمكم) وعسى في القرآن واجبة". وقال^(٢): "يكون الظن شكاً أو يقيناً... وقال الله جل ثناؤه: (الذين يظنون أنهم ملائق ربهم) فهذا يقين، ولو كان ذلك شكاً لم يجز في المعنى وكان كفراً ولكنه يقين.." وانظر سمد، و العاصم، وراضية، وخفي، وأسر، ورجا، وشرى، وقبل، وغيرها. وأمثال نراها في قوله^(٣): "وفي مَثَلِ الْحَقِّ أَبْلَجُ وَالْبَاطِلُ لَجْلَجُ. وَالْأَبْلَجُ: الْمُضِيءُ الْمُسْتَنِيرُ. وَالْلَّاجِلَجُ: الْذِي لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ".

وقال الراجز:

وَانْعَدَلَ النَّجْمُ عَنِ الْمَجْرَةِ وَانْبَلَجَ الصَّبَحُ لَأَمْ بَرَّتِ

باتت على مخافِي وظلت

وكان قطرب في أضداده ميلاً إلى التنظيم، فوضع جميع المواد التي تنطوي تحت صيغة فعل للفاعل والمفعول به في موضع واحد (٣٢ - ٣٣) ونبه على هذه الصفة التي توحد بينها في آخرها، إذ قال: "هذا كله الذي ذكرنا أضداد على فاعل ومفعول". ولم يفصل بينهما إلا بصيغة واحدة "فاطم" التي لا تدخل في هذه الصيغة.

ونظم صيغة فاعل أيضاً، وجمع موادها في موضع واحد (٤٤ - ٤٣) ونبه عليها في أولها في قوله: "وقد جاءوا بفاعل في معنى مفعول ضداً..". ولم يشد عنه إلا الصيغة السابق ذكرها، التي أنت في وسط أمثلة صيغة "فعل" اضطراباً.

أما أضداد صيغة فعليل التي تأتي للفاعل والمفعول فلم ينتبه إليها ولم يفعل فيها ما فعله مع أخيتها، ففرقها في (٧٠، ٧١، ٧٤، ٧٥، ٨٧).

(١) ١.

(٢) ٢.

.٢١٦ (٣)

وهناك ظواهر أخرى قليلة الأهمية في أضداد قطرب، لأنها لم تبلغ مبلغ الظواهر السابقة في الظهور والبروز. ومن هذه الظواهر رجوعه إلى من قبله من اللغويين، وأكثرهم ظهروا يسونس بن حبيب (١٥، ١٧، ٣٢) فأبُو عمرو (٧، ١٦٨) فالكلبي (١٦٣).

ورجوعه إلى الأعراب مثل أبي طفيلا الحرمازي (١٦) وأبى عون الحرمازي (١١٩) وأبى خيرة العدوى (١٦٢). وأكثر في تفسير الآيات من الرجوع إلى ابن عباس (١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، وغيرها كثير).

ومنها التفاته إلى الروايات الشعرية، كما نرى في (٥، ١٤٦ مثلاً) وإلى اللغات كما في (٤٥، ٥٩، ٦٢، ٩٢، ١٦٢، ١٩٧، ٢٠٠)، وإلى المعرب (٧، ١٣) وبعض القواعد النحوية اللغوية (٣٢).

ومن الظواهر البارزة في أضداد قطرب، أنها لم تعرف الأضداد تعريفاً دقيقاً، ووسعـت مدلولـها جـداً، فـأدخلـتـ كـثـيرـاً منـ الـأـلـفـاظـ الـتـىـ نـقـدـهـاـ الـقـدـمـاءـ أنـفـسـهـمـ،ـ وـخـاصـةـ اـبـنـ الـأـنـبـارـيـ وـذـكـرـنـاـ مـنـ ذـلـكـ أـمـثـلـةـ كـثـيرـةـ.ـ بـلـ بـلـغـ مـنـ حـبـهـ لـإـرـادـ الـأـلـفـاظـ أـنـ دـخـلـ بـعـضـ الـأـلـفـاظـ الـعـامـيـةـ،ـ عـلـىـ عـلـمـ مـنـهـ بـهــ.ـ قـالـ اـبـنـ الـأـنـبـارـيـ (٢٣٥)ـ:ـ "ـقـالـ قـطـربـ:ـ الـحـرـفـ مـنـ الـأـضـدـادـ،ـ يـقـالـ:ـ قـدـ أـحـرـفـ الـرـجـلـ إـحـرـافـ:ـ إـذـ نـمـاـ مـالـهـ وـكـثـرـ،ـ وـالـأـسـمـ الـحـرـفـ مـنـ هـذـاـ الـعـنـىـ.ـ قـالـ:ـ وـالـحـرـفـ عـنـ الـنـاسـ:ـ الـفـقـرـ وـقـلـةـ الـكـسـبـ.ـ وـلـيـسـتـ مـنـ كـلـامـ الـعـربـ،ـ وـإـنـمـاـ تـقـولـهـاـ الـعـامـةـ".ـ وـكـانـ السـبـبـ فـىـ هـذـاـ رـمـيـهـ إـلـىـ اـسـتـقـصـاءـ الـأـضـدـادـ كـلـهـاـ،ـ وـإـلـكـثـارـ مـنـهـاـ،ـ حـتـىـ أـوـقـعـهـ ذـلـكـ فـىـ التـزـيدـ.

ومـاـ يـؤـخـدـ عـلـيـهـ أـيـضـاـ -ـ إـلـىـ جـانـبـ هـذـاـ -ـ خـلـطـهـ بـعـضـ الـأـضـدـادـ بـعـضـ،ـ كـمـاـ فـعـلـ فـيـ عـسـيـ وـظـنـ (١، ٢)ـ فـأـورـدـ ثـانـيـتـهـمـاـ فـيـ وـسـطـ كـلـامـ عـنـ الـأـوـلـىـ.

وـيـلـامـ عـلـىـ عـدـمـ اـنـتـهـاجـهـ خـطـةـ مـوـحـدـةـ فـىـ مـعـالـجـةـ الـأـضـدـادـ،ـ فـقـدـ كـانـ مـنـ الـوـاجـبـ عـلـيـهـ اـفـتـاحـ الصـدـ بـذـكـرـ معـنـيـهـ الـمـتـضـادـينـ،ـ ثـمـ تـنـاوـلـ مـاـ يـعـنـ لـهـ.ـ فـكـانـ هـذـاـ يـوـضـحـ لـهـ الـأـلـفـاظـ الـتـىـ لـاـ تـشـتـملـ عـلـىـ مـعـنـيـيـنـ مـتـضـادـيـنـ فـيـطـرـحـهـ مـنـ كـتـابـهـ،ـ وـيـعـرـفـنـاـ الـضـدـيـنـ مـنـذـ الـنـظـرـةـ الـأـوـلـىـ.ـ كـمـاـ قـدـ نـلـوـمـهـ عـلـىـ اـسـتـطـرـادـهـ إـلـىـ الـمـعـانـىـ

الأخرى في الأضداد التي نستطيع الحصول عليها من الرسائل اللغوية الأخرى، وعلى إفلات التنظيم منه أحياناً. وتكرير بعض الأضداد مثل زعوم (٢٨)، (١٧١) وأصب (١١٠)، (٢١٥) وبطائن (١٣٠)، (١٨٢) وذفسر (١١٦)، (٢١٧) وجون (٧٩)، (٩٤)، يضاف إلى ذلك تفريقة الأضداد المشتقة من أصل واحد كظهر وظهر وظاهر (١٤٩)، (١٧٩)، (١٨٨)، وخفى واستخفى (٤٥)، (١٣٥) وبعل (بمعنيين مختلفين ٤٨)، (١٨٩).

وجميع هذه الظواهر والآخذ - كبیرها وصغریها - على قدر كبير من الأهمية، لأنها تسربت من كتاب قطب إلى جميع كتب الأضداد المؤلفة بعده، فسارت عليها دون كبير تمحيص. مما تخلص منها غير القليل، حتى إن ابن الأنباري كرر (زعوم) لتكرير قطب إياه.

ومجمل القول في أضداد قطب إنه اشتمل على ٢١٨ ضداً، تكرر منها خمسة، أي مجموع ما فيه منها ٢١٣، انفرد قطب بثمانية منها لم يتبعه أحد فيها، هي (٢١، ٣٠، ٣١، ٣٨، ٤٧، ٣٨، ١٠٥، ١٠١، ١٨٤)، والثلاثة الأولى من صيغة فعل، والرابعة من صيغة فعل. ولعل ذلك سبب عدم ذكرها، أما بقيتها فربما كان الشك فيها هو الذي دفع إلى إهمالها.

واشتراك قطب مع ابن السكيت وأبي حاتم وابن الأنباري في ٥٤ ضداً، غير أن الكثرة الغامرة رواها الأصمعي أو أبو عبيدة أو أبو زيد بالإضافة إليه. وحذف ابن السكيت وأبو حاتم من أضداد قطب في كتابيهما ٨٦ ضداً. واتفق ابن السكيت وابن الأنباري على حذف ثلاثة أضداد (٧٧، ٨٠، ١٦٤) وانفرد ابن السكيت بحذف ٥٩ ضداً. وانفرد أبو حاتم بحذف ثمانية أضداد (٨٦، ٩٨، ٩٨، ١٠٣، ١٠٨، ١٢٩، ١٧٧).

وجلى أن ابن السكيت ترك من أضداد قطب ١٥٦ ضداً، أي حوالي ثلثيتها، وأورد منها الثلث الباقى الذى شارك قطرياً في روايته المؤلفون الأولون، عدا ثمانية أضداد. وتدعى هذه النتيجة القول المذكور في البغية (١٠٤): "قال ابن

السكيت: كتبت عن قطرب قمطرا ثم تبيّنت أنه يكذب في اللغة، فلم أذكر عنه شيئاً.

وهذه النسخة التي حققها كوفلر من رواية المكنى "أبا محمد" المذكور كثيراً في تصاغيف الكلام عن الأضداد. ولم يشتهر بهذه الكنية في عصر تلاميذ قطرب غير اثنين، هما : أبو محمد إسحاق بن إبراهيم الموصلي المتوفى عام ٢٣٥ وأبو محمد عبد الله بن محمد التوزي المتوفى عام ٢٣٨هـ. أما الموصلي فقد أخذ "عن الأصمعي وأبى عبيدة وغيرهما (النזהة ٢٢٧) ولكن لم يصرح أحد بمقابلته لقطرب، وروايته أضداته. وأما التوزي فقد "أخذ عن أبى عبيدة والأصمعي والجرمي" (النזהة ٢٣٢) ولم يصرح أحد بمقابلته قطربياً. ولكن له كتاب في الأضداد اقتطع منه المبرد ضدين، لم أجدهما في نسخة قطرب، والثانية مختلفة عن مثيلتها فيه. وإن فهذا الكتاب ليس للتوزي. ومع ذلك، لا يمنع هذا أن يكون رواه التوزي.

وكان أبو محمد يروى تعليقاته عن الأصمعي (١١٨ - ٤ - ٢) وأبى عبيدة (١١٨ - ١٣١) وأبى عمرو الشيباني (١٧٣) ولم يرو كثيراً منها عن أحد، كما سببنا فيما يلى.

وكان قدر كبير من تعليقات أبى محمد موجهاً إلى شرح الشواهد. وابتداً هذا الشرح منذ المقدمة: فقد استشهد فيها قطرب بالآية: (إن إبراهيم كان أمة قاتلت الله) فقال "أبو محمد: الأمة: الرجل وحده يُؤْمِن به". وهكذا مثلاً آخر قيل^(١): "قال ابن مقبل:

ظنٍ بهم كعسىٍ وهم بتنوفةٍ يتَنَازِعون جوائز الأمثال

قوله: ظن بهم: أي يقيني بهم، فذلك ضد أيضاً: يكون الظن شكاً أو يقيناً. قال أبو محمد: وقال الأصمعي: وعسى في بيت ابن مقبل ليست بواجبة، وقال أبو عبيدة: هي واجبة".

(١) ٢

يليهَا فِي الْكُثُرَةِ تَعْلِيقَاتٍ إِلَيْهِ تَنْكِرُ الْأَضَدِ، مِثْلُ مَا قَالَ فِي (١٢٥):
 "الشجاع: القوى، والشجاع: الضعيف. قال أبو محمد: ما سمعنا في الضعف
 شيئاً". وَنَفَرَ أَمْثَالُ هَذَا النَّفَرَ فِي (١٦١ - ١٧١ - ١٧٣ - ١٩٢ - ١٩٧ - ١٦٧).

تم تعليقات فسی تصحيح بعض المعانى التى ذكرها قطرب، كما فى قوله (١٣٦) : " سارب بالنهار: متواز، سمعنا ذلك. وقالوا : انسرب الوحش فى الجحر: دخل. وقال أبو محمد: سارب: منتشر".

ثم تعليلات توضح الضد ومعناه، مثل قوله (١٣٩): "قالوا: الصريم: الليل وآخره... قال أبو محمد: كل ما انجلى من شىء فهو صريم، كالليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل. ومن ذلك يقال: صريم الزمان أى مفقطع من عظمته. ومنه يقال: الصرمـة من البيوت: أى القطعة، ومنه يقال: صرمة من الإبل، ومنه يقال: صرم ما بينى وبينه: أى قطعه. ومنه يقال سيف صارم، ومنه صرم الناس النخل. وقوله (١٥٧): "قالوا المأتم: الجماعة من النساء فى الحزن، والمأتم فى الفرح.. وقال أبو محمد: كل جماعة من رجال ونساء فهو مأتم". ومن الواضح أن نتيجة توضيحه توجب رفض الضد، ولكنه لم يرفضه صراحة.

ويماثلها في العدد تعليقاته التي تبين مشتقات الضد، وبعض الألفاظ الواردة في تفسيره كقوله (٤٩): " ومنه البحتر للقصير، والبحرت للعظيم. قال أبو محمد: رجل بحتر، وامرأة بحترة، وبهتر وبهترة للقصير". ومثلهما تعليقاته التي يأتي فيها بالشواهد مثل قوله (٢): " قال أبو محمد : أنسدنا أبو عبيدة :

فقلت لهم ظنوا بـألفي مدحـج سـراتـهم فـى الفـارـسـى المـعـرـد
أى تـيقـنـوا؟

وذكر في بعض تعلیقاته رواية لشاهد. مثل (١١٥): ”قال عمرو بن كلثوم:

نصلبنا رهوة من ذات عرف محافظة وكنا المقدمـنا

وأنشدنا أبو محمد:

نصبنا مثل رهوة من ذات حد محافظة وكنا المقدمين
أى كتبة ذات حد...”.

وضع في تعليقه الشاهد. روى قطرب (٢) بيت أبي دواه:

رب هم فرج ثُمَّ بَعْزِيمٍ وَغَيْوبٍ كَثُفْثَهَا بَظَنُونَ

قال أبو محمد: قرأت على الأصمعي بيت أبي دواه، فقال: هو لخلف الأحمر.

ووثق معنى ضد بأن العلماء روه أيضاً، قيل (١٥٦): قالوا: أقبل الشجر: إذا سقط ورقه، وأقبل أيضاً: أخرج ثمرته.. وقال أبو محمد: أقبل إذا سقط ورقه قول الأصمعي والعلماء. والتفت مرة إلى ما يحدث في الضد من إبدال، كما رأينا في بحتر... -

كتاب أبي عبيدة (١١٠ - ٢٠٩)

نستخلص الظواهر التي سادت كتاب أبي عبيدة من المقتطفات الباقية منه. وتدلنا هذه المقتطفات على أنه احتوى على عدة أنواع من الأضداد، مثل المجازية والتفاؤلية، وأضداد اللغات، و فعل وأفعال وغيرها. وتبين لنا أيضاً أنه اختلف بعض الشيء عن قطرب في الشواهد فهى عنده أكثر مما عند قطرب. ولذلك كثيراً ما نراه يستشهد بأكثر من شاهد على المعنى الواحد. مثل قوله^(١): ”أمر جلل: أى جليل، وأمر جلل: أى هين يسير صغير، قال جميل في الجليل:

رسم دار وقفـت فـى طـلـلـه كـدت أـقـضـى الـغـدـةـ من جـلـلـه

أى من عظمـهـ فـى عـيـنـيـ أو قـلـبـيـ. وـقـالـ بـعـضـهـ، مـنـ أـجـلـهـ. وـقـالـ آخـرـ:

فـلـئـنـ عـفـوتـ لـأـعـفـونـ جـلـلاـ وـلـئـنـ سـطـوتـ لـأـوـهـنـ عـظـمـيـ

(١) أضداد أبي حاتم ١١٢.

وقال في الهين الحارث بن خالد المخزومي:

قلت للرنة لسا أقبلات كل شئ ما خلا عمرا جل
أى هين. وقال لييد:

وأرى أربد قد فارقنى ومن الأرزاء رزء ذو جل

وخلف أبو عبيدة قطربا أيضا. فعلق على أكثر شواهده بكلمة توضح موضع الشاهد، أو تربطه بالسادة التي أتى به من أجلها، ولم يفعل ذلك قطرب. قيل في أضداد الأصمعي^(١) وقال أبو عبيدة: يقال: عسعس الليل: إذا أقبل. وعسعس: أدبر وأنشد:

مدعوات الليل لما عسعسا

أى أقبل.

ثم ما ثل قطربا فيما عدا ذلك من عدم استشهاد أحيانا، واستشهاد على معنى واحد أحيانا أخرى، واستشهاد على المعنيين كليهما مرة ثالثة، وشرح للشواهد مرات معدودة، واستشهاد بالقرآن والشعر والأقوان والأمثال. وهناك أمثلة من كل ذلك: "قال أبو عبيدة^(٢): الكأس: الإناء الذي يشرب فيه، والكأس: ما فيه من الشراب". وقال: "يقال: قمات الماشية قما: إذا سمنت. ويقال: صغر فلان وقمّ قماءة، قال ابن أحمر في الأول:

وجرد طار باطلها نسيلا وأحدث قمؤها شعرا قصارا
وقال^(٣): "شراة المال: بمنزلة شرار المال، أى رذال المال، والجميع شرّى،
قوله:

مُغادراتُ بالشري المحسّل

. ٧ (١)

(٢) الأصمعي ٦٧ . ابن السكريت ٣٤١ . ابن الأنباري ٩٨ .

(٣) الأصمعي ١٩ . ابن السكريت ٢٩١ . أبو الطيب ٤١٤ .

أى المنفى المتروك.

والشراة في لغة بعضهم: خيار مسان الإبل وكراثمها، كقوله:

من الشراة رُوقة الأموال

وقال: "الملنة": القوة، والملنة: الضعف. ومنه حبل مَنِين: أى ضعيف. وقال ذو الرمة:

ترى الناشيء الغرير يُضحي كأنه على الرحل مما مَنَه السير عاصدًا
أى مما أضعفه. والعاصد: الذي يلوى عنقه...". وقال: (فظلتم تفكرون)
أى تندمون. وقالوا: القوم يتفكرون: من الفakahة، أى الضحك
والمزاح. ويستفكون من الفakahة" وقال: "الزببية": حفرة تحفر للأسد، والزببية،
جمعها زبى: أماكن مرتفعة. ويقال في المثل: علا الماء الزبى، أى بلغ الأمر
أقصاه. قال العجاج:

وقد علا الماء الزبى فلا غيره^(١)

وخالف أبو عبيدة قطربا في عنایته بغير المعانى الأخرى للأضداد، التي لا
تندرج تحت المعنيين الضديين. قيل في أضداد الأصمعي^(٢): "المولى": المنعم،
والمولى: المنعم عليه. قال أبو عبيدة: وللمولى سبعة مواضع: المولى ذو النعمة من
فوق. والمولى: المنعم عليه من أسفل. وفي كتاب الله تبارك وتعالى: (فإن لم
تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم). والمولى في الدين: من المولاة، وهو
الولي، ومنه قوله الله جل شأنه: (ذلك لأن الله مولى الذين آمنوا، وأن الكافرين
لا مولى لهم)... والمولى: ابن العم، وفي كتاب الله تبارك وتعالى: (يوم لا يغنى
مولى عن مولى شيئاً) أى ابن العم عن ابن العم... والمولى: الجار، قال مربع بن
وعوقة الكلابي، وجاور بني كلبي - كلبي ابن يربوع - فاحمد جوارهم:

(١) الأصمعي ٨٦. ابن السكريت ٣٥٨. أبو الطيب ٣٣٠.

(٢) ٣٣. ابن السكريت ٣٠٥. وأبو الطيب ٦٦٠.

جزى الله ربى والجزاء بکفه كليب بن يربوع وزادهم حمدا
والمولى: الخليف...”

وعنى بالمشتقات المتصلة بالأضداد أكثر من عناية قطرب بها، كما رأينا، ونرى في قوله، قيل في أضداد الأصمعي^(١): ”قال أبو عبيدة: يقال أقرأت النجوم بالألف معناه غابت، ومنه قوله المرأة في قول من زعم أنه ظهرها لأنها خرجت من الحيسن إلى الظهور كما خرجت النجوم من الطلع إلى الغيب. ويقال: هذه ناقة ما قرأت سلّي قط، بغير ألف: أى ما حملت ملقوا ولا غيبة في بطنها ولدا“.

كذلك عنى أكثر منه باللغات فيما يورده من ألفاظ. قال^(٢): ”إمدان: مثل السبحة يقال: ما واه إمدان، وبعضهم يقول: مدان“ وقال^(٣): يقال: سبد شعره وسبت لغة، في الحلق والتطويل“.

وفي آخر الأمر أعود إلى الإشارة إلى أن هذه الظواهر افتراضية، لأنها مبنية على مقتطفات الكتب من أبي عبيدة. وربما غيرت هذه الكتب في عبارته وفي شواهدة، وفي غير ذلك من الأمور، وربما زادت في عبارته، وربما نقصت منها. وقد حدث ذلك. كما نرى في قول أبي حاتم^(٤): ”قال أبو عبيدة: مهرة شوهاء: قبيحة وجميلة، قال أبو حاتم: لا أظنهما قالوا للجميلة شوهاء إلا مخافة أن تصيبها عين، كما قالوا للغراب: أعور، لحدة بصره“. على حين قيل في أضداد الأصمعي وابن السكيت^(٥): ”قال أبو عبيدة: يقال: فرس شوهاء: أى حسنة. ولا يقال للذكر من هذا شيء، ويقال: لا تشوه على: أى لا تقل ما أفصحك (أو

(١) ١.

(٢) الأصمعي ١٣.

(٣) أبو حاتم ١٢١.

(٤) ٢٢٥.

(٥) ٣١١ ، ٣٩.

ما أحسنك) فتصيّبني بالعين. قال: وما سمعتها إلا في هذين الحرفين، وأما
التبّح فيقال: قد شوه الله خلقه، ورجل أشوه وأمرأة شوهاء، قال الحطيبة:

أرى ثم وجهها شوه الله خلقه فُقْبَح من وجهه وقبح حامله

وقال أبو دواد يذكر فرسا:

فهي شوهاء كالجوابق فوها مستجاف يصل فيه الشكيم"

ويتضح من هذا أن أبي حاتم حذف الكثير من عبارة أبي عبيدة.

وكان كثير من أقوال أبي عبيدة موضع نقد من الأصمعي وأبي حاتم،
وخاصة ما يتعلق بتفسير الفاظ القرآن، فقد نقه الأخير نقداً مراً. وهكذا أمثلة
ذلك: قال أبو حاتم^(١) "قال أبو عبيدة: ماء بثر: كثير، وماء بثر: قليل. وأنشد
في هذا - زعم - للهذلي:

فافتنهن من السُّواء ومائه بثرٌ وعارضه طريقٌ مهْبِع

وقال الأصمعي: إنما بثر اسم ماء بعينه، وليس ما قال أبو عبيدة بشيء.

وقال أبو حاتم أيضاً^(٢): "قال أبو عبيدة: " والليل إذا عسعس": أقبل، ويقال:
أدبر. وأنشد لعلقة بن قرط التيمي فجعله إقبلا:

مُدرعات الليل لما عسعسا وادرعت منه بهيما حندسا

البهيم: الأسود: الذي لا يخالطه بياض. والحننس: الشديد السود. قال:
زعموا أن ابن عباس رحمه الله قال: عسعس: أدبر، والله أعلم. قال أبو عبيدة:
وقال الزبرقان في الإدبار:

وماء قديم عهد ما يُرى به سوى الطير قد با Karn ورد المغلس

وردت بأفراش عتاق وفتية فوارط في أعجز ليل معسعس

(١) ٢٢٩.

(٢) ١٣١.

قال أبو حاتم: قد تقلد أبو عبيدة أمراً عظيماً. ولا أظن ههنا معنى أكثر من الاسوداد عسعس: أظلم واسود في جميع ما ذكر، وكل شيء من ذا الباب في القرآن فتفسيره يُتقى، وما لم يكن في القرآن فهو أيسر خطباً". ولكن أبو الطيب لم يقبل نقد أبي حاتم ورد عليه^(١).

كتاب الأصمسي

(٢١٦ - ١٢٤)

يحتوى كتاب "أضداد الأصمسي" على ١٠٥ كلمة من الأضداد. ولكنها ليست جمیعاً عن الأصمسي. لأن الكتاب ليس خالصاً له، بل هو جامع لشتات من الأضداد. ولا شك أن المقتطفات السابقة منه تدل على ذلك دلالة واضحة. فهو لا يناسب للأصمسي صراحة غير خمسة أضداد (٢ - ١٠ - ١٥ - ٣٥ - ٦٣)، على حين يناسب لأبى عبيدة أحد عشر ضداً: (٣ - ٨ - ٣٨ - ١٩ - ٥٣ - ٣٨ - ٦٠ - ٦٧ - ٧٢ - ٨٦ - ٩٥) نستطيع أن نضيف إليها ثلاثة أخرى، معطوفة على أضداد له، فيرجح أنها له أيضاً (٩ - ٢٠ - ٥٤). ويناسب لأبى عمرو الشيبانى (في الغالب) خمسة أضداد (١٢ - ١٤ - ١٦ - ٣٧ - ٦٤) نضيف إليها اثنين آخرين للظاهرة نفسها التي رأيناها في أضداد أبى عبيدة (١٣ - ١٧). ويناسب لأبى زيد الانصارى ثلاثة (٤٣ - ٤٥ - ٤٩)، وواحدة لكل من ابن الأعرابى (١٨) والأموى (٦٢)، أما بقية الأضداد فبعضها من مؤلفين مختلفين مثل قراء وجون (- ٤٤)، خللت فيما أقوال الأصمسي بأبى عبيدة (وغيرهما أيضاً)، وباع (٣٦) خللت فيها أقوال أبى زيد بأبى عبيدة، وأكثرها لم يصرح بقائله. ومن الممكن نسبة بعض هذا المجهول إلى الأصمسي، مثل الشيخ ٤٨ الذى نسبها إليه أبو عبيد فى الغريب المصنف، وبعضها الآخر إلى أبى عبيدة، مثل أسر وبشر (٢٧ - ٤١) اللتين نسبهما إليه أبو حاتم (١٦٨ - ٢٢٩)، وغيرهما لأبى زيد، مثل لق (٥٠). نسبها إليه أبو حاتم أيضاً (١٣٧)، وغير ذلك لأبى

(١) ٤٩١.

عمره، مثل خل (٥٦) نسبها إليه ابن السكين (٣٣٠)، ومن الممكن نسبة كثيرة من هذه الأضداد المهملة إلى ابن الأعرابي بفضل مصاہاته بما يرويه ابن منظور في لسان العرب لهذا العالم من الأضداد، مثل أرقام ٤ - ٥ - ٢٢ وغيرها.

وقد وردت أسماء بعض هؤلاء العلماء في تصاغيف الكلام عن الأضداد أحياناً، فربما كان هذا إيداناً بأنها لم يرد ذكرهم فيها.

وخلاصة القول إن الكتاب ليس خالصاً للأصمعي، بل يشاركه فيه كثير غيره. حتى لو أضفنا إليه جميع الأضداد المهملة التي لم نستطع معرفة قائلها، يضاف إلى ذلك أنه لا يحتوى على جميع أضداد الأصمعي، فقد روى أبو حاتم ضدين له، لم يردا فيه، هما نعف وحميم (٢٧١ - ٢٦٧) إلا أنهما يشك في صحة نسبتها إليه.

كل ذلك يجعلنا نميل إلى الاطمئنان بأن هذا الكتاب الذي لدينا ملحق من أضداد مختلفة وليس للأصمعي وحده، أعني أنه يجمع أضداد عدد من اللغويين: أهمهم أبو عبيدة والأصمعي وابن الأعرابي. وقد حاولت أن أعرف من الذي فعل ذلك بالكتاب، فوجدت بعض العبارات التي قد تغير الطريق أمامنا. وجدت في "ناء" عبارة: "وقال الأشرم: أخبرنى أبو عبيدة قال: نوت بالحمل: إذا نهضت مثلاً...". وإن فالراوى عن أبي عبيدة هو الأشرم. أما كلمة "الأشرم" فمحرفة عن "الأثرم" وهو على بن المغيرة الأثرم المتوفى عام ٢٣٢ هـ، وكان تلميذاً لأبي عبيدة وللأصمعي أيضاً. فهل الأثرم هو الذي جمع أضداد الأصمعي وأبي عبيدة معاً؟ ليس الأمر بعيد. ولكن هل هو أيضاً الذي وضع معها أضداد ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني؟ ليس من البعيد أن يروى عن الشيباني المتوفى ٢٠٦ تقريباً، ولكن هل يروى عن ابن الأعرابي المتوفى بين عامي ٢٣٠، ٢٣٣. مما متعاصران وفي سن واحدة، فلا مانع من روایة أحدهما من الآخر، ولكن ذلك نادر في اللغة خاصة، ولم ينص عليه أحد في ترجمة الأثرم. وقد يكون أحد تلاميذ الأثرم هو الذي أتى بما رواه هذا من أضداد

الأصمعي وأبى عبيدة. وأضاف إليه أضداد ابن الأعرابى وأبى عمرو الشيبانى وأبى زيد، وهو الذى يقول "قال الأثرم" كما فى العبارة المذكورة، فمن هو هذا التلميذ؟ لا يبعد أن يكون: يعقوب بن السكيت الذى "أخذ عن البصرىين والковفيين كالفراء وأبى عمرو الشيبانى والأثرم وأبن الأعرابى^(١)، أولئك العلماء المذكورين فى الأضداد. فقد روى ابن السكيت عن الأثرم فى الأضداد النسوبة إليه صراحة قال^(٢): "أخبرنى الأثرم هذا الحرف عن أبى عبيدة". وإن فهذه النسخة من الأضداد التى وصلت إلينا هي أضداد ابن السكيت، فما الشأن فى الأضداد الأخرى النسوبة إليه صراحة؟ إنها - بكل يقين - رواية أخرى من أضداد ابن السكيت، لاتفاقهما الذى يكاد يكون تماماً فى العبارة عن الأضداد، حتى اضطر الناشر إلى أن يقول عن أضداد ابن السكيت: "يتضح من مطالعة كتاب الأضداد لابن السكيت أنه تتبع كتاب الأضداد للأصمعى إلا فيما ندر، فيورد العبارات ذاتها، وبالترتيب ذاته، ويرفع إلى الأصمعى ما يورده عنه - قائلًا: "قال أبو سعيد". أو "قال الأصمعى" أو "الأصمعى" مكتفياً بذلك اسمه فى بهذه ما ينقله عنه. ومن ثم يمكننا اعتبار كتاب الأضداد لابن السكيت كرواية ثانية للأصمعى".

أما سياق العبارة فلا يختلف إلا قليلاً جداً فى النادر. ويفسر لنا هذا وجود أضداد للأصمعى فى كتب أخرى، غير موجودة فى هذه النسخة، لأن ابن السكيت - فيما يبدو - كان يختار من أضداد الأصمعى، ولم يرم إلى ذكرها جملة..

وتبيّن لنا دراسة الأضداد النسوبة إلى الأصمعى فى هذه النسخة وعند أبى حاتم وفي النسخة الأخرى من أضداد ابن السكيت، أن هذا العالم لم يختلف كثيراً عن قطرب وأبى عبيدة فى خطته فى التأليف فى الأضداد. فقد اتفقا فى عدم الاستشهاد مرة، والاستشهاد على معنى واحد آخرى، والاستشهاد على

(١) البغية ٤١٨.

(٢) ٣٤٥.

المعنيين مرة ثالثة، والاستشهاد بأكثر من شاهد واحد، وشرح الشواهد. وهك
الأمثلة على ذلك: قال أبو حاتم^(١): "قال لي الأصمى: النُّعْف. ما ارتفع عن
بطن المسيل. والنُّعْف: ما انخفض من الجبل." وقال أبو حاتم^(٢): "الريح
الطيبة يقال لها: الذَّفَر: ومسك أذفر، وروضة ذفراء. ويقال للريح المتننة: الذَّفَر
أيضاً. ويقال: فلان أظفر أذفر، أي وافي الأظفار منتن الريح كريح التيس، قال
أمرؤ القيس في الطيب:

وريح سنا في جفة حميرية ثشاب بمفروك من المسك أذفرا

وفي نسخة الأضداد النسوية إلى الأصمى شاهد واحد على المعنى الآخر
للذَّفَر، دون أن يورد الشاهد الذي رواه أبو حاتم، دون أن تنسب المادة إلى
أحد، ومن الطبيعي أن نميل إلى ما أورده أبو حاتم، إذ نسبه صراحة إلى
الأصمى.

وقال الأصمى^(٣): قد صَرَى الماء تصرية : إذا جمعه، وشأة مصْرَأة: وهي
التي يترك لبنيها في ضرعها يوماً أو يومين لا تحلب. وأنشد:

رُبَّ غلام قد صَرَى في فقرته ماء الشباب عنفوان سَبَبَتْه

عنفوان: يعني أول شبابه. والسبة والسبة: الدهر. ويقال: صَرَى يصرى:
إذا قطع. يقال: صَرَى ما بينهما: أي قطع. وجاء في الحديث: "ما يصرىني
عنك" أي ما يقطع مسألتك عنك. وصرى أيضاً: نجح. قال الشاعر:

صَرَى الفحل مني أنْ ضئيلُ سنامه ولم يصرِ ذاتَ النَّئِي مني بُرُوعها

يقول: نجح الفحل مني هزاله. ويقال: صَرَى الله عنك شر ذلك الأمر: أي
دفعه، وأنشد للراعي وذكر صقرا:

(١) ص ١٦٣.

(٢) ٢٧١.

(٣) ١٣٠.

وَظَلَّ بِالْأَكْمَمِ مَا يَصْرِي أَرَانِبَهَا مِنْ حَدًّا أَظْفَارِهِ الْحُجْرَانُ وَالْقَلْعُ

أى لا يدفعه ولا يصرفه. والحجران: جمع حاجر، وهو المكان ترتفع نواحيه ويطمئن وسطه، له حروف تمنع الماء أن ينبعق". ولكنه اختلف عن قطرب وأبى عبيدة فى إيراده شواهد من الحديث، ولم نر ذلك فيما بقى من أبي عبيدة. وكان هذا أورد شاهدا من القرآن الكريم. ولم نر ذلك فيما روى عن الأصمعى. وربما لو وصل إلينا أكثر مما وصل تغيرت هذه الفروق.

واتفق الأصمعى وقطرب وأبى عبيدة فى الالتفات إلى اللهجات والمعانى الأخرى للأضداد، قال الأصمعى: "أقرأت الرياح: إذا جاءت لوقتها. ويقال: ذهبتك عنك القرءة - خفيفة. ي يريد وقت المرض، وذلك إذا صرت إلى بلد غير البلد الذى أنت فيه، فمكثت فيه خمس عشرة ليلة، فقد ذهبتك عنك قراءة البلد التى تحولت عنها، وأهل الحجاز يقولون: قرة بغير همز، يعنى أنك إن مرضت بعدها فليس ذلك من وباء تلك البلدة، قوله العقر، وأهل الحجاز يقولون: عقر الدار، وأهل نجد: عقر الدار، وأهل الحجاز يضمون العين، والعقر: أصل الدار". وظهر اهتمامه بالمعانى الأخرى فى كلمة (صرى) التى نقلتها آنفا.

ويبدو أن الأصمعى عنى بالمشتقた المتصلة بالأضداد أكثر من عناية أبى عبيدة بها. ظهر هذا فى "ذفر" و"قرء"، وصرى، ويظهر أيضا فى قوله فى مادة "ناهل" ^(١): "الأئثى ناهلة، والجميع نهال، ورجل منهل: أى معطش، وإبل نهال: أى عطاش، يتطهرون بها من العطش، فيقولون: هذه إبل ناهلة، والنمل: الشرب الأول، يقال للذى شرب أول شربة ولم يعد: نهل ينهل، وأنهل الرجل أبله".

ويبدو كذلك أنه أورد بعض الأخبار فى أضداده، كقصة الرجل العربى مع الملك الحميرى الذى قال له: ثبُ، فألقى بنفسه من الجبل. وهى معروفة فلا داعى لذكرها ^(٢).

(١) ٤٥.

(٢) أضداد الأصمعى ٦٣.

وشك أبو حاتم في ضدين للأصمعي، فأورددهما في المجموعة المريبة عنده،
هما نعف والحميم. وقد ذكرنا ما قاله الأصمعي في "النعف" والحق أنه
"الأرض فيها غلظ وانحدار" فالكلمة لا تعنى الانحدار وحده، ولا الارتفاع
وحده، فلا تضاد فيها. وقال أبو حاتم في الثانية^(٤): "زعموا أن الأصمعي قال:
الماء الحار والماء البارد. ولا أعرفه". وأبو حاتم نفسه يضعف هذه
النسبة، وقد وجدت الكلمة منسوبة إلى ابن الأعرابي في لسان العرب (حم).

كتاب التوزي (٢٣٣)

وروى أبو الطيب اللغوي عن التوزي عدة أضداد، كشفت عن ظواهر متعددة
غلبت عليها. فقد أبانت أن التوزي نقل كثيراً من أضداده عن أبي عبيدة، مثل
 قوله^(٥): "قال التوزي عن الأصمعي: إذا صغر المسيل عن التلة فهى الشعبة،
فيإذا عظم حتى يكون ثلثى الوادى أو نصفه فهو ميثناء، فإذا زاد على ذلك فهو
ميثناء جلوانع. قال: وقال أبو عبيدة: المرتجل الذى يطبخ رجلاً من جراد، أى
قطعة منه، والارتجال الطبخ، يقال: ارتجلت شيئاً أى طبخته". ويدعم ذلك ما
 جاء في البغية^(٦). وروى مرة عن كل من الأصمعي، وكيسان بن درهم وأبى زيد
 وأبى عبيد^(٧). وربما كان الاسم الأخير محرفاً عن أبي عبيدة.

وأدى اعتماده على أبي عبيدة إلى انتقال الظواهر الموجودة في كتابه إلى
كتاب التوزي. فنجد فيه الأضداد التي يظهر التضاد في معنييها جلياً، مثل^(٨):
"قال التوزي: يقال: ثوب يَدِي إذا كان ضيق الكم، وثوب يَدِي إذا كان واسع
الكم". والأضداد المأخوذة من أسماء أجناس، مثل^(٩): "قال التوزي: أسد

(١) .٢٦٧

(٢) .٥٢٣، ٤٩٠، ٤٢٦، ٢٩٦، ٢٤٠، ١٨٦، ١٠٤. وانظر

(٣) .٢٩٠

(٤) .٥٦٩، ٦٤٦، ١٠٣، ٥٥٥. كامل المفرد

(٥) .٦٨٦

(٦) .١٦

الرجل إذا فزع من الأسد، وأسد أيضاً إذا صارأسداً، من الشجاعة". وأضداد فَعُول، مثل^(١): "قال التوزي: الأكولة الفاعل - ي يريد قوله: رجل أكولة، والهاء للمبالغة - والأكولة الشاة يربيها الراعي، والرجل يربيها لنفسه ليأكلها". وأضداد فَعِيل، مثل^(٢): "قال التوزي: التبعي القابع، والتبعي المتبع" وفعل وأ فعل، مثل^(٣): "قال التوزي: ومن الأضداد ثبت الرجل، إذا أعطيته من الثواب، وأثبتته إذا طلبت نواله. قال أبو حاتم: ولا أعرف الثاني إلا توهماً". والأضداد الناتجة عن تصريف مختلف، مثل الذي رواه المبرد^(٤) في شرحه لبيت حسان بن ثابت:

لقد رميـت بـها شـنـعـاء فـاضـحة يـظـلـ مـنـهـا صـحـيـحـ الـقـوـمـ كـالـمـوـدـيـ
قال: فـالـمـوـدـيـ فـىـ هـذـاـ الـمـوـضـعـ الـهـالـكـ. ولـلـمـوـدـيـ مـوـضـعـ آـخـرـ يـكـونـ فـيـهـ الـقـوـيـ
الـجـادـ. حـدـثـنـيـ بـذـلـكـ التـوزـيـ فـىـ كـتـابـ الـأـضـدـادـ، وـأـنـشـدـنـيـ:

مـوـدـونـ يـحـمـونـ السـبـيـلـ السـابـلاـ

المـؤـدـيـ بـالـهـمـزـ: الـتـامـ الـأـدـاـةـ وـالـسـلـاحـ، وـبـغـيرـ الـهـمـزـ: الـهـالـكـ".

وأورد غير ذلك من الأضداد، بل أورد ألفاظاً من المشتركة لا تضاد فيها، مثل^(٥): "قال أبو حاتم: التوزي: الزاهق: الميت. يقال: زهقت نفسه تزهق زهقاً، وفي التنزيل (وترهق أنفسهم) والزاهق: السمين...".

وتععددت الشواهد عنده. فكان منها القرآن، مثل^(٦): "قال التوزي: خفيت الشيء وأخفيته لغتان في الإظهار والكتمان جميعاً. قال: ومن ذلك قول الله جل

(١) .٢٤.

(٢) .١٠١.

(٣) .١٢٤.

(٤) الكامل .١٤٤.

(٥) .٣٢٣.

(٦) .٢٣٧. وانظر ،٣٦٠، ٥٦٩، ٥٦٠.

وعز: (أكاد أخفيتها) يقرأ بالضم والفتح". وكان منها الأمثال، مثل ما ذكره أبو الطيب في حَزُور^(١): "وقال آخر في مثل ذلك:

إن أحق الناس بالمنية حزور ليست له ذرّه

قال: أراد ها هنا رجلا ضعيفا لا نسل له. وقال التوزي: هذا مثل تمثل به الأحنف بن قيس، وأراد بالحزور الغلام الحديث السن". وكان منها الأقوال الفصيحة كالإتباع في "شحيق نحيف"^(٢).

وكان بطبيعة الحال الشعر، الذي اختلفت معالجته له اختلافا كبيرا. فاكتفى بaisirad الشاهد حينا، وعلق عليه حينا آخر. مثل^(٣): "أنشد قطرب وأبو حاتم والتوزي في البسل بمعنى الحلال بيت عبد الله بن همام السلوى:

أي ثبت ما زدت وتلغى زيادتى دمى - إن أسيغت هذه - لكم بسل

قال التوزي: هذا رجل كان له زيادة في ديوان، فقال: إن الغيت زيادتى فدمى لكم حلال، أي لا أزعها لكم. لا ترى أن قبل هذا البيت:

زيادتنا نعمان لا تحرمنا تقد الله فينا والكتاب الذي تلوا

وكثيرا ما نسب هذه الشواهد إلى من أنشده إياها مثل^(٤): "قال التوزي: وأنشدني أبو مالك وأبو عبيدة:

ولما رأى الحجاج جرد سيفه أسر الحروري الذي كان أضمرا

أى ظهر. قال: وأنشد غيرهما: أسر الحروري الذي كان مظهرا"

فذكر رواية أخرى في البيت.

(١) ١٨٨.

(٢) ٦٥٠.

(٣) ٣٤. وانظر ٢٥، ٥٣ — ٥٥، ٦٥، ٣٩٩، ٤٧٤، ٣٤٨، ٥٣٤.

(٤) ٣٥٣. وانظر ٣٥٦.

وأخطأ في بعض الأبيات، فأوردتها ولا شاهد فيها على ما يقوله، كما فعل في حديثه عن (بضة البلد)، إذ قيل في أضداد أبي الطيب^(١): وأنشد التوزي في المدح:

كانت قريش ببضة فتفقلت فالمخ خالصه لعبد مناف

قال أبو حاتم: ليس هذا من هذا الباب. قال أبو الطيب: وهو كما قال:

"اعتقد في حديثه عن الأضداد أن يذكر كثيراً من مشتقات الضد، مثل^(٢): "من الأضداد قال التوزي: يقال حرس فلان الشيء يحرسه حرساً وحراسة وحرسها وتحرساً، إذا حفظه وكلاه، والشيء محروس وحريس".

كتاب ابن السكري (٢٤٤ - ١٧٦)

من الطبيعي الآن، أننا حين ننتقل إلى الكلام عن نسخة الأضداد المنسوبة إلى ابن السكري صراحة، نراها تجمع بين ما قلنا عن الأصمعي، وعن أبي عبيدة، بل ربما كان أغلب الظواهر التي نسبناها إلى هذين العالمين، هي في حقيقة أمرها من عمل ابن السكري. ولم يقدم هذا المؤلف بين يدي كتابه مقدمة يبين فيها أسباب اهتمامه بهذا النوع من التأليف كالحال في نسخته الأخرى التي نسبت إلى الأصمعي. ويحتوى كتابه هذا على ٩٤ ضداً، كلها للعلماء الذين سبق ذكرهم، وعلى رأسهم: أبو عبيدة، فالأصمعي فابن الأعرابي فأبو عمرو الشيباني. وليس هناك من دليل على أن المؤلف أتى بشيء من عنده، اللهم إلا إذا كان فيما أهمل نسبته ما هو من جمعه.

وما دام الأمر كذلك فنحن في غنى عن الإطالة في الكلام عنه اكتفاء بما قلناه آنفاً، ولكننا نشير إلى بعض المعالم الكبرى فيه.

(١) ٥٥.

(٢) ٢٥٥. وانظر ٣، ٤٨٥، ٥٣٤، ٥٣٩، ٥٤٦ وغیرها.

اختط ابن السكين لنفسه خطة واضحة. هي أن يورد المادة أولاً، ثم يعقبها بمعنييها، ثم يورد الأمثلة. قال^(١): "جل... والجلل: الهين، والجلل: العظيم. فقد جلت مصيّبهم أي عظمت: وأنشد:

كل شيء ما خلا الموت جلل والفتى يسعى ويُلهي الأمل

وقال الآخر في العظيم:

فاثن عفوت لأعفون جلا... ولثن سطوت لأوهن عظمى

وكان أحياناً أخرى لا يراعي هذه الخطة فيورد المادة، ثم أحد معنييها أو يستشهد له، ثم المعنى الآخر وشواهدة. قال^(٢): "أقوى والمُقوى: الذي لا زاد معه ولا مال له، وكذلك الدار التي قد أقوت من أهلها، قال الله تبارك وتعالى: (ومتاعاً لِلمُقوين). وفي موضع آخر المقوى: الكثير المال. يقال: أكثر من إتيان فلان فإنه مقوٍ. والمقوى أيضاً: الذي ظهره قوى".

وكان يلتقي أحياناً إلى المشتقات المتصلة بالأضداد، والمعانى الأخرى لها التي لا تدخل في الصدرين. وتنوعت الشواهد عنده: بين القرآن، والحديث، والشعر، والأمثال. وسلك طرقاً مختلفة في الاستشهاد: كثرة وقلة، واستشهاداً على معنى واحد أو اثنين أو عدم استشهاد البقية. وكل ذلك رأينا في كلامنا السابق، غير أن الأحاديث لم نر منها كثيراً، ولذلك أشير إلى بعض مواطن الاستشهاد بها: (٨٩ - ٣٠٠ - ٣٠٥ - ٣١١). وكل هذه الأمور: من منهج وظواهر، رأيناها في أضداد قطرب، وإن ابن السكين سار على الدرب الذي مهده هذا المؤلف الأول، وربما شابهه فيه الأصمى وأبو عبيدة. ولكن ابن السكين لم يخضع لقطرب في مواده، بل حذف منها قريباً من ثلثيتها لشكه فيها.

.٢٨١ (١)

.٢٧٩ (٢)

كتاب السجستانى

(٢٤٨)

خالفت أضداد أبي حاتم السجستانى ما سبقها من كتب فى العنوان، إذ لم تقتصر على الأضداد وحدها، بل هي "كتاب المقلوب لفظه فى كلام العرب، والمزال عن جهته، والأضداد". المراد بالجزء الأول من هذا العنوان ما يسمى "المقلوب" مثل تهيبنى الطريق، وبالجزء الثانى الأضداد نفسها مثل الجزء الثالث، فالمزال عن جهته هو ما وجه وجهة مضادة غير معناه الأصيل. فالعنوان يصرح إذن أن الكتاب خاص بالأضداد، والعبارات المقلوبة. ولكن هذا التقسيم لم يثمر ما يماثله فى متن الكتاب.

وتشتمل أضداد أبي حاتم على ١٧٠ ضداً، أخذ منها ١١٦ من قطرب، واتفق ابن السكيت معه في ٥٤ منها. ولم يشترك أبو حاتم مع ابن السكيت في شيء من بقية الأضداد التي لم يأخذها من قطرب، وقدرها ٤٥ أيضاً. فلم يقع بينهما اشتراك إلا فيما أخذاه من قطرب. ولكن أبي حاتم لم يأت بهذه الأضداد من عنده، بل أخذ خمسة منها من أبي زيد (١٦٦، ٢١٦، ٢١١، ٢٤٣، ٢٤٤٩)، و٣ من الأصمى (٢١٤، ٢٦٧، ٢٧١)، وأثنين من أبي عبيدة (١٠٦، ١١٨) وواحداً من التوزى (١٨٠) وأخر من أبي زيد والأصمى معاً (٢٧٥). واشتراك مع ابن الأنبارى في ٢٨ ضداً، لا ندرى مصدرها على وجه اليقين، وإن ورد فيها أسماء بعض اللغويين.

أما ما انفرد به أبو حاتم عن قطرب وابن السكيت فأضداد قلائل، يمكن أن نفرعها إلى الأنواع التالية:

أ - ما يتبع صيغة ان فعل وافتعل من الأجوف والمضاعف. وهوما الصيغتان اللتان زادهما هذا المؤلف (١٧٥).

ب - ما يتبع صيغة فَعُول وفَعِيل (١٥٨، ١٦٠، ١٦٥ - ١٧٥، ٢٠٣، ٢٠٤) وسبب انفراده تجديده في أمثلتها.

ج - أضداد كان يشك فيها (٢٤٦، ٢٧٢).

د - أخطاء (٢٠٩، ٢٣١).

وظننت في بادي الأمر أنه حذف ما حذف من أضداد ابن السكيت، لأنه لم يرض عنها أو عن نوع الأضداد الذي تمثله. ولكن الدراسة بينت أنه ذكر من الأضداد ما هو من نوعها. فقد حذف بعض أضداد مجازية (٦٥ - ٦٩، ٧١) وأضداد اللغات (٥٧، ٥٩) وأضداد التطير (٩٦) وأضداد المتعلقات (١٣)، وأضداد فعل وفعيل (٨٧، ٣٠) وغيرها. وكان من هذه الأضداد التي حذفها ما رواه أبو عبيدة (٦٠، ٦٧، ٧٠، ٧١، ١٠٠) وأبو عمرو الشيباني (١٤، ١٢)، والأصمعي (١٠، ١٥) وقطرب (٩٨). وكان فيما زاده أضداد الصيغ المختلفة من أ فعل وفَعُول وفَعِيل وفَعَل (٢٤٦، ١٦٢ - ١٦٥، ١٧٥، ٢٠٣، ٢٠٤) وأضداد مجازية (٢٧٣) وأضداد اللغات (٢٢٧) وأضداد المتعلقات (٢٣٦) وغيرها، أما الفرق الواضح بينهما فكثرة اعتماد ابن السكيت على أبي عبيدة وأبي عمرو الشيباني، وإكثار أبي حاتم الرواية عن قطرب وأبي زيد والأصمعي.

وجمع أبو حاتم في آخر كتابه ثلاثين ضداً، أفردتها عن بقية الكتاب لشكه فيها. ووجه إليها نقداً عاماً إذ قال^(١): "وقد ذكر بعض أصحابنا حروفًا لا علم لي بها: أنتقال أم لا". وكان من هذه الأضداد ما شاركه فيه ابن الأنباري (٢٥٧) وما شاركه فيه قطرب وابن الأنباري (٢٥٢)، وما شاركه فيه الأصمعي وابن السكيت وابن الأنباري والصفانى (١٨٧).

(١) ص ١٤٨.

ولا تختلف الخطأة التي سار عليها أبو حاتم في معالجة الأضداد، في معالها الكبرى، وإن اختلفت في بعض التفاصيل، عما رأينا في أضداد ابن السكين. فهما متفقان في تقديم المادة، فمعنىيهما، فشوادهما تارة، وتقديم المادة فأحد المعانى وشواهده، فمعنى الآخر وشواهده. قال^(١): "بيضة البلد". يقال: فلان بيضة البلد: إذا ذم، أى قد انفرد، ويقال ذلك في المدح، زعموا. فأما في الذم فقال الراعي لعدي بن الرقاع العاملى:

تابى قضاة أن تعرف لكم نسباً وابنا نزار فأنتم بيضة البلد
قال أبو حاتم: يجوز أن يكون قول الراعي هزءاً، يهزأ بهم، يقول: أنت سادة البلد، وهو يهزأ بهم. وقال حسان لزينة، وقد قتلوا أباه فجعلهم جلابيب، أى سفلة:

أرى الجلابيب قد عزوا وقد كثروا وابن الفريعة أمسى بيضة البلد
وقال المتلمس:

لكنه حوض من أودى بأخوته ريب المنون فأضحى بيضة البلد
وأما قول ابن الزبعرى:

كانت قريش بيضة فتقلقت فالمح خالصه لعبد مناف
فليس من هذا في شيء. وقال^(٢): "زهق الزاهق: الميت. يقال: زهقت نفسه، وقال تعالى: "وتزهق أنفسهم" و"قل جاء الحق وزهق الباطل" وزهق بين يدي القوم: مضى وتقى. وقالوا: والزاهق: السمين، قال زهير:
القائد الخيل منكوبا دوابرها منها الشنون ومنها الزاهق الزهم
وقلما كان يسلك الطريقة الثانية، إلا في المقتطفات التي أخذها من غيره.
وكان في بعض الأحيان يترك الطريقتين، ويدرك المادة كما تأتي. قال^(٣):

(١) ١٧١.

(٢) ١٩٥.

(٣) ٢٤٠.

"ظهر: بطن: وقال الحسن رحمه الله: (بطائنه من استبرق): ظواهرها. وقالوا: ظهر السماء: وجهها، وبطئ السماء كذلك، وقرأت القرآن عن ظهر قلب. وعن ظهر اللسان. قال الشاعر:

وإن من القول التي لا شوى لها إذا زل عن ظهر اللسان انقلابها

وقالوا في قوله تعالى: "فيظلن رواكد على ظهره" أى على وجه البحر.

وقالوا: أمر ظاهر عنك: أى زائل، قال الهذلي أبو ذؤيب:

وعيرها الواشون أنى أحبها وتلك شَكَّاً ظاهراً عنك عارها

أى زائل. ويقال: النعمة ظاهرة عليه: أى لازمة له". فالمعاني والشواهد

كلها مختلطة لا نظام لها.

واعتمد أبو حاتم في علاجه على الشواهد، ولكنه كان يقلل منها في الشواهد التي انفرد بها عن ابن السكري، ولم يظهر لي أنه أخذها من غيره. ولا يختلف الاستشهاد عند أبي حاتم عنه عند من سبقة، طريقة وأنواعاً، غير أنه أكثر من الآيات القرآنية، وقلل من الأمثل والأقوال. وهذه بعض أمثلة الاستشهاد عنده. قال^(١): "الآدم من الإبل ومن الظباء: الأبيض. ومن كل شيء بعد ذلك: غير الأبيض على ما يقول الناس. يقولون: رجل آدم [أسمر] وظبية أدماء: بيضاء. وبغير آدم: للأبيض، وناقة أدماء". قال^(٢): "قد قالوا: بصير، للبصیر والأعمى، وللزنجرى أبو البيضاء. وقال لي رجل من شق الأحساء: لي أم بصيرة، يريد عمياً".

ولكن أبو حاتم خالف من قبله في ناحية واحدة من الشواهد، هي إيراده أحياناً السندي في تفسير الآيات والأحاديث. قال^(٣): "حدثني أبو عامر العقدي

.١٧٦ (١)

.٢٢٥ (٢)

.١١١ (٣)

قال: حدثني سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار: أن ابن عباس قرأ: (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا)....

وكان في العلاج يحاول ألا يستطرد كما كان يفعل ابن السكريت، وأن يلتزم بما اتصل بالأضداد وحده.

ولكن هذا لم يمنعه من الالتفات إلى المشتقات المتصلة بالأضداد، والعناية باللغات، كما نرى في قوله في "ند"^(١): "النخل، يؤنثه أهل الحجاز، ويذكره سائر الناس. ويؤمل: من أملته، مخففة، ويقال: هو مأمول. ومن قال أملته، فشدد الميم، قال: هو مؤمل. وقالوا للواحد: شبهه وشبيهه، وعذل وعديل. وقد يقال للعدل من الأحمال: عدالة: أيضا".

وكان إلى جانب هذا يلتفت أحيانا إلى بعض القواعد والأحكام اللغوية والنحوية، ويزكرها. قال: "قال أبو حاتم: اجتمع العرب على أن (ند) الشيء مثله وعنه، ولا أعلمهم اختلفوا في ذلك... والجمع أنداد.. وكثير من العرب يجعلون الند أيضا للجمع من الرجال والنساء، وللاثنين من الرجال والنساء، كما يجعلون البطل والشأن والعدل والضد.. ويقال: ند، ونديد، ونديدة بالباء، كما يقال في الحديث: "إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه": أى كريم قوم... قال تعالى: {كلا سيكفرون بعبادتهم، ويكونون عليهم ضدا} أى تكون الآلهة ضدا عليهم. وإنما جعل الضد كالمصادر التي تكون للواحد والجمع سواه. كقولك: القوم رئيسي، والقوم عَذْل. وهم جُنُب... وهذا مشهور في المصادر خاصة. ويقال: قوم كَرَم، في معنى: كرام. وقالوا: قوم شَرَط: وقَرْم: للثاء، وقد يجمع فيقال: قَزَامِي وأشراط".

وكتاب الأضداد لأبي حاتم أكثر انتظاما من كتاب ابن السكريت، إذ ينظم أضداد فعل، وافتuel وانفعل من الأجواف، وافتuel من المضعف الثلاثي، ولم يظهر ذلك التنظيم بهذا البروز في أضداد ابن السكريت. يضاف إلى ذلك أنه آخر أضداده، وصرح بشكه فيها. ولكن تسرب إليه الاختلال في مادة "ضئين

وظنين" التي لا ندرى سبب وضعه إياها فى الأضداد، وفى مادة "قعد" التي كررها مرتين^(١).

يضاف إلى ذلك أن أبو حاتم فى أضداده امتاز على ابن السكيت امتيازاً كبيراً، دل على قدرة فائقة. وقد ظهرت آثار هذه القدرة فى النقوذ التي عقب بها على كثير مما أورده من أضداد. وعندما نتبع هذه النقوذ نخرج باللاحظات التالية:

أقام أبو حاتم الشطر الأكبر من نقهء، على عدم معرفته هو بالمعنى المقول به للفظ، وهو يقيم من نفسه مثلاً للغويين، فيعني بقوله: "لا أعرفه" أن اللغويين لا يعرفونه. قال مرة^(٢): "زعم قوم أن بعض العرب يجعل السند مثل الضد، ويقول هو يضادنى، في ذلك المعنى، ولا أعرف أنا ذلك، فأما المعروف في الضد في كلام العرب فخلاف الشيء، كما يقال: الإيمان ضد الكفر، والعقل ضد الحمق.." .

وكان في أكثر الأحيان يأتي بهذا النقد في الأضداد المتعلقة بالقرآن تحرجاً منه وورعاً. مثل ذلك قوله^(٣): "كان أبو عبيدة يقول: خاف من الخوف، ومن اليقين. وكان يقول: "فبان خفتم لا تعدلوا" ي يريد أية قنتم. ولا علم لي بهذا لأنّه قرآن، فإنما تحكيه عن رب العالمين، ولا تدرى لعله ليس كما يظن".

والداعمة الثانية عنده. تغليط القائل، مثل قوله^(٤): "قال أبو عبيدة: الخنزير من الخيل: الفحل والخصى. وغلط، إنما الخنزير الفائق من الخيل، ومن كل شيء. ويقال: خطيب خنزير، وشاعر خنزير. وقال خفاف بن عبد شمس:

.٢٦١ (١) ، ١٢١

.١٠٦ (٢)

.١١٧ (٣)

.١١٥ (٤)

وبراذين كابيات وأثنا وخدنذيد خصية وفحولا

الخصية: الخصيان. فأراد منها خصيان ومنها فحول. وقال بشر بن أبي حازم في نعت فرس:

وخدنذيد ترى الغرمول منه كطى الرق علقه التجار

وعثرت على نقد واحد من أبي حاتم قام على عدم الثقة بمن روى الفد، قال^(١): "قال أبو عبيدة: أسررت الشيء؛ أخفيته وأظهرته أيضاً. وكان يقول في هذه الآية: (وأسروا الندامة لما رأوا العذاب): أظهروها. ولا أثق بقوله في هذا، والله أعلم. وقد زعموا أن الفرزدق قال:

فَلِمَا رَأَى الْحَجَاجَ جَرَّدَ سِيفَهُ أَسْرَ الْحَرُورَيُّ الَّذِي كَانَ أَضْمَرَ

ولا أثق أيضاً بقول الفرزدق في القرآن. ولا أدرى لعله قال: "الذى كان أظهراً" أي كتم ما كان عليه. والفرزدق كثير التخليط في شعره، وليس في قول نظيريه جرير والأخطل شيء من ذلك. فلا أثق به في القرآن.

كذلك عند أبي حاتم نقد واحد قام على أن الفد من احتيالات النحويين قال^(٢): "قال قوم: سوى الشيء: غيره، وسواء: هو هو. وقال قوم: بل سوى تكون زيادة أحياناً، كقول أبي النجم: "كالشمس لم تعد سوى ذرورها" يريد لم تعد ذرورها، أي أن ذرت، أي طلت. وأنشدا أبو زيد:

أَتَانَا فَلَمْ نَعْدُ سَوَاهَ بِغَيْرِهِ رَسُولُ أَتَى مِنْ عِنْدِ ذِي الْعَرْشِ هَادِيَا

يعنى النبي صلى الله عليه وسلم. والمعنى فلم نعده بغيره. وقال الأخفش: أراد فلم نعدل سواه بغير سواه، فالهاء ترجع إلى سواه. وهذا من احتيال النحويين، وكلام العرب على غير ذلك".

(١) ٦٨٠.

(٢) ١٨١.

كتاب ابن الأنباري

(٢٧١ - ٨٢٣)

وصل إلينا أيضاً "كتاب الأضداد" لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. وقد قدم المؤلف - كأبي حاتم - بين يدي كتابه مقدمة، صدرها بالحمد والصلوة، ثم عرف الأضداد، وذكر ما دفعه إلى التأليف فيها، وقسم الكلام العربي تمهيداً لوضع الأضداد في موضعها اللائق بها، وأبان نشأتها الأولى في اللغة. ونستعين من الأطلاع عليها أن ابن الأنباري أدخل في مقدمته مقدمة قطرة كلها.

وكشف ابن الأنباري عن النهج الذي اختره في كتابه، فقال ^(١): "وقد جمع قوم من أهل اللغة الحروف المتشادة، وصنفوا في إحصائتها كتبنا. نظرت فيها، فوجدت كل واحد منهم أتى من الحروف بجزء، وأسقط منها جزءاً، وأكثرهم أمسك عن الاعتلال لها. فرأيت أن أجمعها في كتابنا هذا، على حسب معرفتي ومبلغ علمي، ليستغنى كاتبه والناظر فيه عن الكتب القديمة المؤلفة في مثل معناه، إذ اشتمل على جميع ما فيها، ولم يعد منه زيادة الفوائد، وحسن البيان، واستيفاء الاحتجاج، واستقصاء الشواهد".

ووفى المؤلف بالخطوة الأولى من نهجه، فقد ذكر جميع ما في أضداد ابن السكري وأبي حاتم - ما عدا قريباً من ٣٠ أهملها لشكه فيها - وجميع ما في أضداد قطرة غير ١٢ ضداً. وكان قطرة قد انفرد بعشرين منها، واتفق معه أبو حاتم في الباقيين ٧٧، ١٦٤. وزاد عليها أضداداً أخرى، فبلغ المجموع ٣٥٧. وكانت هذه الزيادة وفاء منه بالخطوة الثانية من منهجه، إلى جانب ما أورده من فوائد في أثناء الحديث عن الأضداد نفسها.

أما "حسن البيان" فظهر أولاً في الخطة التي رسمها لنفسه ولم يحيد عنها تقريباً. وأوجزها في الابتداء بالتنبيه على أن اللفظ من الأضداد ثم تقديم معنوييه المتضادين، ثم إتباعهما بالشواهد إن كان بين يديه شيء منها. وهذا إنذا أفتح

الكتاب عفوا، لأن تقطض الضد الذي يكون فيها. قال^(٣): "وتتأثم حرف من الأضداد. يقال: قد تأثم الرجل: إذا أتى ما فيه المأثم، وتتأثم إذا تجنب المأثم، كما يقال: قد تحوب الرجل إذا تجنب الحُبوب. ولا يستعمل تحوب في المعنى الآخر. أخبرنا محمد بن أحمد بن النضر قال: حدثنا معاوية بن عمرو قال: حدثنا زائدة، عن هشام قال: قال الحسن ومحمد: ما علمنا أحداً منهم ترك الصلاة على أحد من أهل القبلة تائماً من ذلك، أى تجنبـاً للعـائم...". وكان في بعض الأحيان يجمع بين كلام قطرب والأصمعي في سياق واحد، كما فعل غيره أيضاً (ريب).

وظهر "حسن بيـانه وكثـرة فوائـده" في حشوـ الموادـ فقدـ عـنىـ بـيـانـةـ أـصلـ الأـضـادـ وـماـ اـتـصـلـ بـهـاـ مـنـ مشـتـقـاتـ فـىـ أـحـيـانـ كـثـيرـةـ، مـثـلـ^(٤): "وقـالـ الفـراءـ: حـسـبـتـ أـصـلـهـ مـنـ حـسـبـتـ الشـيءـ أـىـ وـقـعـ فـىـ حـسـابـيـ، ثـمـ كـسـرـتـ السـينـ مـنـهـ، وـنـقـلـ إـلـىـ مـعـنـىـ الشـكـ... وـقـالـ الفـراءـ: خـلـتـ أـصـلـهـ مـنـ الـخـيـالـ إـذـ تـخـيلـ لـكـ الشـيءـ، ثـمـ أـعـمـلـ فـىـ الـاسـمـ وـالـخـبـرـ، وـنـقـلـ إـلـىـ مـعـنـىـ الـظـنـ...".

وعـنىـ فـىـ بـعـضـ الأـضـادـ بـايـرادـ مـعـانـيهـاـ الأـخـرىـ غـيرـ المـتـضـادـ، مـثـلـ^(٥): "الـظـنـ يـقـعـ عـلـىـ مـعـانـ أـرـبـعـةـ: مـعـنـيـانـ مـتـضـادـانـ: أـحـدـهـاـ الشـكـ، وـالـآخـرـ الـيـقـينـ الـذـيـ لـاـ شـكـ فـيـهـ.. وـالـمـعـنـيـانـ الـلـذـانـ لـيـسـاـ مـتـضـادـينـ: أـحـدـهـاـ الـكـذـبـ، وـالـآخـرـ الـتـهـمـةـ. فـإـذـاـ كـانـ الـظـنـ بـمـعـنـىـ الـكـذـبـ قـلـتـ: ظـنـ فـلـانـ، أـىـ كـذـبـ، قـالـ اللـهـ عـزـ وجـلـ: "إـنـ هـمـ إـلـاـ يـظـنـونـ".

وـأـكـثـرـ فـيـ عـلـاجـهـ لـلـمـوـادـ مـنـ إـيـرـادـ الـأـحـكـامـ وـالـقـوـاعـدـ الـلـغـوـيـةـ وـالـنـحـوـيـةـ بـشـكـلـ بـارـزـ لـمـ نـرـهـ عـنـدـ مـنـ قـبـلـهـ. قـالـ فـيـ "تـوـسـدـ"^(٦): وـأـنـشـدـ الفـراءـ:

يـاـ رـبـ سـارـيـاتـ مـاـ تـوـسـداـ إـلـاـ ذـرـاعـ الـعـنـسـ أـوـ كـفـ الـيـدـ

(٢) ١٠٥.

(١) ٤، ٣.

(٢) ١.

(٣) ١١٥.

أى كان ذراع الناقة بمنزلة الوسادة. وموضع اليد خفض بإضافة الكف إليها، وثبتت الألف فيها، وهي مخفوقة، لأنها شبهت بالرحي والفتى والعصا، وعلى هذا قالت جماعة من العرب: قام أباك، وجلس أخيك، فشبهوها بعصاك ورحاك، وما لا يتغير من المعتلة. هذا مذهب أصحابنا. وقال غيرهم: موضع اليد نصب بكف، وكف فعل ماض من قولك: قد كف فلان الأذى عنا". وقال: "الأون حرف من الأضداد، يقال: الأون، للرفق والدعة، والأون: للتعب والثؤنة... والثؤنة أخذت من الأون، وهو التعب والنصب. والأصل فيه مأونة مفعولة، من الأون، فنقلت ضمة الواو إلى المهمزة، ويجوز أن تكون مفعولة من الأون وهو الرفق والدعة. فإذا قالوا هو عظيم الثؤنة فمعناه: عظيم التسكين والرفق. ويجوز أن تكون الثؤنة مفعولة من الأين، والأين التعب.

قال الشاعر:

لا يغمز الساق من أين ولا نصب ولا بعض على شرسوفه الصفر
وأصلها على هذا القول مأينة، فتحولوا ضمة الياء إلى المهمزة، وجعلوا الياء
واوا لانضمام ما قبلها، كما قال الآخر:

وكنت إذا جاري دعا لمضوفة أشمر حتى ينصف الساق وتنزري
فمضوفة مفعولة من الضيافة، وأصلها مضيفة، فعل بها ما فعل بمنثونة.
وتكون المثؤنة فعولة من مثنت السرجل، فتهمز الواو لانضمامها، كما قال أمرؤ
القيس:

ويضحى فتيتُ المسك فوق فراشها نثوم الضحى لم تتنطق عن تفضل
فنثوم فعول من النوم، همز الواو لانضمامها" وأمثال ذلك في الكتاب كثيرة.

وعنى في الحشو أيضاً باللغات. فكان يقول: "أخبرنا أبو العباس قال:
يقال: هو الباز، وهو البازى، فمن قال: هو الباز، قال في الثنوية: هما البازان
والجمع البيزان، على مثال قولهم: الخال والخيلان، ومن قال: هو البازى قال

فِي التَّثْنِيَةِ: هُمَا الْبَازِيَانُ، وَفِي الْجَمْعِ الْبُزَّاةُ عَلَى مَثَالِ الْقَاضِيِّ وَالْقَضَاةِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فِي الْبَازِ لِغَةُ ثَالِثَةٍ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ وَذَكَرْهَا لَنَا فِي بَعْضِ أَمَالِيهِ قَالَ: وَيَقُولُ: هُوَ الْبَازِ، بِهِمْزَ الْأَلْفِ مُثَالُ الْفَاسِ وَالْكَأسِ، وَتَجْمِعُهُ فِي أَدْنَى الْعَدْدِ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشَرَةَ فَتَقُولُ: ثَلَاثَةُ أَبْرُوزٍ، كَمَا يَقُولُ: أَفْؤُسٌ وَأَكْؤُسٌ. فَإِذَا كَثُرَتْ فِيهِ الْبَرْؤُزُ، كَمَا تَقُولُ كَؤُسٌ وَفَفُوسٌ. فَجَمْعُ الْقَلَةِ عَلَى أَفْعُلِ مُثَالِ الْأَفْلَسِ وَالْأَبْحَرِ، وَجَمْعُ الْكَثْرَةِ عَلَى الْفَعُولِ مُثَالِ الْفَلَوْسِ وَالْبَحُورِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فِي الْبَازِ لِغَةُ رَابِعَةٍ، يَقُولُ: هُوَ الْبَازِيُّ، بِبِيَاءَ مُشَدَّدَةٍ تَشَبَّهُ بِيَاءَ النِّسْبَةِ...”.

وَكَثُرَ فِي حِشْوَهُ النَّقْدِ وَخَاصَّةً نَقْدُ قَطْرَبِ وَابْنِ قَتِيبةِ. وَأَقْامَ أَبْنَ الْأَنْبَارِ كَثِيرًا مِنْ نَقْدِهِ عَلَى تَعَارُضِ الْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنَ الْلَّغَوَيْنِ. فَأَوْرَدَ أَقْوَالَهُمْ وَقَارَنَ بَيْنَهَا لِيَخْلُصَ إِلَى الرَّأْيِ الصَّوَابِ عَنْهُ، مُثَلَّ^(١): ”الْقَرْءُ حِرْفٌ مِنَ الْأَضَادَادِ. يَقُولُ: الْقَرْءُ لِلْطَّهْرِ، وَهُوَ مَذَهَبُ أَهْلِ الْحِجَارِ، وَالْقَرْءُ لِلْحِيْضِ، وَهُوَ مَذَهَبُ أَهْلِ الْعَرَاقِ. وَيَقُولُ فِي جَمِيعِهِ أَقْرَاءُ وَقُرُوئُ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ عَنْ أَبِي عُمَرٍ: يَقُولُ: قَدْ دَفَعَ فَلَانٌ إِلَى فَلَانَةَ جَارِيَتِهِ تَقْرِئَهَا، يَعْنِي أَنْ تَحِيْضَ ثُمَّ تَطَهَّرَ لِلْاِسْتِبَراءِ. وَيَقُولُ: الْقَرْءُ هُوَ الْوَقْتُ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ حِيْضٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ طَهْرٌ... وَيَقُولُ: قَدْ أَقْرَأَتِ النَّجَومُ: إِذَا غَابَتْ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَذَا حِجَةٌ لِنَمَاءِ الْأَقْرَاءِ الْأَطْهَارِ، لِأَنَّهَا خَرَجَتْ مِنْ حَالِ الظَّلُوعِ إِلَى حَالِ الْغَيْبَةِ” وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَأَبُو عَبِيدٍ: يَقُولُ: قَدْ أَقْرَأَتِ الْمَرْأَةُ: إِذَا دَنَاهُ حِيْضُهَا، وَأَقْرَأَتُ: إِذَا دَنَاهُ طَهْرُهَا. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَذِهِ رَوْايةُ أَبِي عَبِيدٍ عَنْهُمَا. وَرَوْيَ غَيْرِهِ: أَقْرَأَتُ إِذَا حَاضَتْ، وَأَقْرَأَتُ إِذَا طَهَرَتْ. وَحَكَى بَعْضُهُمْ قَرَأَتْ، بِغَيْرِ أَلْفِ فِي الْمَعْنَيَيْنِ جَمِيعًا. وَالصَّحِيحُ عِنْدِي مَا رَوَاهُ أَبُو عَبِيدٍ”.

وَقَدْ رَأَيْنَا - فِيمَا سَبَقَ - أَنَّ أَبْنَ الْأَنْبَارِ نَقْدَ بَعْضِ الْأَضَادَادِ، لِأَنَّ الْمَعْنَيَيْنِ لِصِيفَتَيْنِ لَا صِيَغَةَ وَاحِدَةٍ مُثَالٌ فَعْلٌ وَأَفْعُلٌ، أَوْ لِأَنَّ الْمَعْنَى الثَّانِي لِلْفَظِ غَيْرُ شَائِعِ الْاسْتِعْمَالِ، أَوْ لِعَدْمِ وُجُودِ شَواهِدٍ تَدْعُمُ الْمَعْنَى الثَّانِي. وَيُمْكِنُ أَنْ

نضيف إليها ما يحدد السياق معناه، مثل^(٤): ”قال قطرب: من الأضداد قولهم أليت المرأة تألى، إذا عظمت أليتها، وأليت الشاة وغيرها: إذا قطعت أليتها. قال أبو بكر: وليس هو عندي من الأضداد، لأن كل واحد من الحرفين ينفرد بمعنى واحد، ولا يقع على معنيين متضادين“.

وإذا قارنا بين نقد أبي حاتم ونقد ابن الأنباري، وجدنا الأول منها معتقد بنفسه ومعلوماته، عنيفاً في هجومه، ولم نجد شيئاً من ذلك عند الثاني. فابن الأنباري لا يقارن أقوال قطرب أو غيره من مؤلفي الأضداد بمعارفه هو كما يفعل أبو حاتم بل بأقوال غيره من اللغويين. ولم يغلط ابن الأنباري أحداً، ولا حجب ثقته عنه، ولا عد أقواله من الاحتيالات كما فعل أبو حاتم. وبينما كان أبو عبيدة هدف نقد أبي حاتم الأول، كان ابن قتيبة الهدف الأول لنقد ابن الأنباري.

ومن مظاهر قدرة ابن الأنباري في التمحيص حذفه ما حذف من أضداد ابن السكريت وأبي حاتم. فقد حذف من الأول أرقام ١٤ ، ١٧ ، ٨٧ ، ٩٦ ، ١٠ ، ١٠٣ ، ١٠٥. وكلها كان أبو حاتم قد حذفها، ورقم ٩٤ الذي أورده فيما شك فيه من أضداد، ولعل ذلك الذي دعا ابن الأنباري إلى تركه.

وحذف من أبي حاتم ثلاثة أنواع من الأضداد: أولها ما انفرد به، مثل ٢٤٦ ، ٢٧٢ ، ٢٤٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧ ، ٢٤٢ ، ١٦٦ ، ١٧٣ ، ١٠٩ ، ٢٤٢. وأكثرها مما شرك فيه أبو حاتم نفسه، أو أقيم على أساس خاطئ ، ١٠٩ ، ١٦٦ ، ١٨٠ ، ٢٣٦. ثالثها بعض ما كان ثانيهما بعض ما كان على صيغة فعل، مثل ١٦٠ - ١٦٣. ثالثها بعض ما كان على صيغة افتعل وان فعل من الأجواف، أو افتتعل من المضاعف، مثل ١١٨ ، ١٧. وكان حذفه ما حذف من هذه الصيغ اكتفاء بما ذكره هو منها لا لشكه فيها.

وأخيراً وفي ”باستيفاء الاحتجاج واستقصاء الشواهد“ فأتى بالأنواع المختلفة من الشواهد: القرآن، والحديث، والشعر، والأمثال والأقوال، كما فعل سابقاً. وقد مرت علينا أمثلة ذلك. وعني في كثير من الآيات والأحاديث بتفسيرها،

يأيُّرَاد سند أقواله. وكانت عنایته أكبر من عنایة أبي حاتم. فكان يقول^(١): أخبرنا أبو محمد جعفر بن عاصم قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا أبو عبد الرحمن عثمان بن عبد الرحمن الجزري قال: حدثنا عبيد الله بن أبي العباس، عن جوير، عن الضحاك قال: سأله نافع بن الأزرق عبد الله بن العباس عن قول الله عز وجل: {وأنتم سامدون} فقال: معناه لاهون. قال نافع: وهل كانت العرب تعرف هذا في الجاهلية؟ قال: نعم، أما سمعت قول هزيلة بنت بكر وهي تبكي عاداً حيث تقول:

بعثتْ عَسَادَ لِقِيمَا وأَبَا سَعْدَ مَرِيدَا
وَأَبَا جَلْمَةَ الْخَيْرِ رَفْتَنِي الْحَىِ الْعَنْدَا
قَيْلٌ: قَمْ فَانظُرْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ دَعْ عَنْكَ السَّمُودَا

وكان يأتى بالشواهد على الأمور الاستطرادية فى كلامه. ويعلق على الشواهد ويشرحها ويطيل أحياناً، وقد يبين ما فى الشواهد الشعرية من روایات. قال مثلاً فى مادة "ماتت بجُمُع"^(٢): وقال الشاعر يذكر ماء ورَدَه:

وَرَدَنَاهُ فِي مَجْرِي سَهْلِ يَمَانِيَا بَصُرُّ الْبُرِّيِّ مِنْ بَيْنِ جَمْعٍ وَخَاجٍ
فَالْجَمْعُ: الَّتِي فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ، وَيَقُولُ: بِجَمْعِ بَكْسِ الرَّجَيمِ. وَالْخَاجُ: الَّتِي
أَلْقَتْ وَلَدَهَا، وَيَقُولُ: قَدْ خَدْجَتِ النَّاقَةُ تَخْدِجُ: إِذَا أَلْقَتْ وَلَدَهَا قَبْلَ أَوَانِ النَّتَاجِ
وَإِنْ كَانَ تَامَ الْخَلْقِ، وَأَخْدَجَتْ تَخْدِجُ: إِذَا أَلْقَتْهُ نَاقْصَ الْخَلْقِ وَإِنْ كَانَ لِتَقْمَامِ".
وَقَالَ فِي "طَرْبٍ"^(٣): وَقَالَ لِبِيدَ فِي مَعْنَى الْحَزَنِ.

وَأَرَانِي طَرِيبًا فِي إِثْرِهِمْ طَرَبَ الْوَالِهِ أَوْ كَالْمُخْتَبِلِ
مَعْنَاهُ: وَأَرَانِي حَزِينًا. وَيَرَوِيُّ: أَوْ الْمُخْتَبِلُ. بِالْحَاءِ: أَيْ كَالَّذِي يَقْعُدُ فِي
حَبَالَةِ الصَّائِدِ" وَالشَّوَاهِدُ فِي الْوَاقِعِ كَثِيرَةٌ عَنْهُ جَدًا، مَعْنَىُ بِهَا لَدْرَجَةٌ كَبِيرَةٌ.

. ١٧ (١)

. ١٥٢ (٢)

. ٥٧ (٣)

فكان يستقصى الاستشهاد على جميع أضداده. ولم يترك منها إلا الأضداد التي نقلها عن غيره بدون أن يكون مستشهاداً عليها، أو في المعانى المشهورة. وكان يصرح بأنه لا يستشهد على المعنى المشهور، لأنّه ليس في حاجة إلى ذلك. فكثيراً ما قرر العبارة التالية عنده: "لا يحتاج فيه إلى شاهد لشهرته عند الناس". أو "لا يحتاج مع شهرته إلى ذكر شواهد له" أو "شهرته تغنى عن إقامة الشواهد عليه" وما ماثلها.

يتضح من كل ذلك أن قول دائرة المعارف صحيح حين وصفت أضداد ابن الأنباري بأنها أهم كتب الأضداد. فهذا الكتاب قريب من كتاب أبي حاتم، ولكنه يفوقه في كثرة المواد، وحسن العلاج، وكثرة الشواهد وتنوعها، ودقة النقد وكثرة الاستطرادات التي تحوى كثيراً من الفوائد النحوية، عن أئمة الكوفة.

ولا يعيب الكتاب غير بعض الاختلال. الذي كان في أربعة مظاهر:

١ - **الاضطراب**: فالمؤلف ينظم صيغة فعل لأن قطرياً نظمها، ولا ينظم فعل، لأن هذا لم ينظمها. وكان أبو حاتم نظم صيغتي افتتعل وانفعل من الأجوف المشاعف، والمؤلف لا يفعل ذلك ٢٦٢، ٢٦٣، فلا يبين أنها قاعدة عامة فيما جاء على هذه الصيغة، ويدرك ابن الأنباري كثيراً من الألوان على أنها أضداد. لكنه يفرقها في أماكن مختلفة، وحقها الجمع في موضع واحد. ونتج عن هذا تكرار الكلام عن بعضها. وينطبق الكلام نفسه على الحروف والأدوات التي عدها في الأضداد، ويتصل بذلك تفريقيه أشباه الأضداد، وكان واجباً عليه أن يفصل الأضداد عن أشباهها، ويضع كلاً منها على حدة.

٢ - **النكرار**: مثل الأخضر (٢٤٥، ٢٢٣، ٢٠٢) طلع (٢٥٧، ٢٣٠) وزعوم (٢٣٠، ٢٥٩) كرر الكلام عنها في موضعين مع اتفاق السياق على وجه التقرير في (طالع) واختلافه في (الأخضر) (زعوم). وكرر عن فزع أيضاً (١٢٩، ١٨٢) وإن اختار في المرة الأولى صيغة (مفزع) وفي الثانية (فزع).

٣ - **أضداد لا ينبه في صدرها على ذلك**. يبتدئ في علاجها مباشرة، مثل ناء (٩٤) حتى اضطرب الناشر المصري الأول فيها، وأتى بها في تضاعيف الكلام عن سابقتها كأنما ليست مادة جديدة.

(٣٥١)

ظهرت أول محاولة لترتيب الأضداد على يد أبي الطيب عبد الواحد بن على اللغوي الحلبي. فقد اطلع هذا اللغوي على كتب الأضداد السابقة، وجمعها أمامه، ثم نظر إليها نظرة ناقدة، خرج منها بكتابه. وإن ف قد كان يرمي أبو الطيب إلى "أحكام تصنيفه، وإحسان ترصيفه، والزيادة على ما ذكر منه، والغاء ما خلط من غيره فيه، لتقوى مُنْهَى القائلين به، ويضعف قول الناففين له" كما يقول في مقدمته. ويدلنا هذا على أن حركة التأليف في الأضداد نضجت، ووصلت إلى مرتبة التفلسف والنقد، بدلاً من الاقتصار على الجمع.

وتبيّن هذه النظرة المدققة الناقدة في منهج المؤلف، إذ قسم كتابه إلى قسمين: الأول للأضداد المرضية عنده، والثاني للأضداد التي أدخلتها السابقون وليس من الأضداد في حقيقتها. قال في مقدمته: "وترى من سبقنا إلى هذا الكتاب قد أدخل فيه ما ليس منه، مما نحن ذاكرو صدر منه في آخره بعد الفراغ من المقصود فيه".

أما الأضداد المرضية، أو القسم الأول من الكتاب - وهو الأكبر - فرتقه فصولاً بحسب حروف المعجم. ووضع في كل فصل الألفاظ المبدوءة بالحرف العقود له الفصل معتبراً الحرف الأصلي فيها. قال في المقدمة " وقد رأينا أن نبوه على حروف المعجم، إذ كانت همة أهل زماننا مقصورة عليه، وقلوبهم مائلة إليه، وخير ما تُحرِّي ما نفع، وأفضل ما انتُدِب له ما شفى ونَجَعَ. ولكن أبي الطيب اكتفى بترتيب الفصول، ولم يحاول ترتيب الألفاظ نفسها في داخلها.

والقسم الثاني من الكتاب، الخاص بما أدخله السابقون من أضداد ليست منها في الحقيقة رتبة أبواباً. كل باب منها خاص بنوع من هذه الأضداد. وبلغ عددها أربعة أبواب، أولها لما استوى فيه الفاعل والمفعول من صيغة مفتعل ومنفعل من الأجوف، وثانيها لما استوى فيه الفاعل والمفعول من المدغم العين في

اللام، وثالثها للمجازى، ورابعها للمقلوب. والبابان الأولان مرتبان على الحرف الأول أيضاً، أما الآخيران فغير مرتبين.

وحين يلقى المرء نظرة على هذا الكتاب يجده مفتاحاً بمقدمة قصيرة، تستهل بعد الحمد والصلة بما تحرأه المؤلف في كتابه من إحكام التصنيف وإحسان الترصيف.. ثم تعريف الأضداد ويختتم بمنهجه والدعاء.

وتبدأ الأضداد بعنوان "الألف" الذي يشير إلى فصل الألف بالطبع.

ولم يسم المؤلف هذه المجموعات فصولاً، ولكن وهبها هذا الاسم للتيسير. ويظهر منذ الفد الأول تحرى أبي الطيب الجمع والاستقصاء، إذ يقتبس فيه من جميع السابقين. قال: "قال أبو زيد: يقال: أمر أمم: إذا كان عظيماً، وأمر أمم: إذا كان صغيراً، وقال الأصمعي: أمر أمم: أي قصد. وقال أبو عبيدة: القريب. وقال عمرو بن قميئه في الصغير:

يا للف نفسي على الشباب، ولم أفقد به إذ فقدته أمماً

وقال الأعشى:

لئن قتلتم عميداً لم يكن أمماً
لقتلن مثله منكم فنمثل
قالوا: معناه لم يكن صغيراً حقيقة. وقالوا: لم يكن قصداً. وأنشد قطرب في
معنى القصد:

أتاني عن بنى الأحرا
ر قول لم يكن أمماً

أرادوا نسحت أثلتنا
وكان نمنع الخطما

وأنشد أبو عبيدة في معنى القريب:

يا ليت شعرى عنك والأمر أمم
ما فعل اليوم أweis في الغنم

قال أبو جاتم: أظنه والأمر قصد، وأنشد في القريب:

"قومي إيماد لو أنهم أمم"

أى لو أنهم قريب. وقال الآخر:

كوفية نازح محتلها لا أم دارها ولا صب

ويروى: "لا سقب" بالسين أيضاً: وهو قريب: ولذلك قالوا: دار فلانة مسقبة بدارنا: قريبة منها. وفي حديث الشفعة: "الجار أولى - أو أحق - بسبقه": أى بما دنا منه وقرب من داره".

ذكر أبا زيد، والأصمعي، وأبا عبيدة، وقطربا، وأبا حاتم.

ونستخلص من دراسة أضداد أبي الطيب الظواهر التالية:

الانتظام، فقد بلغت الأضداد عنده نضجها في الدراسة، وغايتها في الانتظام الداخلي، فالمعنى تقدم في مفتح المادة، ثم ترد الشواهد على المعنى. ثم تعالج المادة كلها.

وتكثر الشواهد وتتنوع عنده بصورة لا تخطئها عين. فيعتمد على الشعر كما رأينا في المادة السابقة، ويعتمد على القرآن كما نرى في قوله^(١): "ومن الأضداد بطانة التوب، يكون بمعنى البطانة، وبمعنى الظهارة. وقال الحسن في قول الله تبارك وتعالى: "بطائنا من استبرق" قال: أراد ظواهرها. قال قوم: لأن كل واحد من الظهارة والبطانة يكون وجهاً. تقول العرب: هذا ظهر السماء، وهذا بطん السماء، للذى نرى منها. وقال الزبير في قتلة عثمان رضى الله عنه: "ونجا من نجا منهم تحت بطون الكواكب" يعني هربوا في البلاد. وقال آخرون في هذه الآية: إنما أراد الله تعالى أن بطائن هذه الفرش من استبرق، وهو الغليظ الفاخر من الدبياج، فالظهور أشرف وأعلى والله أعلم بكتابه".

ويعتمد على الأحاديث، مثل قوله في مادة باع^(٢): "روى ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من باع

(١) ٦٧. وانظر فهارس الكتاب.

(٢) ٤٧. وانظر الفهارس.

عبدًا وله مال، فماله الذي باعه إلا أن يشترط المباع "أى المشتري. فالمباع يكون بمعنى البائع، والمباع يكون بمعنى المشتري، والمباع يكون بمعنى المببع، والمباع يكون بمعنى الشيء المشتري. وفي حديث رواه ابن سيرين، عن شرير، عن ابن مسعود قال: إذا اختلف البائع - يعني البائع والمشتري - والبائع قائم بعينه، فالقول ما قال البائع، أو يتراوأان البائع". يعني بالبيع الشيء المباع. وفي حديث آخر: "البائعان بالخيار" يزيد البائع والمشتري.. وفي حديث آخر رواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلف المتباعان استحلف البائع، ثم كان المباع بالخيار".

ويعتمد على أقوال الصحابة، كما رأينا في ظهر، وكما نرى في قوله^(١): "يروى عن حذيفة أنه قال حين حضرته الوفاة: بيعوا لي كفنا، أى اشتروه لي".

ويعتمد على أقوال الأعراب والأقوال المتبادلة بين الناس في حياتهم اليومية، كما رأينا في ظهر، ونرى في قوله أيضًا^(٢): "ذكر أعرابي جريحا فقال: كان سيفسيرا أى حاذقا بالشعر".

ويعتمد على الأمثال أيضًا^(٣): "وبشرة الإنسان: ظاهر بدنه عندهم جميعاً، والجمع بشرات وبشر... أبو زيد: تقول العرب في مثل: "أراك بشراً ما أحار مشفر" وبعضهم يقول: أولج مشفر. قال: سمعتها من رجل من بنى أسد يقول: ما أكلت استبان على بشرتك وفي لونك".

وكثيراً ما كان يورد تعليقات على الشواهد توضحها، كما نرى في قوله: "وقول الشاعر:

أملك بيضاء من قضاعة في الـ بيت الذي يستظل في طنبه
أراد نقية من العائب، ولم يرد أن يصف لونها. وكذلك قوله:

(١) ٤٥. وانظر الفهارس.

(٢) ٤٥. وانظر الفهارس.

(٣) ٧٤. وانظر الفهارس.

أمثال بيضاء من قضاة قد تمت لها الوالدات والنضد

النضد هنا: الأعمام والأحوال..".

ونسب كثيرة من الشواهد إلى من أنشدها كما رأينا في أم: ونرى في قوله : "الأمين: المؤتن، والأمين المؤتن، بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول. وأنشد أبو حاتم للنابغة في معنى المفعول به.

وكنت أمينه لو لم تخنه ولكن لاأمانة لليماني"

وافترف أبو الطيب من أضداد سابقه، وما أتوا به في سبيل تفسيرها وتعليقها ونقدها والاستشهاد عليها. وكان حريصا كل الحرص على نسبة كل قول إلى قائله، حتى في الأحوال التي لم يلتزم فيها عبارة واحد منهم، وجمع بين عباراتهم، أشار إلى ذلك. فكان أكثر من جمع بين عبارته قطرب وأبو حاتم. وجمع أيضاً بين قطرب وأبي عمرو، وقطرب وأبي عبيدة. وجمع أحياناً بين أقوال ثلاثة منهم معاً، مثل قطرب وأبي حاتم والتوزي، وأبي عبيدة وأبي زيد والأصمuni.

وكانت الثمرة الطبيعية لهذا أن كثرة الأضداد عنده كثرة هائلة تعادل كثرتها عند ابن الأنباري، وأن تمثلت في كتابه جميع الظواهر التي وجدت في كتبهم، في الأضداد والشواهد والتفسير. بل إن ما جاءوا به ولم يرض عنه لم يُخلِّ كتابه منه، وجمعه في آخر الكتاب.

ولكن ذلك لم يلغ شخصية أبي الطيب. فما أكثر تعليقاته الشخصية التي يورد بعضها عن لغوين آخرين، ويأتى ببعضها من معارفه العامة، ويقصد فيها إلى زيادة التوضيح، والاعتراض، والنقد، والترجيح، وما إلى ذلك من أمور.

والحق أنه يعادل كتاب ابن الأنباري قدرها وأهميتها. ويفوقه في اتجاهه الأدبي، وكثرة شواهد وتنوعها، وكثرة الأحاديث عنده، وفوائده التي أضافها، وإصراره على نسبة كل قول إلى صاحبه، وما أدخله على الأضداد من ترتيب. أما ابن الأنباري فيفوقه في القراءات، والعلل اللغوية والصرفية، والعبارات المؤلفة.

كتاب ابن الدهان

(٤٩٤ - ٥٦٩)

أعلن ابن الدهان (سعید بن المبارک) فی مقدمة أضداده أنه نظر في كتب السابقين عليه، فوجد فيها اختلاً: إذ يذكرون ما يجب عليهم حذفه، ويتركون ما يجب عليهم ذكره، ووجدها مشحونة بالشواهد. فاستهدف أن يخرج مختصرا حاويا للأضداد مجردة عن كل شيء. فهدفه الجمع والاختصار. ثم رد على من أنكر الأضداد. واتبع ابن الدهان ما فعله أبو الطيب فی ترتيب أضداده، فلم يراع فيها غير الحرف الأصلی الأول وأهمل بقية الحروف.

ولا يزيد الكتاب عن قائمة تورد اللفظ الفد يليه معنياه. وعلق من وقت آخر على بعض الأضداد بعبارة " وفيه نظر" دالة على شكه فيها. وطبعى أن الكتاب حوى الأنواع المتعددة من الأضداد، بسبب اعتماد المؤلف على الكتب السابقة، التي أشار منها إلى كتب الأصمى والفراء وقطرب وابن السكين وثعلب والسجستانى وابن الأنبارى.

وأمثل لنهج الكتاب بما يلى:

المأتم : النساء يجتمعن في الحزن، وفي الفرح، وفيه نظر.

إذ : للماضي والمستقبل، وفيه نظر.

إذا : للماضي والمستقبل، وفيه نظر.

الأمم والأمم: الحقير والعظيم.

الأشرة: الأشرة والمؤشرة".

كتاب الصغاني

(٥٧٧ - ٦٥٠)

في أوائل القرن السابع، أخرج الحسن بن محمد الصغاني كتابا في الأضداد، وصل إلينا بتحقيق الأستاذ الدكتور هافنر Dr August Haffner ويفتتح الكتاب بعبارة التي يبدو أن الصغاني كان يفتح بها كتبه جميرا مع البسمة والحمد، والتي تدل على اعتقاده في المسجد الحرام..

وصرح المؤلف في مقدمته بأنه قرأ جميع كتب الأصداد، وذكر ما فيها، مع تحرى الاختصار والترتيب على حروف الألوفاء.

ولم أعنّ قبل الصفاني على كتاب في الأضداد مرتباً على الحروف في جميع ألفاظه، فلعله أول من فعل ذلك. وكان ينظر في ترتيبه هذا إلى أوائل الحروف، فحررها الثانية، فالثالثة فالرابعة أي الترتيب الحديث المعروف لنا، مع تقديم الواو على الهاء. وكان لا يعتمد في ترتيب الألفاظ إلا على حروفها الأصلية. أما الزائدة فلا اعتبار لها عنده. ويبدو من عباراته الأخيرة أنه تحري الجمع وتدوين ما وضعه السابقون في كتبهم بدون تمحيص أو نقد، فهو لا يقبل المرضي وحده، ويحذف المشكوك فيه، بل يقبلهما معاً. وقد أشار إلى ذلك مرة ثانية في خاتمة كتابه القصيرة التي قال فيها: "آخر كتاب الأضداد، والله الحمد والمنة. وفيه كلمات ليست هي عندي من الأضداد، ولكنني قفوت فيه آثاراً من سبقني إلى جمعها مثل ابن الأنباري وغيره، حذار أن يقال: أهمل شيئاً مما أثبتوه، فليتمهد العذر العاشرُ عليها، وصلي الله على سيدنا محمد وآلـه وصحبه كثيراً.

وحين ندرس الكتاب لنرى مقدار وفائه بوعوده نراه في الخطوة الأولى جمع ٣٣٧ ضداً، ولكنه لم يذكر كل ما في أضداد قطرب وابن السكيت وأبي حاتم وابن الأنباري. فقد حذف من الأول حوالي ٦٧ ضداً، ومن الثانية حوالي ١٠ ضداد، ومن الثالثة حوالي ٥٥، ومن الرابعة حوالي ٤٠ ضداً. وأتى في مقابلها بقريب من ٧٥ ضداً، ليست في هذه الكتب الثلاثة. ولا يقوم هذا الحذف على أساس الشك والنقد، إذ لم يحاول المؤلف ذلك بتصريره. أضف إلى ذلك أن كثيراً مما حذفه رواه غير واحد من مؤلفي الأضداد (٢٠، ٢٢٥، ٢١٧، ٢٢٦، ١٩٣، ٢٠٥، ٦٠، ٢١٩، ١٢٧، ٢١٠، ١٨٥، ٨٥، ٢١٤، ٢١٨، ٢١)، ٢١)، ٢٤)، ولكن تجب الإشارة إلى أن كثيراً مما حذفه خاطئ (٢٣١، ١٨٠، ١٦٦، ٢٤)، ٢٨٦، ٢٥٥، ١٠٩) أو مشـ كوك فيه (٢٥٩، ٢٤٦، ٢٤٢، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٠، ٢٤٤، ٢٦٦، ١١٨، ١٧٥، ١٧٥، ٢٥٢، ٢٦٥، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٥٧، ٢٤٢، ٢٧١) أو انـ رد بـ

قائلوه (١٦، ١٠٠، ١٠٥، ٩٦، ١٧) وأكثر ما حذفه من أضداد ابن الأنباري، أو ينطوي تحت صيغ فعل (٦٠، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥) أو فعل (٢٠٣، ٢٠٤)، أو افعل (١٧٥).

أما المنهج الذي سار عليه فغاية في البساطة: إيراد اللفظ بمعنىيه المتضادين. ولا عنایة بما بعد لك. فلا ذكر للغويين الذين يأخذ عنهم إلا قليلاً (٤٩٠، ٦٨٨، ٧٠٦) ولا ذكر لشواهد، ولا لمشتقات ولا لمعان آخرى للأضداد، ولا لفوائد وزيادات وأحكام وقواعد. فالكتاب يمكن تسميته "متن الأضداد". وهك بعض الأمثلة:

"الأبض: السكون والحركة.

الأبل: الرطب والبيس.

المأتم: النساء المجتمعات على الحزن وعلى الفرح.

الإرارة: الحفرة التي تحفر للنار، والنار نفسها أيضاً.

الأزر: القوة والضعف.

أسد: إذا جزع وجبن، وإذا جسر كالأسد.

أفدي: إذا أسرع وإذا أبطأ... إلى آخر الكتاب.

ولكننا نأخذ عليه اضطراب ترتيب بعض الألفاظ عنده. فقد قدم "أون" على "أور" و "تصدق" على "صامت" و "قانص" - قنيص - قانع قنوع على "قمنو" والعكس أصح. كما قدم "ناء" والأصح وضعها في النون مع الواو.

كتاب عبد الله بن محمد

تقنی دار الكتب المصرية رسالة صغيرة جداً في الأضداد عنوانها: "ذكر بعض الأضداد التي ذكرت في القاموس" جمع من يسمى "السيد عبد الله بن محمد..." تحت رقم ٢٤١ مجاميع وهي ورقات، ناقصة من آخرها. إذ وقفت في أثناء مادة "الثتین".

و واضح من عنوانها أن المؤلف جمع ما فيها من أضداد من القاموس المحيط للفiroزآبادى ، إذ يبدو أنه فى أثناء اطلاعه كان يدون كل لفظ من الأضداد يعثر عليه . ولم يختار المؤلف الأضداد التى نبه عليها الفiroزآبادى وحدها ، بل اختار أيضاً الألفاظ التى روى لها معندين متصادين دون تنبئه على أنها من الأضداد . ولم يغير المؤلف فى ترتيب الألفاظ التى اختارها من القاموس ، فبقيت على ترتيبها فيه ، أى على الحرف الأصلى الأخير أولاً ، فالحرف الأصلى الأول ثانياً ، حروف الوسط الأصول مرتبة .

وار المؤلف أيضاً على نهج القاموس فى العناية بالتفسير وحده ، وحذف الشواهد . فكان يورد اللفظ ثم معنiente المتصادين . وكان فى غالب الأحيان يحافظ على نص القاموس أيضاً . وهذه بعض الأمثلة من باب الهمزة منه ، يؤكد ما سبق من أقوال : " ثأثا الإبل : عطشها وأرواها . وثأت : عطشت ورويت . جفا الباب : أغلقه وفتحه كأجفاه . خجيء : استحيا وتكلم بالفحش . وتأدا الشيء : حركه وسكنه . داراته : دافعته ولا ينته . رقا بينهم ، أفسد وأصلاح . القرء : الحيض والطهر . ناء بالحمل : نهض متقلماً ، وأنقل فسقط . وراء : خلف وقدام ." .

كتاب محمد المدى

(١٢٠٠)

تقنى المكتبة السليمانية بالاستانة رسالة أخرى فى الأضداد للشيخ محمد ابن محمود المدى ، تماثل الرسالة السابقة أو تقاد ، تحت رقم ١٠٤١ . وليس للرسالة مقدمة تبين هدفها ولا منهاجاً ، ولكن لها خاتمة أخذ جزءاً منها من المزهر للسيوطى ، ومن أضداد ابن الأنبارى . وصرح فيها : " وقد تتبعك القاموس وغيره من كتب اللغة ، واستخرجت ما صادفت ، ولم أدع الإحاطة ." .

وعند مقارنة مادة هذه الرسالة بمادة الرسالة السابقة لا نجد بينهما فرقاً يذكر ، لاعتمادهما الرئيسي على القاموس المحيط فى الأضداد ، وترتيبها وتفسيرها ، ومثال ذلك قوله :

ثأثاً الإبلَ: أرواحها وعطشها ضد. وثأثات الإبلُ: عطشت ورويت ضد. جفَّا
الباب: أغلقه كأجفاه وفتحه ضد. داراته: داريته ودافعته ولا ينته ضد. رقا
بينهم رقا: أفسد وأصلاح ضد. القرء وبضم: الحيض والطهر ضد".

دورق الأنداد للأبياري وشروحه

(١٣٠٥)

وفي أوائل العصر الحديث شارك الشعر في حركة الأضداد، فألفت فيها الرسائل المنظومة. ووصل إلينا من هذه الحركة رسالتان. أولاهما المسماة "دورق الأنداد في نظم أسماء الأضداد" للسيد عبد الهادي نجا الإبياري المتوفى عام ١٣٠٥هـ. وقد ألفه قريباً من عام ١٢٩٧، إذ تمت النسخة الثانية منه على يد الناظم في ضحوة يوم الثلاثاء تاسع شوال من ذلك العام، كما تصرح نسخة دار الكتب المصرية، التي تحت رقم ٨٤٤ لغة.

والسبب الذي دفع الإبياري إلى تأليف نظمه إعانته الأدباء الذين يرمون إلى التأنيق بالجناس والتورية والمحسنات. وأما المراجع التي اعتمد عليها فالقاموس المحيط للفيروزآبادي وشروحه، قال الناظم في مقدمة قصيده:

وقد تيسّر لي في جمعها جُملٌ تجمّل المجتنى من روضها كَلِما
كل الذي ذكر القاموس جُثُّ به إلا الذي بصرى قد زاغ منه وما
وزدت أشياء من شراحة وسواها، هكذا منه، لكن بالذى فهمها
حتى ظنت بـأن لم يبق قـط من الـ أضداد شـئ، ولكن يا أخى رـيمـا

وشرح لنا الناظم منهجه في المقدمة أيضاً، فعرفنا بأنه لم يلتزم الألفاظ الواضح تضاد معانيها وحدها، بل ذكر ما أورده غيره ولو كان فيه تجوز وتوسيع، وإن نقهـ في أحيـانـ أخرىـ، قالـ:

وربـما كانـ فـي بعضـ الذـى ذـكرـواـ تـسامـحـ بـعمـومـ أوـ بماـ لـزمـاـ
فـأقتـفىـ إـثرـهـ طـورـاـ، وـأـونـةـ أـبـدىـ الذـى يـترـاءـىـ فـيهـ لـلفـهـماـ

ولم يلتزم إيراد المعنيين المتضادين في كل لفظ من الأضداد، بل حذف أحيانا المعاني المعروفة المشهورة واكتفى بإيراد المعانى غير المعروفة، قال:

طوراً أجيء بكل المعنيين وطوا راً بالذى كان مجهولاً ومنبها
فبان تعددت الأضداد جئت بما يُعنى عن الضد من كلٍّ، ليَنْفِهَا

ويريد بالبيت الثاني - كما نص شارحه - : " إن كثرت الأضداد بأن كان اللفظ مشتركاً بين أربعة معانٍ مثلاً، كل معنيين منها متصادان، جئت من الأربعة مثلاً بما يُعنى عن الضد من كلٍّ منهما، وذلك أنني أذكر معنيين فقط: كلٍّ منهما محذوف الضد لينفهم المحذوف بالذكر".

وسار في ضبط ألفاظه على هدى القاموس المحيط، قال:

ينبئك قاموسها بالاصطلاح لها إذ منه مرجانها وأنثولؤ انتظاماً
ما كان مهملاً أو مفتوحاً أوله قد سكنوا مؤذن بالضبط للفهم
فيإن ضرورة شعر قد دعت لسوى هذا، أشرت إليه خوفاً أن تهمنا
وأتابع ترتيب الفيروزآبادى وتقسيمه لقاموسه، فالكتاب مقسم إلى أبواب
بحسب الحرف الأخير للكلمات التي فيها. وترتبت الكلمات في داخل هذه
الأبواب بحسب حروفها الأولى فالوسطى. ولكن الشعر أرغمه أحياناً على
الإخلال بهذا الترتيب في داخل الأبواب لا بين الأبواب. أعني الإخلال في
ترتيب الحروف الأولى، أو الحروف الوسطى، أما الحروف الأخيرة فلا.

وهاك قدراً مما قاله الناظم في "باب الهمزة" لتبريز معالم منهجه:

بغرة الشهـر فـسـرـ السـبـراءـ كـذـاـ بـالـأـنـسـ فـسـرـ بـسـاءـ وـاـكـسـرـنـ لـهـماـ
شـمـ الـبـلـاءـ لـنـحـةـ أـتـيـ وـلـمـ حـنـةـ، كـمـ جـاءـ فـيـ الـقـرـآنـ مـنـهـماـ
ثـائـاتـ إـبـلـىـ: أـىـ أـرـوـيـتـهـاـ، وـكـذـاـ ثـائـاتـ هـىـ: أـىـ أـضـحـتـ ذـوـاتـ ظـمـاـ
وـالـجـنـدـاءـ بـسـؤـالـ فـسـرـواـ وـعـطـاـ كـذـاـ الجـداءـ، قـالـهـ القـالـ عـنـ الـعـلـمـاـ
وـأـجـفـأـ السـبـابـ: أـغـلـقـهـ، وـدـأـدـهـ معـناـهـ حـرـكـ، وـالـتـسـكـينـ قـدـ فـهـماـ
دـأـرـاتـ خـصـمـىـ - مـهـمـوزـاـ، كـذـاـ بـيـاـ - دـافـعـتـهـ، وـكـذـاـ لـاـيـنـتـهـ كـرـمـاـ

وقام المؤلف نفسه بشرح قصيده فى كتاب سماه "الرونق على الدورق" أكثر فيه وأطال واستطرد. ولكنه - فيما يبدو - لم يتمه، وإنما أعطانا وصفه أحمد بن أحمد بن إسماعيل الحلوانى، فى مقدمة شرحه للدورق. قال: "وكان - حفظه الله - قد ابتدأ شرحه الموسوم بالرونق على الدورق، لكنه طال وسار بل سال، فى رياض الأدب الغوال، عن يمين وشمال. فإنه التزم فيه تحف المناسبات الظرفية، وطرق الاستطرادات الشريفة، وحقق ودقق، ونمق وأنق، وحرر وحبر، ونضد ونضر، ونشر الدر والجوهر، فأكثر... فقد رأيت منه أربعة كراسيس، يبذل الأديب فى مثلها النفس والنفيس. ولكنه زهر فى الأكمام، وطفل لم يبلغ حد الفطام..".

ورجا المؤلف من الحلوانى أن يؤلف شرحا مختصرا على قصيده. فحقق الرجاء بكتابه الذى تحتفظ دار الكتب المصرية بمسودته تحت رقم ٨٤٤ لغة، بعنوان "الكأس المروق على الدورق"، وقد فرغ منها "يوم السبت الخامس والعشرين من صفر سنة اثنين وثلاثة مئة وألف من الهجرة الشريفة".

وحدد الحلوانى خطوات منهجه بقوله فى مقدمته: "فسّرعت فى الشرح وما أطيله، فالمقصود الدورق وهو سبيله. إلا أن ظفرت بشيء من الأضداد، فى باب من الأبواب، فإني أذكره تتميماً للمراد، فى خاتمة ذلك الباب. ولا ألتزم فى أخذه من نحو القاموس أو تاجه: أن تكون نصاً فى الصدية، سيراجع الدورق فى منهاجه من اعتبار العبارة الاشارية. ولا ألتزم أيضاً الاستقصاء، فإني إن رمته استعصى، كيف ولللغة بعيدة الساحل، مديبة المراحل؟... ولكن ما جاء عفواً أخذته صفوها. ثم لا تراني معاذ الله أعمد إلى مقام مشهور، مجته أسماع الجمهور، فأسود به وجه السطور، فذلك مما ينفر الطياع، ويکدر الأسماع. ويكون عاراً لا يمحوه اعتذار ولا استشفاع، اللهم إلا إن كان من الحقوق الواجبة، أو سيق لمناسبة، أو نكتة مناسبة، فالشيء بالشيء، والشمس بالفء، فهذا لا أتحماه، بل أحلى حماه، وأنقى أذاه، إلى ما ستراه، إن شاء

الله، من الإلاع، بما يسحر الأسماع، من تحقيقات شريفة، وتدقيقات ظريفة.. تراها مرة شرعية، وكرة أدبية. وطورا يمانية، وحيانا معدية... يرثا إليها الفقيه ومن حذا حذوه، واللغوى ومن نحا نحوه..”.

ودأب الرجل في هذا الشرح على معالجة نص الناظم نحوها وعروضا وتفسيرها تفسيرا كاملا، وتناول كل ما عن له من مشاكل في النص. فهو يقوم على طريقة المتون والشروح والحواشي التي كانت تسود العهود الأخيرة من تاريخنا. وصدر كل باب بكلمة عن عنوانه.

منبه الرقاد

تملك دار الكتب رسالة أخرى في نظم الأضداد، تحت رقم ٣٢٩ لغة، باسم ”منبه الرقاد في ذكر جملة من الأضداد“ لا يُعرف مؤلفها. وقد تم نسخها يوم الثلاثاء الموافق لآخر يوم من شهر رمضان سنة أربع وثلاثمائة وألف، كما في آخرها.

وتحتفل هذه القصيدة عن السابقة في عدة مظاهر، أولها أن هذه من المزدوج الذي يقْفَى شطراه وحدهما، وتحتفل القافية في الأبيات بعد ذلك. أما السابقة فكانت من بحر البسيط، والتزمت في رويها الميم المشبعة الفتحة. واتفق الاثنين في الابتداء بمقيدة شرح كل منها فيها منهجه. ولكن النهجين لا يتفقان تماما. فقد صرخ ناظم هذه القصيدة بعد الحمد والصلاحة بأن قصده بها علمي هو تنبيه الغافلين والجاهلين - ومن ثم اسمها - على حين كان مقصد الإبصارى أدبيا علميا كما رأينا. يقول ناظمنا:

وبعد فالقصد بهذا النظم تنبيه كل غافل وأمي

سميته منبه الرقاد في ذكر جملة من الأضداد

وأراد ناظمنا - كما أراد الإبیاری - الجمع. ورجع فی سبیله إلى القاموس
والصالح وكتب ابن جنی على حين رجع الإبیاری إلى القاموس وشروحه. يقول
الناظم فی المقدمة:

أحسب ما وجدت منها مع قصوره وغيبته عن فنها مع الحضور
وأحسب هنا بمعنى أعد، ويقول في الخاتمة:

معتمداً ضبطي على القاموس لأنني في الفن كالبابوس
وفي الصحاح جاعلاً وجئي وربما أخذت في ابن جني
وجعل من خطته ذكر المشتقات المرتبطة بالأضداد وخاصة المصادر
والصفات، على عكس الإبخاري يقول:

وَرِبِّهَا أُوْمَى لِلَاشْتَهَاقِيَّةِ يَدِ إِنْ كَانَ وَلِلِطَّلاقِ
 وَلِلْمَصَادِرِ فَأَضَبَطَ الْكَلْمَانِ الْمَنْبِهِمِ وَالْوَصْفِ مَعَ بَعْضِ الْلُّغَاتِ الْمَنْبِهِمِ
 وَخَصَصَ الْجَزْءُ الْآخِيرُ مِنْ قَصِيدَتِهِ لِلْأَلْفَاظِ الْمُتَمَاثِلَةِ - أَيِّ الْكَلْمَاتِ الْمُتَمَاثِلَةِ
 الْمَعْنَى مَعَ تَغْيِيرِ بَعْضِ حُرُوفِهَا بِالْإِبْدَالِ - وَبِالْمَقْلُوبَةِ، يَقُولُ:

وللمماثلين والمقلوب عونك يا مقلب القلوب
ولجأ في تقسيم قصيده إلى التقسيم الذي ارتضاه صاحب القاموس،
والأبياري. فالقصيدة مقسمة إلى أبواب بحسب الحرف الأخير من الأضداد التي
تحتوي عليها كل باب، والألفاظ ترتب في داخل الأبواب بحسب حروفها
الأولى، وأواسطها. ولكن الترتيب كثيراً ما أفلت منه في، داخل، الأبواب.

وختم القصيدة بخاتمة أشارت إلى انتهاء ما يريد نظمه، وأشياء من منهجه، والدعاء إلى الله أن يغفر ذنبه، والصلوة على الرسول وآلله وصحابه والتابعين.

وهذا باب الهمزة منه، يمثل تناوله ونظمه:

ثائداً إذا إبأه : أرواهما
 وثائث هى : إذا ما رويت
 وجفأ السباب : إذا ما أغلقه
 دارأت ذا : دفعته لشارة
 رقا : أفسد وأصلاح، خذ
 والمصدر الرقوء، والرقة انبذ
 يكون للحيض وطهر ثبتا
 فعجز الحال به بين الملا
 ثم الوراء بهمز لا اعتلال يكُون خلف وأمام تالي
 عكس الذى توهّم الإمام الجوهرى العالم الهمام

ويتبَّع من هذه الأبيات أن الناظم خالف الإبياري في عدة مظاهر: أهمها التزامه ذكر المعنيين المتضادين في كل لفظ، عدم التزام قافية واحدة في جميع الأبيات، ثالثها الإشارة إلى المشتقات مثل مصدر الرقوء، رابعها الضبط واللغات في القرء، خامسها نقد الجوهرى في "وراء" إذ جعلها مع المقتل وأصلها المهن، وقد أخذ هذا النقد من الفيروزآبادى، سادسها أنه يترك بعض الأضداد التي ذكرها الإبياري، أى عنابة الأخير باستقصاء الأضداد أشد من عنابة صاحب "المنبه". ومن أهم أوجه الخلاف أيضاً شعور المرء - بـأن قصيدة صاحب "المنبه" أشد سلاسة، وأعظم وضوها، وأقل تكلاً من قصيدة الإبياري.

وهناك أوجه خلاف أخرى لم تظهر في الأبيات السابقة ولكنها ظاهرة في القصيدة كلها، أهمها اهتمام صاحب "المنبه" بذكر المعانى التي لا تدخل في المعنيين المتضادين للأضداد مثل قوله:

الأزر للضعف والقوّة قل وللإحاطة وللظهور نقل

فمعانى الشطر الثانى لا تدخل فى الأضداد، قوله:

وبتر الرجل : أعطى ومنع كذا إذا صلى الصحن حين طلع

فصلة الصحن ليست من المعنيين المتضادين، وكذلك قوله:

والشمع - بالكسر: قبال النعل ولقليل المال ثم الجل
فتشمع النعل ليس من الأضداد. وأمثال ذلك كثيرة، ولم يعن الإبخارى بها.
ويعيّب هذه القصيدة أمران: قلة الأضداد فيها عمما في الدورق، وكثرة
الاضطراب في الترتيب، كما يظهر في باب الباء، والحاء والدال، والراء،
والسين، والضاد، والعين وغيرها.

مُسْوَرَاتُ
جُنُبُ الرَّحْمَةِ الْبَخْرَى
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَرْدَوْسَ
www.moswarat.com

الفصل الرابع

أصول عن الأضداد

لم يقصر لغويو العرب جهودهم على تأليف كتب مستقلة بل عقدوا أيضاً أبواباً للأضداد من كتبهم الجامعة. ومن الطبيعي إننا لا نستطيع أن نغفل أو نحط من هذه الجهود، وإن كانت بحكم وضعها أقل شأناً من الكتب المستقلة.

وقد وصلت إلينا خمس مجموعات تحتوى على أبواب مخصصة للأضداد، وهي بترتيب ظهورها: الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى بين عامي ٢٢٣ - ٢٣٠، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٢٧٠هـ، وسر العربية لعبد الملك ابن محمد الشعالي المتوفى عام ٤٢٩، والمحصص لابن سيده المتوفى عام ٤٥٨، والمزهر للسيوطى المتوفى عام ٩١١هـ.

الغريب المصنف

أما أبو عبيد القاسم بن سلام (١٥٧ - ٢٢٤) فأعتمد في "باب الأضداد" من غريبه على أستاذه "أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمى، وأبي محمد البزيدي، والكسائي" (١) والثلاثة الأول خاصة. وأورد في هذا الباب ٤١ ضداً، كلها موجود في الكتب المستقلة بالأضداد. ولما كان اعتماده على أستاذته، كان يروي عنهم مباشرة، فصدر الباب بعبارة: "سمعت أبا زيد يقول". وأنواع الأضداد عنده قليلة، تتالف من الأضداد الحقيقية، وأضداد التفاؤل، واللغات، والقلب، وصيغة أ فعل.

وسار المؤلف على خطوة إيراد اللفظ، ثم معنييه، ثم شواهده إن وجدت، ونسبة كل منها إلى قائله، وهو في أغلب المواد قريب من أضداد ابن السكين متفق معها. قال مثلاً: "قال أبو زيد: طلعت على القوم أطلع طلوعاً: إذا أقبلت إليهم حتى يرونك. وقال: لقت الشيء المقه لهما: إذا كتبته في لغة بنى عقيل،

(١) البغية ٣٧٦.

وسائل قيس يقولون: لقته: محنته". وقال ابن السكيب^(١): قال أبو زيد: يقال: طلعت على القوم أطلع طلوعا: إذا غبت عنهم حتى لا يرون، وطلعت عليهم: إذا أقبلت إليهم حتى يرون. ويقال: لقت الشيء لقا: إذا كتبته في لغة عقيل، وسائل العرب يقولون: لقته: محنته".

ولكنه كان يميل إلى الاختصار، فاختصر عبارة ابن السكيب، كما نرى في قوله: "فرع الرجل في الجبل: صعد، وفرع: انحدر، وقال معن بن أوس:

فساروا، فأما جل حبي ففرعوا جميعا، وأما حى دعد فصعدوا

ويروى: فأفرعوا، وأفرع في الحالين جميعا". وقال ابن السكيب^(٢): "فرع الرجل: أصعد، وفرع: انحدر، قال معن بن أوس:

فساروا: فأما جل حبي ففرعوا جميعا، وأما حى دعد فصعدا

ويروى: فأصعدا. ويروى: فأفرعوا. وقد أفرع الرجل: إذا انحدر من الجبل، وأفرع: إذا صعد، قال الشماخ:

فإن كرهت هجائى فاجتنب سخطى لا يدركك إفراوى وتصعىدى

وقال رجل من العbellات من بنى أمية:

إنى أمرؤ من يمان حين تنسبنى وفي أمية إفراوى وتصعىدى

الرواية: وتصوبي". فحذف ما أورده في "أفرع" حتى التبس قوله بعض الشيء، وحذف ما بعدها من شواهد. وكثيرا ما كان يحذفها اختصارا.

ويرغم هذا الاختصار، كان يزيد أحيانا على ما في أضداد ابن السكيب، مثل قوله: "قال أبو زيد: السدفة في لغة بنى تميم: الظلمة، والسدفة، في لغة قيس: الضوء. وكذلك قال أبو محمد اليزيدي، وأنشد للعجب:

(١) ٣٢٣ — ٤

(٢) ٣١٣ .

”وأقطع الليل إذا ما أسفًا“

أى أظلم. وبعضاهم يجعل السدفة اختلاط الفساد والظلمة مثل ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار”. ولم ي BRO ابن السكين^(١) ولا أبو حاتم^(٢) ولا ابن الأنباري^(٣) العبرة الأخيرة.

ولم يمنعه الاختصار من شرح شواهده، والالتفات إلى ما فيها من رواية. وكان يتفق مع ابن السكين في أكثر الشرح مع اختصاره.. مثال ذلك في قوله: ”قال الأصمى: شعبت الشيء أصلحته، وشعبته: شفقتها. قال: والشعوب منه، وهي المنية لأنها تفرق. وأنشدا لعلى بن غدير الغنوبي:

إذا رأيت المرء يشعب أمره شعب العصا ويلام في العصيان
فاعمد لما تعلو فمالك بالذى لا تستطيم من الأمر يدان
قوله: يشعب أمره: يعني يفرقه ويشتته. قوله: لما تعلو، يقول: تكلف من
الأمور ما تقهره وتطيقه”. وشرح ابن السكين أو في من ذلك، إذ قال^(٤):
” قوله: يشعب أمره: يفرقه. يقال: شعبت أهواهم: أى تفرقت. قوله: لما
تعلو: يعني تكلف من الأمر ما تطيقه وتقهره، ويقال: هو عال لذلك الأمر: أى
ضابط له قاهر”.

وتأتي مزايا هذا الباب من الأصداد من أنه يصح بعض نقول ابن السكين،
كما فعل في (لق) إذ نسب معنى (محا) إلى قيس، موافقا بذلك أبا حاتم^(٥) و ابن
الأنباري^(٦) ، ومخالفا قول ابن السكين^(٧).

-
- (١) .٣١٦ ، ٤٣
 - (٢) .١١٤٤
 - (٣) .٦٤٥
 - (٤) .٢٧٧
 - (٥) .١٣٧٢
 - (٦) .١٣٣
 - (٧) .٣٢٤ ، ٥٠

ويمتاز أيضاً بأنه ينسب كثيراً من الأضداد التي أهملها ابن السكيت وأبو حاتم إلى أصحابها الذين قالوها، مثل أفد وأودع والمشيخ وصارخ وهاجد وصريم وبثر وظن ووراء وغيرها.

ومن الطبيعي أن نضع في مزاياه زياداته في تضاعيف الشرح، والخطة التي اتبعها في علاج الأضداد، وجعلته لا يعني إلا بما اتصل بها، ويحذف ما عدا ذلك، ويقلل الشواهد، حتى صار الباب في مرحلة متوسطة بين كتاب ابن السكيت وأبي حاتم وابن الأنباري الخاصة بالشواهد والمعلومات، وبين كتاب الصغاني الذي حذف الشواهد جميعها.

ولكننا نأخذ عليه تكرار مادة "وراء" وتبعاً لها مادة "دون" مرتين: أولاهما في منتصف الباب عن أبي عبيدة. ولن نعتذر عنه باختلاف الرواى لأنه كان يستطيع التنبئ إلى ذلك في الموضوع الأول، ويستغنى عن التكرار.. والمأخذ الثاني عليه إيراده بعض الأضداد التي نقدتها المؤلفون، مثل خنزيد وأسر، اللذين أوردهما أبو عبيدة، ونقدهما أبو حاتم، ونقل النقد أيضاً ابن الأنباري.

أدب الكاتب

وأفرد ابن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦) ببابا صغيراً من أدب الكاتب، "للمتضادين باسم واحد"^(١) أورد فيه ٢٧ ضداً. ونهج على أن يقدم اللفظ المراد ثم معنويه المتضادين. واكتفى بذلك كثيراً، وفي مرات أخرى أورد شاهداً من الشعر، وكثيراً ما اكتفى بشطر واحد من الشاهد. ونسب في أحد الأضداد قوله لأبي عبيدة، وآخر للفراء. وأورد في أحد الأضداد أيضاً قوله يبطل التضاد أخذه من أبي عبيد وإن لم ينبه إلى ذلك..

وأمثل له بقوله: "الجون: الأسود، وهو الأبيض، قال الشاعر:

يعنى الشمس.

والصرىم الليل، والصرىم الصبح.

والسدفة الظلمة، والسدفة الضوء، وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة كوقت ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار..

والجلل الشيء الكبير، والجلل الشيء الصغير".

سر العربية

وأفرد الثعالبي (عبد الملك بن محمد - ٣٥٠ - ٤٢٩) في كتابه "سر العربية في مجرى كلام العرب وسننها والاستشهاد بالقرآن على أكثرها" فصلاً خاصاً بالأضداد، سماه "فصل في تسمية المتضادين باسم واحد"^(١).

وهذا الفصل قصير جداً كحقيقة فصول الكتاب، يحتوى على ثمانية أضداد فحسب. نهج المؤلف في معالجتها، على أن يذكر الكلمة، ثم معنیها. قال مثلاً: "الجون للأبيض والأسود، والقرء للأظهار والحيضن، والصرىم للليل والصبح.." واستشهد على ضدين فقط، أحدهما ببيت من الشعر، والثانى بآية من القرآن: قال: الخيولة للشك واليقين. قال أبو ذؤيب:

فبقيت بهم بعيش ناصب وحال أنى لاحق مستتبع

أى وأتيقن. والند المثل والضد، وفي القرآن: (وتجعلون لله أندادا) على المعنيين"، واضح من هذه الخطة أن المؤلف لا يريد إلا أن يأتي ببعض الأمثلة على الأضداد في اللغة، إذ هي في رأيه "من سنن العرب المشهورة" كما قال في أول فصل الأضداد. فالاضداد عنده ليست مسألة أو مشكلة علمية تبحث، بل مسألة في البحث منها، فهو يشير إليها فقط، ويمثل لها.

(١) ٥٦٥٢.

ونستطيع أن ندخل من كتابه ثلاثة فصول أخرى، لأن مؤلفي العرب القدامى اعتبروا أمثالها من الأضداد، وهى "فصل فى المفعول يأتى بلفظ الفاعل" و"فصل فى الفاعل يأتى بلفظ المفعول"^(١). و"فصل فى المدح يراد به الذم فيجرى مجرى التهكم والهزل". ويحتوى الفصل الأول على سبع كلمات. ودرج فيه على ذكر الكلمة فى عبارة، ثم يفسرها باسم المفعول. قال "تقول العرب: سر كاتم: أى مكتوم. ومكان عامر: أى معمور". ولم يورد الألفاظ الباقية فى عبارات، بل فى آيات قرآنية، والأخيرة منها فى بيت الشعر، وفسرها كالكلمات الأولى. قال: "وفى القرآن لا عاصم اليموم من أمر الله" أى لا معصوم. وقال تعالى: (خُلِقَ مِنْ مَاءِ دَافِقٍ) أى مدفوق. وقال تعالى" (عيشة راضية) أى مرضية، وقال الله سبحانه: (حرماً آمنا) أى مأمونا. وقال جرير:

إن البلية من تملُّ كلامه فانقع فؤادك من حديث الوامق
أى من حديث الموموق".

ويحتوى الفصل الثانى على لفظين، ذكرهما المؤلف فى آيتين، وفسرهما باسم الفاعل قال: قال تعالى: "(إِنَّهُ كَانَ وَعْدَهُ مُأْتِيَا) أى آتيا. وكما قال جل جلاله: (حجاباً مسْتَوراً) أى ساترا".

ويحتوى الفصل الثالث على أربع عبارات، تجرى مجرى الاستهزء فى كتب الأضداد، والأخيرتان منها آيتان قرآنيتان. ولم يعلق المؤلف على الأقوال أو الآيات، ولم يفسرها لوضوح مقصده منها فى عنوان الفصل. قال: "العرب تفعل ذلك (يريد الاستهزء بالتضاد) فتقول للرجل تستجهله: يا عاقل. وللمرأة تستقبحها: يا قمر. وفي القرآن" (ذق إنك أنت العزيز الكريم). وقال عز ذكره: (إنك لأنك الحليم الرشيد)".

المخصص

وأفرد ابن سيده (علي بن إسماعيل ٣٩٨ - ٤٥٨) في كتابه "المخصص"^(١) بابا للأضداد سماه "كتاب الأضداد". وعد ابن سيده هذا الباب كتابا بالفعل، والأضداد مشكلة علمية جديرة بالبحث، فصدر الباب بمقدمة في بحثها. وتناول في هذه المقدمة تقسيم الكلام إلى مختلف ومتراافق ومشترك، وعلل كل قسم منها. ووضع الأضداد في المشترك، وبين أن أصل وجودها اللغات والمجاز، ورد على منكريها كما رد على منكري التراصف. وأقام كلامه هذا في المقدمة على ما قاله سيبويه في أول كتابه، وشرح أبي على الفارسي لهذه الأقوال.

وأورد ابن سيده في بابه حوالي مئة ضد، اعتمد في الشطر الأول منها على أبي عبيد، وفي الثاني على ابن السكيني، وأورد في الجزء الأخير منها أضدادا من مصادر متفرقة. ولذلك نرى الشطر الأول يسير متفقا مع ترتيب باب أضداد الغريب المصنف اتفاقا تماما، عدا مواضع متفرقة قليلة، زاد فيها ابن سيده مادة من مصدر آخر، أو اختزل الترتيب فيها. ونرى الشطر الثاني يسير متفقا مع ترتيب كتاب ابن السكيني تماما، مع حذف المواد التي سبق اقتباسها من أبي عبيد، إذا كان الاثنين اشتركا فيها.

وسار ابن سيده على النهج الذي سار عليه أبو عبيد إلا أنه مال إلى الاختصار أكثر منه. وتمثل هذا الاختصار في تغيير عبارته، وعبارة ابن السكيني، بما يضغطها ولا يخرجها عن معناها. نرى ذلك في قوله^(٢): "يقال لفت الشيء ألقه: كتبته، عقiliّة، ولقته محوته، قيسية".

ونرى ذلك في قوله^(٣): "المقوى: الذي لا زاد معه ولا مال له، والمقوى: المكث: يقال: أكثر من إتيان فلان فإنه مقو، والمقوى: الذي ظهره قوى".

(١) ٢٥٨ : ١٣ .

(٢) ٢٦ .

(٣) ٢٦٥ .

وتحذف في بعض الموضع عبارات ضرورية في المادة، مثل ذلك قوله^(١):
السدهة: إلى الإسفار" فاقتصر على العبارة الأخيرة من قول أبي عبيد، ولم يظهر وجه اعتباره المادة من الأضداد لما حذفه منها.

وتمثل الاختصار فيما حذفه من أشياء. فقد حذف أسماء اللغويين الذين رروا الأضداد وذكرهم أبو عبيد وابن السكيت، واكتفى بنسبتها إلى أبي عبيد وابن السكيت. وكان أبو عبيد خاصة يجب أن يشير إلى الأضداد التي اتفق فيها بعض اللغويين، فحذف ابن سيده كل ذلك.
وتحذف بعض الشواهد أيضاً.

أما الشواهد التي ذكرها فحذف كثيراً من أسماء قائلها، وكان أبو عبيد وابن السكيت يذكراً.

وآخر مظاهر الاختصار عدم تكريره اللفظ مع المعنيين المتضادين اكتفاء بذكره مرة واحدة في أول المادة، في بعض الأضداد، مثل: "شريت: بعث واشتريت... دحت الشيء دوحاً: جمعته وفرقته.

ولكن - برغم ميله إلى الاختصار - كان لا يحذف شرح الشاهد أو التعليق عليه، كما نرى في شري وشعب وجون وخروف والظن وغيرها. وكان في بعض الموضع يحذف الشاهد ويأتي باخر بدلاً منه، كما فعل في "سواء".

ويمتاز هذا الباب - إلى جانب الاختصار - بما أتي به من أضداد زائدة على ما في كتب ابن السكيت وأبي حاتم وابن الأنباري. فقد رجع - للمرة الأولى في تاريخ الأضداد - إلى معاجم اللغة الكبيرة، كجمهرة ابن دريد (دوخ والعكوك وخفق وغيرها) والعين للخليل (الحصباء والزاهق) ورجع إلى علماء لم يؤلفوا في الأضداد، ولكن التقىوا منها أشياء كأبي حنيفة الدينوري (الزاهق) أو ألفوا منها، ولكن روى عنهم أضداداً ليست في كتبهم كابن السكيت (الحرج). ولا يختلف علاجه لهذه الأضداد الزائدة عن علاجه لأضداد أبي عبيد وابن

السكيت، غير أنه خمصن لها الجزء الأخير من بابه، وإن تناثر منها شيء في داخل كلامه المقتبس عن أبي عبيد وابن السكيت..

ولم يزد في الأضداد وحدها، بل زاد أحياناً في الشرح، مثل ما في (أودع)، وأحياناً بإيراد بعض المشتقات التي لم يوردها سابقاً، مثل ما في (المشيخ)، وبعض الزيادات الأخرى التي نرى أمثلتها في نهل، وشري، ومثل، وظن، وسوء، وخشب وغيرها. وكان في بعض الأحيان أو أكثرها ينسب هذه الزيادات إلى أصحابها.

وفي آخر الباب جمع ابن سيده بعض الألفاظ، وجعل عنوانها "ما هو في طريق الضد". وهو فصل شبيه بالقريب من الأضداد أو ما يجري مجريها، مما رأيناه في كتب الأضداد. وأورد فيه بعض الألفاظ التي تختلف معانيها اختلافاً يكاد يكون متضاداً، مثل قوله: "سنح عليه الشيء يسنح سنحه: سهل، وسنحت بالرجل: أحرجته". وروى أحد هذه الألفاظ عن ابن السكيت (وليس في أضداده) وأحددها عن صاحب العين، وأحددها عن أبي زيد والخليل معاً. ويحتوى الفصل على أربعة ألفاظ فقط.

وخلاصة القول إن هذا الباب من المخصص جديراً باسم "كتاب الأضداد" الذي أطلقه عليه مؤلفه فهو لا يقل عن الكتب المستقلة في شيء - لا في مقدمة تبحث المشكلة، ولا عدد الأضداد أو علاجها أو شواهدها، أو ما إلى ذلك. بل ماثلها في العناية بما يجري مجريها أيضاً. ولكنه من الكتب التي تميّل إلى الاختصار، فتركز اهتمامها بالأضداد، وما يوضح تضادها من شواهد وعلاج، فلا تكثر من الاستطراد، وتتناول الأمور النحوية واللغوية والمعانى الأخرى للأضداد، وما ماثل ذلك من أمور وجدناها في بعض الكتب المستقلة. فهو في مرحلة متوسطة بين هذه الكتب وبين كتاب الصغاني القاصر على متن الأضداد، أو هو بعبارة أدق، في مرحلة متوسطة بين باب الأضداد عند أبي عبيد وكتاب الصغاني من حيث التناول، ولكنه يفوق باب أبي عبيد من حيث عدد الأضداد

التي يحويها. وأدق وصف له أنه أعظم باب من مجموعة لغوية في عدد الأضداد، ومن أحسنها دقة تناول. ولا يعييه غير بعض ما أجراه من حذف شديد في بعض الأضداد القليلة حتى جعلها غير واضحة..

المزهر

وأفرد السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ٨٤٩ - ٩١١ فصلاً من كتابه "المزهر للأضداد" وعنوانه "النوع السادس والعشرون: معرفة الأضداد". وعالج السيوطي الأضداد علاج ابن سيده لها، أي عددها مشكلة لغوية تستحق البحث والنقاش. فقدم بين يدي فصله مقدمة تناولت تقسيم الكلام، وأقوال بعض اللغويين في ذلك وفي الأضداد بنوع خاص، والدفاع عنها، والرد على منكريها. واقتبس أقواله هذه من علماء لم نرهم في المخصص، مثل الكيا، وابن فارس، والمبرد. ثم انتقل من هذه المقدمة إلى الأضداد نفسها.

واعتمد السيوطي في الجزء الأول من أضداده على ما رواه أبو عبيد في الغريب المصنف، كما فعل ابن سيده. ولكنه حين انتهى من أضداد أبي عبيد لم يقتبس أضداد ابن السكيت مثله بل تتبع الأضداد في بعض المعاجم مثل جمهرة ابن دريد، وديوان الأدب للفارابي، والصحاح للجوهرى، والجمل لابن فارس والقاموس للفيروزآبادى، وكتب الأمالي والرسائل الخاصة مثل أمالي القالى، ومجاز الكلام وتصاريفه لشلوب، وأدب الكاتب لابن قتيبة، ونوادر ابن الأعرابى والمقصور والمددود للأندلسى، والمشاكهة للأزدى، والأفعال لابن القوطية، ويتبين من هذا أن السيوطي خالف القدماء في المراجع التي اعتمد عليها. فقد كانوا يستقون من كتب الأضداد نفسها، واستقى ابن سيده للمرة الأولى من بعض المعاجم. فلما جاء السيوطي أكثر من هذا الورد، وتسع فيه حتى صار الأصل عندـه.

ونهج السيوطي لنفسه أن يذكر اللفظ ومعنىيه المتضادين، وقد يكرر اللفظ مع كل معنى. ولا يعني إلا بما تعلق بالأضداد نفسها، أي يحذف الشواهد،

والشروح، والمشتقات وما إليها، فلا ذكر لها عنده، إلا في النادر جداً. فبابه من "متون الأضداد" أي من نوع كتاب الصفانى. يقول مثلاً^(١): "اجلعتُ الرجل: إذا اضطجع ساقطاً، واجلعتِ الإبل: إذا مضت جادة. وبعثتُ الشيءَ: إذا بعثته من غيرك، وبعثته: اشتريته. وشررتَ: بعثت واشتريت. وشعبتَ الشيءَ: أصلحته، وشعبته: شققته، وشعوب منه، وهي المنية لأنها تفرق. والهاجد: المصلى بالليل، والهاجد النائم".

ولجا في الأضداد التي نقلها عن أبي عبيد إلى ترتيبها على قائلها. فقد نثر أبو عبيد أضداد كل لغوى نثرا دون أن يجمعها في موضع واحد، فكانت عنده مختلطة بما يروي لغيره. فلما أدخلها السيوطى في فصله، فصل كل نوع على حدة، وقدم أضداد أبي زيد فالاصمعى فأبى عبيدة فالكسائى فالأموى، مما رواه غير واحد، فأضداد أبي عمرو، فالأخمر. وكان واجباً عليه تأخير الأضداد المهملة إلى ما بعد أضداد الأخمر. ومن الغريب أن "الأخمر" لا يرد له ذكر في فصل الأضداد من كتاب الغريب المصنف الموجود في أيديينا اليوم، وربما سقط الاسم من نسختنا، وكان في نسخة السيوطى. إذ إن هناك بعض الاختلاف بين النسختين، فبينما تنسب نسختنا "شعب" للأصمعى ينسبها السيوطى لأبى زيد، وسقط من نسختنا أحد معنئى "أشكى" المتضادين، وهو موجود عند السيوطى.

ولكن السيوطى عندما ترك أضداد أبي عبيد اضطراب، ولم يفلح في ترتيبها حتى على ترتيب الكتب التي أخذ منها، بل أورد ما وقع منها تحت نظره، ولو كان سبق ذكره. ولذلك تكررت عنده بعض المواد مرتين وأكثر، مثل "سوى" رواها عن أبي عبيد، وابن دريد، و"الغابر" رواها عن ابن دريد والجوهرى، و"نصل" عن الفارابى والجوهرى، وغيرها. فبلغت الأضداد عنده قريباً من مئة وعشرين، وهي في الحقيقة أقل من ذلك كثيراً.

وختم السيوطي فصله بفائدة ذكر فيها أسماء بعض من ألف في الأضداد،
ثم سرد أكثر مقدمة كتاب الأضداد لأبي بكر بن الأنباري.

وخلاصة القول في هذا الفصل إنه يضارع فصل ابن سيده، ولا يقلل من
 شأنه إلا استغناوه عن الشواهد، فهو من هذه الناحية يوضع مع كتاب
 الصغاني، غير أن هذا يفوقه في الترتيب والتنظيم وخلوه من التكرار.

الخاتمة

الأضداد ظاهرة غريبة.

فالذهن ينكرها للروهله الأولى، ويأبى أن يصدق وجود لفظ واحد يدل على معنى وضده. فالنطق العقلى يعرّف الضدين بأنهما الأمران اللذان لا يقعان على شيء واحد، وفي وقت واحد. ومن ثم كانت الألفاظ الأضداد غريبة في ماهيتها. وعلى هذا الأساس أنكرها من أنكرها. ولكن هذا الأساس لم يمنع أن يؤمن بها جماعات من القدماء، وقلة من المحدثين. وكانت الفتنة الأخيرة - أو أفراد منها - هي التي حاولت أن تعلل هذه الظاهرة الغريبة بالرجوع إلى التفكير البشري في فطرته وسذاجته، أو بالتأمل في مراحل معينة من التاريخ البشري أو التاريخ العربي القديم.

ولعل ظاهرة لغوية أخرى لم تقابل بمثل سوء الفهم الذي أحاطت به ظاهرة الأضداد. فمنذ عهد مبكر، اختلف اللغويون فيها، ولا زالوا مختلفين. فإذا تأملنا ما دار بينهم من نقاش وجدنا ألفاظهم وعباراتهم تتناقض وتتصادم، والمؤدى الأخير لما يقولون واحد. فهم يتجادلون حول تصورين لا تصور واحد، وفي مجالين لا مجال واحد. ولو تحدثوا عن تصور واحد، وفي داخل مجال واحد. لهداً كثير من الخصومة، وبطل كثير من الأدلة، وربما ضاع الخلاف.

فقد كان المنكرون للأضداد ينظرون في مجال ضيق لا يتجاوز أية لهجة قبلية على حدتها. ولما لم يعشروا على أضداد في داخل اللهجة الواحدة أنكروا الأضداد برمتها. وأبوا أن يسموا بالأضداد ما جاء دالاً على معانٍ متضادة في لهجات قبلية مختلفة، وإن ضممتها اللغة العربية بعد.

وقصر المنكرون تصورهم على الألفاظ في وضعها الأول. وأعلنوا أنهم لم يجدوا لفظاً واحداً وضعه العرب حين وضعوه دالاً على معنيين متضادين. أما إذا كان الاستعمال أو التبدلات اللغوية أو التغييرات الصرفية قد أدت بعد ذلك إلى

أن تزول الفوارق بين بعض الألفاظ ذات المعانى المضادة، فتبدو الآن فى صورة واحدة، ومتضادة المعنى، فليس ذلك من الأضداد عندهم.

ونستطيع أن نقول: إن كل لفظ توفر له سبب ما فادى به إلى الدلالة على معندين متضادين يأبى المنكرون أن يسموه ضدا، مهما كان هذا السبب: لهجات قبلىة، أو حذفا، أو تخفيفا أو إبدالا، أو إعلا، أو مجازا، أو تفاؤلا وتطييرا، أو ما شاكل ذلك من أمور. وإنما الضد عندهم يجب ألا يكون هناك سبب فى دلالته هذه، بل وضع أصلا لها.

أما المؤيدون للأضداد فوسعوا نظرتهم و مجالهم. نظروا إلى اللغة العربية فى شمولها وعمومها. فلفت نظرهم وجود هذه الفئة من الأضداد. ثم لم يعنوا بالبحث عن أسبابها أو - إن شدنا الدقة - لم تهتم الأسباب - فقد عرروا أسبابها الظاهرة. وأعلنوا أكثرهم أن كثيرا من الأضداد آتية من اللهجات القبلية، وكشفوا عن كثير من هذه الطائفة من الألفاظ. ولا خلاف بينهم وبين المنكرين غير أنهم ارتضوا تسمية هذه الألفاظ القبلية بالأضداد، ولم يرتفضا الآخرون.

كذلك لم يقصر المؤيدون نظرتهم على الألفاظ عند وضعها الأول، بل أغلقوا هذا الوضع عامدين إذ لا أهمية له عندهم. وأمعنوا النظر فى الألفاظ العربية التى يسمعونها، ويتحدثون بها، ويدونون ما يذكرون. فوجدوا فيها فئة من هذه الألفاظ، التقطوها ومنحوها اسم الأضداد، دون أن يأبهوا للأسباب التى أدت بها إلى ذلك، ودون أن ينكروا هذه الأسباب. بل لقد شارك بعضهم كقطرب فى الكشف عن بعضها كالتوسيع وما شاكله، لأن وجود سبب للتضاد لا يتنافى عندهم مع التسمية.

ولعل الإجابة عن الأسئلة التالية تزيل كل لبس أمام المتنازعين:

١ - هل توجد فى العربية الفصحى التى نعرفها اليوم ألفاظ ذات صورة واحدة، ومعندين متضادين؟ أعتقد أن أحدا لا يستطيع أن ينكر هذا الوجود.

٢- هل تعد هذه الألفاظ ظاهرة خاصة يجدر بها التسجيل بين الظواهر اللغوية؟ أعتقد أن أحدا لا ينكر هذا أيضا. وأضيف إلى ذلك أن هذه الظاهرة لا تنفرد بها اللغة العربية، بل توجد في بعض اللغات السامية كما كشف بعض المستشرقين، وفي بعض اللغات الأوروبية كما كشف الأستاذ عبد الفتاح بدوى، وإن فوجود الأضداد ليس مقصورة للغة العربية، كما ظن الشعوبيون قديما، وكما يفهم من أقوال بعض المستشرقين حديثا، مما كان واحدا من الدوافع - في اعتقادى - التي حملت عبد الفتاح بدوى على المغالاة في رفض الأضداد.

٣- هل تستحق هذه الظاهرة تسمية خاصة؟ أعتقد أن كل ظاهرة مهما كان شبيعها يجدر بها أن يكون لها اسم خاص. أما المؤيدون فقد سموها "الأضداد"، فإذا كان المنكرون يجدون لها تسمية أكثر ملاءمة، فأهلها بها.

٤- هل الأضداد بالشيوخ الذي صوره القدماء؟

واضح من الدراسة الماضية أن تصور الأضداد اختلف من وقت لآخر، ومن رجل إلى رجل، فصاق علينا واتسع آخر. فكان تصور الأضداد ضيق المجال في بادئ الأمر عند المحدثين فيها دون أن يحاولوا لها جمعا أو توسيعا. ولكن هذا التصور اتساعا غريبا عند أول مؤلف في الأضداد: قطرب، فشمل شتاتا غريبا من الألفاظ، مما يدل على أن قطرب لم يكن يحسن تصور الأضداد، ولا أحسن وضع الحواجز الفاصلة بينها وبين غيرها. واضطرب أكثر من جاء بعد قطرب إلى تضييق المجال الذي وسعه، ونفى كثير من الفئات والألفاظ التي أدخلوها في كتابه. فأخذ تصور الأضداد في الوضوح، وحدودها في البروز. ثم اتسع المجال مرة أخرى عند ابن الأنباري خاصة بما أدخل من أنواع جديدة من الأضداد. وإن فال المجال كان متغيرا عند القدماء، وما أظن إلا أنه كذلك عند المحدثين، وإن كان أضيق عندهم منه عند القدماء.

٥- هل نعد كل الأنواع التي اتفق عليها القدماء من الأضداد؟

أعتقد أن أحدا لا يجادل في أن ذلك مستحيل، وأن بعض ما عده القدماء من الأضداد لا يستحق هذه القسمية. وأضرب أمثلة لذلك بما يلى:

أ - ما اختلف في تفسيره من الآيات، والأشعار، والأقوال. فالاتفاق تام بين اللغويين أنه لا يوجد فيها لفظ ذو معنيين مترادفين، وإنما جاء التضاد من اختلاف الناس في فهم هذه العبارات في مجموعها. ومثال ذلك الآية التي أوردناها سابقا: (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه). فقد اختلف المفسرون فيما يتعلق به الجار والمجرى (من آل فرعون). فذهب بعضهم إلى أنه متعلق بمحذوف صفة لـ (رجل)، فصار القائل عندهم رجلاً مؤمناً، من أقرباء فرعون، يكتم إيمانه عن الناس جميعا. وذهب بعضهم إلى أنه متعلق بالفعل (يكتم) وأن الآية حدث فيها تقديم وتأخير، وأن الترتيب العادي لها: قال رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون، فصار القائل عندهم رجلاً مؤمناً، غير أنه يخفى هذا الإيمان عن آل فرعون. وليس هذا وأمثاله من الأضداد في شيء.

ب - ألفاظ وعبارات التفاؤل والتطيير والاستهزاء. فإننا يجب أن نعترف أن المتحدث قد يتكلم على واقع ذهني، يصدق أحياناً على الواقع الخارجي ولا يصدق أخرى. فالتحدث (المتفائل أو المتظين) يكره الواقع الخارجي، ويحاول أن يتجاهله، فيوفر لنفسه كل السبل التي تؤدي به إلى نسيانه. ومن أهمها عدم التحدث عنه أو إعطاؤه اسم آخر لا يدل عليه. وإذا فالمتفائل حين يسمى الملدوغ سليماً، والريض معافياً، لا يريد الصورة التي يكرهها، بل الصورة التي يحبها. فاللفظ إذن مستعمل في معناه الأصلي، وإن كان لا يتفق مع الواقع الخارجي. أضيف إلى ذلك أن المتحدث يريد أن يرسم في ذهن المستمع صورة متفائلة. فاللفظ لا يدل إلا على معناه الأصلي عند المتكلم والمستمع كليهما، وإن كان معناه ذهنياً لا واقع له في الخارج. لو لم يكن الأمر كذلك، لما كان هناك تفاؤل أو تطير أو استهزاء. وإن لم يتحقق هذا وأمثاله من الأضداد في شيء.

ج - ما وضع في الأضداد تعسفاً أو تكبراً، مثل الألفاظ التي تختلف معانيها دون أن تتضاد، والألفاظ التي تتضاد معانيها بسبب ما يتعلق بها من أدوات كرgeb عن وإلى، وانصرف عن وإلى، وغيرهما.

٦ - ما السبيل إلى معرفة اللفظ الجدير باسم الضد؟

أعتقد أن السبيل الوحيد إلى ذلك هو المعنى الذي يدل عليه اللفظ. وهنا أحترز فأقول المعنى الحق للفظ. وأعني بهذا الاحتراز أمثال هذه الألفاظ التي لم يحسن بعض اللغويين التنبه إلى معناها الحق، ونسبوا إليها معانٍ بدت متضادة. فالصريم هو الوقت المنقطع، أعني الوقت المنقطع من وقت آخر، كالليل ينقطع من النهار، والنهار ينقطع من الليل، وليس الصريم الليل خاصة ولا النهار خاصة. والدليل الجلي على ذلك أصل اللفظ، ومعناه، فأصله الصرم ومعناه القطع.

والسدفة ليست ظلمة حالكة ولا ضوءاً مشرقاً، بل هي الظلمة التي ينبعث فيها الضوء، أو الضوء الذي تشوبه الظلمة، هي اختلاط الظلمة بالضوء، سواء كان هذا عند دخول الليل أو انبلاج الصباح.

وأمثل ذلك كثيرة، فطن إليها بعض القدماء أنفسهم، كما فعلوا في الماتم والطرب وغيرهما. وليست هذه الألفاظ من الأضداد في شيء.

وإذن فما وجدنا معانيه تؤول إلى معنى واحد لا تضاد فيه يجب أن نخرجه من الأضداد. وما دل من الألفاظ على معنى واحد: سواء كان معنى خارجياً أو ذهنياً، يجب أن نخرجه من الأضداد.

وانما يجب أن يكون الضد لفظاً واحداً، ذا صورة واحدة، ومعنىين متضادين حقاً لم يمكن الجمع بينهما. تلك هي الصورة الصحيحة للأضداد، وذلك هو السبيل القويم إلى تطبيقها.

رَفِعٌ
جِبْلُ الْأَرْجَنْجِيَّ
الْمَسْكُونَ لِلَّهِ الْغَرَوْرَسِ
www.moswarat.com

المراجع المطبوعة

- ١ - الأصمى، أبو سعيد عبد الملك بن قريب : الأضداد، طبع بيروت ١٩١٣.
- ٢ - ابن الأبارى ، أبو بكر محمد بن القاسم: الأضداد، طبع الكويت ١٩٦٠.
- ٣ - الثعالبى: سر العربية فى مجاري كلام العرب وسنتها والاستشهاد بالقرآن على أكثرها، طبع المكتبة التجارية ١٩٣٨.
- ٤ - الخليل بن أحمد : العين، مصور بمكتبة المجمع العلمى العراقى ببغداد، وطبع ببغداد بدءاً من سنة ١٩٦٧.
- ٥ - ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: الجمهرة، طبع حيدر آباد بالهند.
- ٦ - ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك: الأضداد ، المطبعة الحيدرية بالنجف ١٣٧١ / ١٩٥٢ فى نفاث المخطوطات.
- ٧ - الرازى، أبو الحسن أحمد بن فارس: الصاحبى فى فقه اللغة و السنن العرب فى كلامها، طبع بيروت ١٩٦٤ - ١٣٨٣.
- ٨ - السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد: الأضداد، طبع بيروت ١٩١٣.
- ٩ - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، طبع بولاق ١٣١٦.
- ١٠ - ابن سيده: المخصص، المجلد ١٣ ، طبع بولاق.
- ١١ - السيوطي: المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.
- ١٢ - الصغانى، أبو الفضائل الحسن بن محمد: الأضداد - طبع بيروت ١٩١٣.
- ١٣ - أبو الطيب اللفوى الحلبي عبد الواحد بن على : الأضداد فى كلام العرب، طبع دمشق ١٣٨٢ - ١٩٦٣.
- ١٤ - عبد الفتاح بدوى : دائرة المعارك الإسلامية، مادة أضداد (الطبعة العربية).

- ١٥ - ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الديفوري : أدب الكاتب ، ط الرابعة - ١٣٨٢ / ١٩٦٣.
- ١٦ - قطرب، أبو علي محمد بن المستنير: الأضداد، في مجلة Islamica ، المجلد الخامس، سنة ١٩١٣ ، من ص ٢٤٧ إلى ٢٩٣ .
- ١٧ - المبرد : الكامل، طبع مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ١٨ - منصور فهمي: الأضداد، مجلة اللغة العربية (الملكي)، الجزء الثاني، صفر ١٣٥٤ - مايو ١٩٣٥ .

المخطوطة

- ١ - أحمد بن أحمد بن إسماعيل الحلواني: الكأس المروق، مخطوط بدار الكتب المصرية.
- ٢ - عبد الله بن محمد بن القاضي: منبه الرقاد في ذكر جملة من الأضداد، مخطوط بدار الكتب المصرية.
- ٣ - عبد الله بن نجا الإبياري: دورق الأنداد في نظم أسماء الأضداد، مخطوط بدار الكتب المصرية.
- ٤ - أبو عبيد القاسم بن سلام: الغريب المصنف. مصور بمكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- ٥ - محمد المدنى : الأضداد. المكتبة السليمانية بالآستانة، في مجموعة تحت رقم ١٠٤١ ، يبدأ الكتاب من وجه ورقة ٩٨ إلى وجه ورقة ١٠٣ .

المراجع الأجنبية

- 1- Abel: Über den gegensinn der Urworte, Leipzig 1884.
- 2 - Giese: Untersuchungen über die Addad auf Grund von Stellen aus alterarabischen Dichtern, Berlin 1894.
- 3 H. Hirchfeld: The Journal of Royal Asiatic Society, 1895.
- 4 Landau: Die Gegensinnigen Wörter in Alt-und Neuhebräischen, Berlin 1896.
- 5 Landberg, Le Conte de: La langue Arabe et ses dialects, Leide 1905.
- 6 Leguest: Etudes sur les formations des racines semitiques, paris 1858.
- 7 Noldeke: Wörter mit Gegensinn (Addad), Neue Beiträge zur Semitischen Sprachwissenschaft, Strassburg 1910
- 8 Th. M. Redslob: Die Arabischen Wörter mit entgegengesetzten Bedeutungen, Gottingen 1873.
- 9 Weil: Addad, in Encyclopedia of islam.

رَفِعٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَبُّكُمْ مَوَالِيْكُمْ

www.moswarat.com

رَفِعٌ

جَبْرِيلُ الرَّحْمَنِ الْجَنَّاتِيُّ
لِسَانُهُ اللَّهُ الْفَرِيقُ كَرِيسٌ

www.moswarat.com

الإِتْبَاعُ

رَفِعٌ

جِبْرِيلُ الرَّحْمَنِ الْجَلِيلِيُّ
الْأَسْنَدُ لِابْنِ الْفَزْوَارِيِّ
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإتباع ظاهرة لغوية عامة لا تنفرد بها اللغة العربية، بل تنبه من عرف غير العربية من القدماء إلى وجودها في هذه اللغات، فتال أحمد بن فارس^(١): " وقد شاركت العجم العرب في هذا الباب". ونستطيع نحن أن ندرج تحت "العجم" من نعرف لغته من الشعوب الأوروبية من الإنجليز والفرنسيين.

وفطن اللغويون منذ عهد مبكر إلى ظاهرة الإتباع. فأورد أبو عمرو بن العلاء رأس مدرسة البصرة أمثلة منها. جاء في كتاب أبي الطيب اللغوي^(٢): " قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقول لآخر: إنك لتحسب الأرض على حيما بيضا، بكسر أوله.. وقال أبو عمرو: يقال: رجل طَبَ لب. وهو العالم.." وذكر أبو الطيب أيضا مثلا منه عن رأس مدرسة الكوفة، قال^(٣): " حكى اللحياني عن أبي جعفر الرؤاسي أنه يقال للرجل: إنه لمجنون مخنون.." .

وطبعي أن يلقف تلاميذهما عنهمما هذه الأمثلة، ويسعوا وراء نظائرها، ثم يمنحوها تلاميذهم. فترد في كتب الإتباع أسماء يونس بن حبيب والأصمي وأبي زيد وأبي عبيدة والكسائي وقطرب وأبي عمرو الشيباني والفراء والأحمر واليزيدي وابن الأعرابى، وتشير المعاجم إلى ما تعالج من أمثلته ، منذ العين للخليل. بل أفرد ابن دريد في جمهرته فصلا للإتباع^(٤) .

(١) الصاحبى ٢٦٦. التعالى: فقه اللغة ٥٦٦. السيوطي: المزهر ١: ٤١٤.

(٢) الإتباع ١٤، ٧٧.

(٣) الإتباع ٣٩.

(٤) ٣ - ٤٢٩.

وبالرغم من ذلك، اختلف العلماء في تصورهم للإتباع نتيجة اختلافهم في الصفات التي اشترطوا توفرها في الأنفاظ التي يمكن إدخالها فيه. ويحسن بنا - حين نرغب في تتبع هذه الشروط - أن نعالجها وفق التصنيف التالي:

١ - من حيث المعنى: (أ) ذهبت جماعة من المتقدمين إلى أن اللفظ التابع لا معنى له أصلاً. وأقدم من وصلت إليانا منه أقوال تذهب هذا المذهب ابن الأعرابي (٢٢١هـ). قال ثعلب في أقاليمه^(١): قال ابن الأعرابي: "سألت العرب: أي شيء معنى شيطان ليُطَان؟ فقالوا: شيء ظن به كلامنا": أي نشده. وتتابعه الحسن بن بشر الآمدي (٣٧١هـ) الذي أعلن^(٢): التابع لا يفيد معنى أصلًا، ولهذا قال ابن دريد: سالت أبا حاتم عن معنى قولهم: بَسَنْ، فقال: لا أدرى ما هو". وسار وراءهما في هذا الطريق ابن الدهان^(٣) الذي رأى أن التابع غير مبين معنى بنفسه عن نفسه. ويقاد هذا القول يكون ما قاله فخر الدين الرازي، وإن صب كلامه على إنكار الترافق بين التابع والمتبع حين قال^(٤): "ظن بعض الناس أن التابع من قبيل المترافق لتشبيهه به. والحق الفرق بينهما، فإن المترافقين يفيدان فائدة واحدة من غير تفاوت، والتابع لا يفيد وحده شيئاً، بل شرط كونه مفيداً تقدم الأول عليه".

وخلفت جماعة أخرى من ذكرتهم، ولم يشترطوا عدم المعنى، إذ رأوا أن التابع قد يكون له معنى وقد لا يكون. وينتمي إلى هذه الجماعة أبو علي القالي، وأبو الطيب اللغوي، وأحمد بن فارس، وأبن بري، والتاج السبكي. قال الأخير يرد على الآمدي^(٥): "التحقيق أن التابع يفيد التقوية، فإن العرب لا تضعه

(١) السيوطي: المزهر ١: ٤١٤، ٤١٦. وانظر أحمد بن فارس: الصاحبي ٢٦٦، والإتباع ٢٨.

(٢) المزهر ١: ٤١٥.

(٣) المزهر ١: ٤٢٤.

(٤) المزهر ١: ٤١٥.

(٥) المزهر ١: ٤١٦.

سدى. وجهل أبي حاتم بمعناه لا يضر، بل مقتضى قوله: أنه لا يدرى، معناه أن له معنى، وهو لا يعرفه.”

وعندما نتتبع أمثلة الإتباع عند أبي الطيب اللغوى نخرج بصورة مفصلة محددة. فإننا نجد عفده أمثلة لا معنى للتابع فيها ويمنحها اسم الإتباع لأنها الأصل فيه. قال^(١): ”قال قطرب: يقال: بَسْلا وأسلا: أى حرام محروم. والبسل هاهنا الحرام، والأسل إتباع. قال الشاعر:

أي ثبت ما قلتم، وثُلْغَى زِيادتِي يدي - إن أسيفت هذه لكم - بَسْل

أى بيعتى التي أعطيتكم يدی بها حرام عليکم.. وإنه لكثير بَثِير بَذِير بَجِير: كله إتباع.. ويقال مكان عمير بجير. فالعمير من العمارة، فعيل بمعنى مفعول، وبجير إتباع...”.

ونجد أمثلة أخرى للتابع فيها معنى معروف، غير أنه لا يستعمل بصفته هذه، وبمعناه هذا منفردا، بل لا بد أن يجتمع مع اللفظ الذى يتبعه. ويمكن أن نقسم هذه الأمثلة إلى قسمين: (أ) قسم يكون فيه التابع مرادفاً للفظ المتبوع. قال: ”ويقال يوم عكيك^(٢) أكيك، ويوم عَكَ أَكَ: إذا كان شديد الحر. والأكيك بمعنى العكك، إلا أنه لا يفرد. قال الراجز:

يترك حُمران الرجال سودا يوم عكيك يعصر الجلمودا

وليلة غامدة غُمودا سوداء تُعشى النجم والفرقودا

وانه لكثير بثیر.. والبشير من قولهم: ماء بَثُر: أى كثير. إلا أنه لا يقال: شيء بثیر أى كثير إلا على وجه الإتباع.. ويقال: مائق دائم، من قوله: رجل مَدْوَق: أى محقق، والدُّوق الْحُمْق، وكذلك المُوق. يقال: ماق الرجل يموق موقا. قال الراجز:

(١) ٥، ١٣، ٢٠.

(٢) ٨، ١٣، ٤٢.

يا أيها الشيخ الكبير الموق أم بهن وَضَحَ الطريق
ولا يتكلّم بالدائق مفرداً. ويقال: إنه لي موقع مَوَاقِعَةٍ ومُؤْوِقَةٍ، وداق يدُوق دوَاقَةً
وَدُوْقَاً أَيْضاً.

(ب) والقسم الثاني لا يرافق فيه التابع متبوعه بل يختلف معناهما، غير أنه لا يفرد أيضاً بصفته ومعناه المرادين في الإتباع. قال^(١): "ويقال: شحيح أنبيح: من قولهم: أنح بحمله يأنح أنوحاً: إذا تزحر به من ثقله، ولا يفرد الأنبيح.. ويقال إنه لشحيح بحبح، وهو من البحة. ولكن لا يجوز إفراده.. تقول العرب: لا بارك الله فيه ولا تارك. ولا يقولونه إلا هكذا. فهو - وإن كان مأخوذاً من الترُك - فلا معنى له في هذا الموضع إلا الإتباع".

ولا يعطينا كتاب أحمد بن فارس مثل هذه الصورة الواضحة. ولعل سبب ذلك أنه لم يفرد للإتباع. بل جعله - كما يبين من عنوانه - "للإتباع والمزاوجة". وقد يتadar إلى الذهن أن المؤلف يعدهما شيئاً واحداً. ولكن ذلك غير صحيح. فهو يعلن في السطر الأول من كتابه^(٢): "هذا كتاب الإتباع والمزاوجة، وكلاهما... فيفرق بينهما، كذلك يورد في داخل الكتاب من التعليقات ما يؤكد هذه التفرقة. قال^(٣): "قال الأصمسي: رجل حَيَّاب تياب. قال: خياب: من خاب، وتياب تزويج، وهو يصلح أن يكون إتباعاً".

ولم يقتصر المؤلف على المزاوجة. بل أورد في كتابه أمثلة قليلة مما سماه "الأسجاع" و"الأمثال". على الرغم أنه أعلن في آخر الكتاب أنه خصص لها كتاباً. قال^(٤): "وسترى ما جاء في كلامهم في الأمثال، وما أشبه الأمثال من حِكمَهم على السجع، في كتاب "أمثلة الأسجاع"، إن شاء الله تعالى" وعلى

.٢٨ ، ١٧ ، ١ (١)

.٢٨ (٢)

.٢٩ (٣)

.٧٠ (٤)

الرغم أنه يعترف أن الأسجاع ليست من صنف الكتاب، قال^(١): "ومن الأسجاع. وليس من هذا الباب: قول بائع الدابة: برضت إليك من الجماح والرماح".

وأورد ما سماه تأليفاً للكلام، وتأكيداً، دون أن يبين ماذا يقصد من ذلك، وما صلته بالإتباع، قال^(٢): "ومما يؤكد به تأليف الكلام قوله: أرب فلان، وألب، فهو مُربٌ ومُلبٌ: إذا أقام". وقال^(٣): "لا أفعله سجيس عجيس: يسردون الدهر. الأصمعي: لا آتيك سجيس عجيس: أى الدهر، وسجيشه: آخره، ومنه قيل للماء الكدر: سجيس، لأنه آخر ما يبقى. والعجيس تأكيد، وهو في معنى الآخر". بل أكثر من ذلك أورد ما ليس بإتباع، وما ليس من الكتاب. قال^(٤): "ومن ذلك - وليس بإتباع - رجل أشَقْ أمقْ خِبَقْ: للطويل". وقال^(٥): "وذرق الطائر ومزق وذرق وخذق، وليس من الباب".

يبين لنا هذا أن كتاب ابن فارس يضم خليطاً من العبارات، حار فيها المؤلف نفسه، وأعطها أسماء متعددة وأدخلها في كتابه، وهو يؤمن أن بعضها على الأقل لا يتصل بموضوع الكتاب. ولا يقف الأمر عند هذا بل نجد الصورة المبهمة المختلطة نفسها فيما سماه بالإتباع. إذ نستنتج من بعض أقواله أن التابع لا معنى له. قال^(٦): "يقولون: هو مليح قزيح، وهذا إتباع. وقد يكون من أقزاج القدر وهي الأفهاء... يقال جائع نائع، الكسائي: هو إتباع. ويقال: هو العطشان... أبو زيد: هو تافه نافه: أى حقير، كذا قاله في الإتباع. وقد يمكن أن يقال: اشتقاء من نفهت نفسه، أى أعيت وكلت".

(١) .٤٣، ٣٧.

(٢) .٣٠.

(٣) .٤٩.

(٤) .٦٠.

(٥) .٦١.

(٦) .٣٥، ٥٤، ٦٨.

ونستنتج من بعضها الآخر أن التابع له معنى معروف، ولا يهم أن يكون هذا المعنى مراراً لمعنى المتبع أو مختلفاً عنه. قال مثلاً^(١): "اللحياني: ما عنده على أصحابه تعریج ولا تعویج: أى إقامة... وفلان لا یُغیر ولا یُمیر، يقال للمريرة الغيرة أيضاً.. ويقال ذهب حَبَرَه وسَبَرَه. الحبر والسبير: الجمال والبهاء". وقال^(٢): تقول العرب: إنه لساغب لاغب. فالساغب: الجائع. واللاغب: المُعيي الكال... ويقولون: حَبَّ ضَبَ. فالضب: الإخيل الممسك. والخب: من الخبر.. وما عنده غَيْضٌ ولا فَيْضٌ: أى كثير ولا قليل. ويقال: الإعطاء والمنع".

٢- من حيث الصورة: أقدم من تناول هذا الجانب صراحة أبو علي القالي، الذي فطن إلى اتحاد الحرف الأخير في التابع والمتبوع، أو ما سمي بعد ذلك اتحاد الروى. قال عن العرب^(٣): "مذهبهم في الإتباع أن تكون أواخر الكلم على لفظ واحد مثل القوافي والسجع".

ولكن أبو الطيب وابن فارس رويَا إتباعاً لم يلتزم الروى الواحد. قال أبو الطيب^(٤): "يقال في الدعاء على الرجل: جُوعنا وجودنا وجودساً. فالجود هو الجوع بعينه. وقولهم جوساً إتباع". وقد نبه ابن فارس على هذه الظاهرة الشاذة عندما أورده، فقال^(٥): "ومما لم يجيء على روى الأول جوعاً له وجوداً وجودساً". ودفعه هذا إلى عدم اشتراط الروى الواحد.

وفطن ابن فارس أيضاً إلى أن أكثر الإتباع يتمثل التابع والمتبوع فيه في الوزن وإن كان ذلك ليس بالشرط الواجب. فقد أورد في الإتباع^(٦): "يقولون:

(١) ٣٤، ٤٢.

(٢) ٢٩، ٥٢.

(٣) الأعلى ٢: ٢١٧.

(٤) ٣٥.

(٥) ٥٤.

(٦) ٣٨.

وهو لك أبدا سَمْدا سَرْمدا..” وأكثر أبو الطيب من أمثلة الإتباع غير المتماثل الوزن. مثل^(١): “يقال: لا ذَرَست ولا أَلَيْت. مقصور أوله... ويقال: جوغا دَيْقُوعا، إذا دُعِيَ على الإنسان.. ويسَبُّ الرجل فيقال: رَغْما دَغْما شِلْئُعا. وفعلت ذلك على رغمه ودغمه وشلئعه”. ولذلك يحق لنا أن نقول إن تاج الدين السبكي أخطأ حين قال^(٢): ”فالتابع من شرطه أن يكون على زنة المتبوع”.

ويؤكد لنا هذا أن أحسن تعريف ينظر إلى هذا الجانب للإتباع هو ما جاء به أحمد بن فارس، وأخذته منه الشاعري حين قال^(٣): ”الإتباع: أن تتبع الكلمة على وزنها أو روتها إشباعاً وتوكيداً”. فإذا كان اتحاد الروى غير لازم، واتحاد الوزن غير محتم، فإن الإتباع لا يخلو منهما معاً.

٣ - من حيث التعبير: أجمع الذين تعرضوا للإتباع على أن اللفظ التابع لا ينفصل عن المتبوع، سواء كان له معنى أو لم يكن، ولا يجئ في التعبير منفرداً مطلقاً. واتخذ أبو الطيب من انفراد الكلمة الثانية المقياس الذي اعتمد عليه في الفصل بين الإتباع والتوكيد. فما لم ينفرد فيه اللفظان سماه إتباعاً. وما انفرد فيه اللفظ الثاني سماه توكيداً. ولكن ابن فارس أقر في مرة واحدة وجود إتباع ينفرد. قال^(٤): ”ويقال: خراب بباب. وقد يُفرد الباب. قال عمر بن أبي ربيعة:

كست الرياح جديدها من ثُربها دُقَّا وأصبحت العراض ببابا

فهذا إتباع إلا أنه أفرده. أما أبو الطيب فقد تخلص من هذا المأزق بأن جعل أمثاله في التوكيد^(٥).

(١) ٤٢، ١٠، ٥٨.

(٢) المزهر ٤١٦: ١.

(٣) الصاحي ٢٢٦. فقه اللغة ٥٦٦.

(٤) ٢٩.

(٥) ١١١.

واشترط الكسائي وأبو عبيد وابن بري ألا يعطف الإتباع بأداة. قال أبو عبيد في غريب الحديث^(١): "قال الكسائي.. وأما حديث آدم عليه السلام: إنه استحرم حين قتل ابنه، فمكثت منه سنة لا يضحك. ثم قيل له: حياك الله وبياك. قال: وما بياك؟ قيل: أضحكك. فإن بعض الناس يقولون في بياك: إنه إتباع. وهو عندي - على ما جاء تفسيره في الحديث - إنه ليس بإتباع. وذلك أن الإتباع لا يكاد يكون بالواو، وهذا بالواو.. ومن ذلك قول العباس في زمزم: هي لشارب حلّ ويل. فيقال: إنه أيضاً إتباع، وليس هو عندي كذلك لمكان الواو".

وجاء في لسان العرب تعليقاً على قولهم: جوعاً ونوعاً^(٢): "قال (ابن بري): والصحيح أن هذا ليس إتباعاً لأن الإتباع لا يكون بحرف العطف، والآخر أن له معنى في نفسه ينطبق به مفرداً غير تابع".

ولكن أبو الطيب اللغوي^(٣) رفض هذا الرأي، ورد عليه رداً حسناً، معتمداً على مسلك العرب في تعبيرهم. فقد رأهم يقولون: هذا جائع نائع، فدل على أنه إتباع. ورأهم يقولون في الدعاء على الإنسان: جوعاً ونوعاً، فأدخلوا الواو؛ فلو اعتمدنا عليه قلنا إنه ليس إتباعاً. ومحال أن تكون الكلمة الواحدة مرة إتباعاً ومرة غير إتباع. إذن ليس الاعتبار بوجود الواو أو عدمها.

ونستعين من دراسة أمثلة الإتباع أنه ليس من المحتمن أن يتالف من لفظين فقط، بل قد يتالف من ثلاثة فيقال^(٤): إنه لحسن بَسَنْ قَسَنْ. ولحمه خطا بظا كظا، وانه لقبح شَقِيق لقبح. ويبدو أنه تألف أحياناً من أكثر. قال أبو الطيب^(٥): "يقال في الكثرة: إنه لكثير ثثير بثير بثير عقير، وعمير أيضاً".

(١) المزهر ١: ٤١٥.

(٢) مادة نوع.

(٣) ٣.

(٤) أبو الطيب ٧١، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٩٣، ٩٦، ٩٩.

(٥) ٦٢.

٤ - من حيث الغرض: أول من تعرض للغرض من الإتباع الكسائي، وأعلن أنه يراد منه التوكيد قال^(١): "إنما سمي إتباعا لأن الكلمة الثانية إنما هي تابعة للأولى على وجه التوكيد لها". ويؤكد لنا صحة هذا القول الجواب الذي تلقاه ابن الأعرابي من العرب حين سأله عن معنى شيطان ليطان.

وأتفق أبو على القالي^(٢) مع الكسائي، غير أنه يقصر التوكيد على نوع واحد من الإتباع، ذلك الذي يكون فيه اللفظ التابع بمعنى المتبوع.

ووافقهما ابن الدهان، وجعل الإتباع من قبيل التوكيد اللغطي، وأتى بالعلل التي تدعم رأيه. قال السيوطي^(٣): "قال ابن الدهان في "الفرة" في باب التوكيد: منه قسم يسمى الإتباع نحو عطشان نطشان، وهو داخل في حكم التوكيد عند الأكثر. والدليل على ذلك كونه توكيدا للأول غير مبين معنى بنفسه عن نفسه، كأكتع وأبصع مع أجمع.. والذى عندي أن هذه الألفاظ تدخل في باب التوكيد بالتأكيد، نحو رأيت زيدا زيدا، ورأيت رجالا رجالا. وإنما غيرا منهما حرف واحد لما يجيئون في أكثر كلامهم بالتأكيد..".

وأعلن السيوطي^(٤) وجود قوم يفرقون بين الإتباع والتوكيد. واعتمادهم في هذه التفرقة على أمرين: أولهما أن ألفاظ الإتباع تختلف عن أكتع لأنها تجري على المعرفة والنكرة، على حين لا تجري أكتع إلا على المعرفة، وأنها غير مفتقرة إلى تأكيد قبلها بخلاف أكتع. والثانية أن الإتباع ما لم يحسن فيه واو العطف، والتأكيد تحسن فيه الواو.

(١) المزهر ١: ٤١٥.

(٢) الأمالي ٢: ٢٠٨.

(٣) المزهر ١: ٤٢٤.

(٤) المزهر ١: ٤٢٤ - ٢٥.

ويتفق مع هؤلاء تاج الدين السبكي الذي قال^(١): "الفرق بينه وبين التأكيد أن التأكيد يفيد مع التقوية نفي احتمال المجاز. وأيضا فالتابع من شرطه أن يكون على زنة المتبع والتأكيد لا يكون كذلك".

ونستطيع أن نضم إليهم أبو الطيب اللغو لأنه جعل المواد التي أدخلها في كتابه صنفين: الصنف الأول سماه الإتباع، وهو ما لا ينفرد اللفظ فيه أبداً. وسمى الثاني التوكيد، وهو ما يمكن أن يستقل لفظه الثاني بنفسه. وبرغم ذلك لم يكشف لنا أبو الطيب الغرض من الإتباع. ولعله تعرض لذلك في الجزء المفقود من مقدمته.

أما أحمد بن فارس فرأى أن الإتباع لا يقصد إلى التأكيد وحده، بل إليه وإلى ما سماه الإشاع دون أن يحدده، كما نستبين في قوله الذي أورده سابقاً.

ويؤدي بنا هذا إلى أن العلماء لم يتفقوا على تصور واحد للإتباع، وأن بعضهم أعطاه صفات حرمها بعضهم الآخر إياها. وكانت الثمرة الطبيعية لهذا أن اختلفت الأقسام التي وضعوها له. وأقدم ما بين يدي من أقسام ما اضطلع به أبو على القال. وكشف عنه في قوله^(٢): "الإتباع على ضربين:

فضرب يكون فيه الثاني بمعنى الأول فيؤتى به توكيداً، لأن لفظه مخالف للفظ الأول.

وضرب فيه الثاني غير معنى الأول".

ويؤخذ على هذا التقسيم أنه أهمل ما لا معنى له من الإتباع، وهو الأصل؛ وأهمل صورة التابع. وقد فطن أحمد بن فارس إلى هذا النقص وأراد أن يتجنبه. فجاء بتقسيمين لا واحد، نظر في الأول منهما إلى صورة التابع، وفي الثاني إلى معناه. قال^(٣): "هذا كتاب الإتباع والمزاوجة. وكلاهما على وجهين:

(١) المزهر ٤١٦ : ١.

(٢) الأمالي ٢ : ٢٠٨.

(٣) ٢٨ .

أحدهما أن تكون كلمتان متاليتان على روى واحد.
والوجه الآخر أن يختلف الرويان.
ثم تكون بعد ذلك على وجهين:
أحدما: أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف، إلا أنها كالإتباع لما
قبلها.

والآخر: أن تكون الكلمة الثانية غير واضحة المعنى ولا بنية الاشتقاد".
ويمكن أن نأخذ على هذا التقسيم أيضا أنه أهمل الوزن.
وأشمل تقسيم للإتباع هو الذي قام به عز الدين التنوي. وقال فيه: "إن
الإتباع يكون في الأسماء وفي الأفعال:

(١) والإتباع الاسمي قسمان:

(أ) إما أن يكون التابع متصلا بالمتبع وبمعناه، أو ليس له معنى، ثم لا
يجيء مفردا.

وهو نوعان:

١ - نوع يجيء التابع فيه بلفظ واحد بعد المتبع، فهو حسن بسن، وهو حار
يار.

٢ - نوع يجيء فيه لفظان بعد المتبع نحو حسن بسن قسن، ويكثر أن تكون
الكلمة التابعة مبدوءة بميم نحو صَقَرْ مَقَرْ، وشَدَرْ مَذَرْ.

(ب) إما أن يكون التابع متصلا بالمتبع وله معنى، ولا يجيء مفردا نحو
عطشان نطشان.

(٢) والإتباع الفعلى:

١ - والأفعال في هذا القسم الثاني قد تكون ظاهرة وبلفظ واحد نحو عبس
وبَسَرْ.

٢ - وقد تكون مقدمة كالمصادر التي قدرت أفعالها نحو قبها له وشقاها.
وقد يجيء الإتباع الفعلى بلفظين تابعين نحو لا بارك الله في الشعوبى ولا
تارك ولا دارك".

والحق أن الإتباع ظاهرة لغوية، واسعة النطاق، متعددة الأشكال، كثيرة
الأسباب والغايات. ويجب أن ننظر إليها في ضوء من أشكالها الأخرى لحسن
رؤيتها، وننتم تصورها.

فاللغة عرفت ألواناً أخرى من الإتباع ربما لم ترد على الخاطر في هذه
الدراسات، ولكن ذلك واجب لأنها ذات صلة بما نتحدث عنه الآن.

فقد أجرى العرب - وغير العرب - ألواناً من الإتباع، فطن إليها اللغويون
والنحويون والصرفيون ودرسواها. ولكنهم لم يربطوا بينها وبين ما بين أيدينا الآن
من إتباع. ونحن حين ننظر في هذه الألوان نستطيع للتيسير أن نصنفها في
فتدين: الفئة الأولى جرت في المفردات اللغوية، والثانية في المركبات.

أما المفردات فقد خضعت لنوعين من الإتباع: نوع جرى في حركاتها،
وآخر في حروفها. وكل النوعين يضم المطرد من الإتباع وغير المطرد.

أما الإتباع المطرد في حركات المفردات فيتمثل في عدة أبواب نحوية
وصرفية.

فالقياس في جمع المؤنث السالم من الألفاظ الثلاثية الساكنة الوسط أن تتبع
عينها فاءها. مما كان على فعلة جمع على فعلات مثل تمرة وتمرات، وما كان
على فعلة جمع على فعلات مثل حجرة وحجرات إلا إذا كانت الكلمة معنلة
العين أو اللام، أو كان المتكلمون من بنى هذيل أو تميم. فلهم أحكام أخرى،

والقياس في الفعل الماضي عند بنائه للمفعول: إن كان مبدوءاً بتاء زائدة أن
يضم حرفه الثاني إتباعاً لأوله مثل شئون وثقول. والقياس في فعل الأمر
المأمور من فعل يفعل أن تضم همزة الوصل فيه إتباعاً لضمة عينه.

والقياس عند بنى تميم فيما كان على فعل الحلقى العين من الأفعال كشهد، والأسماء كفخذ، والصفات كمحك، وما كان على فعل الحلقى العين أيضاً كسعيد ورغيف، القياس عندهم فيها إتباع الفاء للعين فيقولون شهيد وفخذ ورغيف.

وقال عيسى بن عمر: أن كل (فعل) كان، فمن العرب من يخففه، ومنهم من يقلله نحو عسر وعسر، ويسر ويسر (بالسكون والضم).

وان كان عين (فعل) المفتوح الفاء حلقياً ساكناً جاز تحريره بالفتح، نحو الشعر والشعر والبحر والبحر، (بالسكون والفتح)، وعد ذلك إتباعاً لفتحة الفاء.

وأما الإتباع غير المطرد في حركات المفردات فممثل له بقوله: المغيرة، أتبعوا الميم للغين، ويتثنى: أتبعوا الميم للقاء، وأنبُوك: أتبعوا الباء للهمزة، ومنذ أتبعوا الميم للذال عند من قال: إن أصلها: مِنْ ذو وغيرها.

كل هذه الألوان من الإتباع: المطرد وغير المطرد، إنما ارتكبتها العربية لتيسير على المتكلم النطق. فبدلاً أن تقوم أجهزة النطق بعملين مختلفين في موضوعين متقاربين مما قد يتطلب من الناطق جهداً أو وعيًا، كفته اللغة مؤونة ذلك بإزالة الاختلاف وجعل العملين متشاربين. وإن فالغرض من الإتباع في مثل هذه الأحوال تيسير النطق وجعله عفويًا.

وأقصد بالإتباع في حروف المفردات ما يجري فيها حين تخضع لإبدال أو إدغام. فالقياس المطرد في نون الأفعال البدوءة بميم جواز قلب نونها مימה في متابعة لميم الفعل ثم إدغام اليمين معها. فنقول أمّي في انمحى. والقياس المطرد في تاء افتuel من الأفعال التي فاؤها دال أو طاء أو ظاء أو ثاء أو صاد أو سين أو زاي أو ضاد جواز قلب التاء إلى حرف مماثل للفاء إتباعاً لها ثم إدغام الحرفين فنقول آدان وأذكر وأظلم:

وإنما تجري اللغة ذلك لتجعل للحرفين الذين كانا مختلفين مخرجاً واحداً، فتيسّر على الناطق أن ينطق بهما، كما حدث في الألوان السابقة من إتباع الحركات.

كذلك تخضع المركبات للألوان مشابهة من الإتباع، اطرد منها ما كان في الفعل المضعف حين يلتقي بساكن آخر، فقد كان الإتباع أحد المسالك التي سار فيها العرب للتخلص من التقاء الساكنين. فقالوا: شد الحبل، وعز، وغض، ياتباع لام الفعل لفائه. كذلك نجا بعضهم إلى الإتباع للتخلص من التقاء الساكنين في ميم الجمع، فقالوا: عليهم الذلة. قراءة أبي عمرو، عليهم القتال كقراءة حمزة ياتباع الميم لحركة ما قبلها.

ومن الألوان غير المطردة في التخلص من الساكنين القراءات الشاذة (قُمَّ الليل) و(لقد أستهِزَيْ) و(قالتُ أخْرُجَ) ياتباع الحرف الساكن الأول لحركة الحرف الذي بعد الساكن الثاني.

ومن غير المطرد أيضاً قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) ياتباع الميم للحاء بعدها.

ومقصود بهذه الإجراءات ما قصد بما جرى في المفردات: التخفيف القائم على تماثل العمل الذي تقوم به أجهزة النطق.

وتخضع المركبات لإتباع يجري في الحروف أيضاً. أشهر أمثلته ما جاء في الحديث النبوى: "ارجعن مأذورات غير مأجورات"، غير موزورات (من الوزن) حولت إلى مأذورات إتبعاً لمأجورات.

ومثاله أيضاً الحديث النبوى في عذاب القبر "لا ذَرْتُ ولا ثَلَيْتُ ولا اهتَدَيْت" فأبدل واو (تلوت) ياء إتباعاً لياءى الفعلين قبله وبعده.

ومثاله أيضاً قولهم: أنى لآتىه بالغدايا وبالعشايا. فجمعوا العشية على العشايا متابعة للغدايا.

كذلك تنوين الممنوع من الصرف في قوله تعالى: (سلاسلا وأغلالا)، نوينت سلسل متتابعة لأغلال.

ويمكن أن نجعل منه زيادة (ال) في قول ابن ميادة:

شديدا بأحناء الخلافة كاهله وجدنا الوليد بن اليزيد مباركا

فربما فعل ذلك إتباعا للوليد.

إذا نظرنا إلى هذه الأنواع من الإتباع لم نجد المقصود منها التخفيف. كما كان الحال في الأنواع الأولى، وإنما المقصود المشاكلة الصوتية: أعني أن يكون لكل من اللفظين رنين متماثل. فيقع في الأذن عذبا، وفي الوجدان حلو. فالغاية هنا الجمال الصوتي، الشبيه بما نجد في السجع والقافية والجناس.

ونخرج من هذا بأن الإتباع في مجاله الأكبر يمنح الناطق خفة وسهولة، وفي مجاله الأصغر يمنع السامع شعورا جماليًا.

فإذا انتقلنا إلى ما درسنا من الإتباع وجدناه يستفيد قليلا من المجال الأكبر، وكثيرا من الجمال الصوتي.

ونحن حين نمعن النظر في أسلوب الإتباع نجده يشبه أساليب أخرى تعرفها اللغة. فهو في أصله صوت لغوی يتبعه صوت آخر مماثل له، أو إن شئنا الدقة التامة قلنا: صوت لغوی يتبعه صوت آخر مماثل لآخر الصوت الأول. فيما صوتان متماثلان في ختامهما، وفي أكثر الأحيان في القسط الأكبر من بنيتهم. فإذا ما اتفقا في حرف واحد، وجدناهما يتفقان في حرف آخر غير أنهما اختلفا في موضعه، فجعله أحدهما أولا والثاني وسطا، مثل قبيح شقيق، وسلیخ مسیخ.

وأقرب الأمثلة على ما يشابه هذه الظاهرة ما يكون في بابي الندب والاستفهام، فالقاعدة في المندوب أن يفتح آخره ثم يُشَبَّع الصوت به حتى تتولد

ألف مثل قولهم: وازيداه، فإن لم يكن ذلك خوف اللبس أشبعـت الكسرة فتولد
ياء مثل واغلامكـيه، أو الضمة فـتـولـدـواـواـمـهـوهـ. فـالـنـدـوـبـ يـتـلـىـ بـصـوتـ
معـاـلـ لـصـوـتـهـ النـهـائـ دـلـلـةـ عـلـىـ التـفـجـعـ.

وإذا رابك شيء في كلام فاستفهمـتـ عنـهـ منـكـراـ لهـ، جـئـتـ بـزـيـادـةـ فيـ آخرـ
الـكـلـامـ دـلـلـةـ عـلـىـ ذـلـكـ. فـإـنـ كـانـ ماـ قـبـلـهـ مـفـتوـحـاـ، كـانـتـ الـزـيـادـةـ أـلـفـ؛ـ وـإـنـ كـانـ
مـكـسـورـاـ. كـانـتـ الـزـيـادـةـ يـاءـ؛ـ وـإـنـ كـانـ مـرـفـوعـاـ، كـانـتـ الـزـيـادـةـ وـاـواـ. وـإـنـ كـانـ
سـاـكـنـاـ، حـُرـكـ لـثـلـاـ يـلـقـىـ سـاـكـنـاـ، لـأـنـ هـذـهـ الـزـيـادـاتـ مـدـاتـ، وـالـمـدـاتـ سـوـاـكـنـ
فـتـحـرـكـهـ بـالـكـسـرـ كـمـاـ يـحـرـكـ السـاـكـنـ إـذـاـ لـقـيـهـ أـلـفـ وـالـلـامـ السـاـكـنـ. فـإـذـاـ قـالـ
الـرـجـلـ: رـأـيـتـ زـيـداـ. قـلـتـ: أـزـيـدـنـيـهـ. فـإـنـ قـالـ: رـأـيـتـ عـثـمـانـ. قـلـتـ: أـعـثـمـانـاهـ؟ـ
لـثـلـاـ يـلـقـىـ سـاـكـنـاـ. وـيـقـوـلـ: قـدـ زـيـدـ، فـتـقـوـلـ: أـزـيـدـنـيـهـ؟ـ فـإـنـ قـالـ: أـتـانـىـ عـمـرـ.
قلـتـ: أـعـبـرـوـهـ؟ـ فـهـذـهـ الـزـيـادـةـ الـمـاـثـلـةـ لـلـصـوـتـ الـمـخـتـوـمـ الـكـلـمـةـ بـهـ دـلـلـيـنـ عـلـىـ ماـ
يـعـتـمـلـ بـنـفـسـكـ مـنـ إـنـكـارـ.

وـإـذـنـ فـقـدـ كـانـتـ الـزـيـادـةـ فـيـ بـابـ النـدـبـ دـلـلـةـ عـلـىـ التـفـجـعـ، وـالـزـيـادـةـ هـنـاـ
رمـزاـ إـلـىـ إـنـكـارـ، وـكـانـتـ الـزـيـادـةـ فـيـ الـبـابـيـنـ مـاـثـلـةـ لـلـحـرـكـةـ الـتـىـ تـنـتـهـىـ بـهـاـ
الـكـلـمـةـ الـتـىـ تـلـحـقـ بـالـزـيـادـةـ بـهـاـ. وـإـذـنـ فـهـذـهـ الـزـيـادـةـ دـلـلـةـ عـلـىـ الـحـالـةـ الـنـفـسـيـةـ
الـتـىـ يـعـيـشـ فـيـهـاـ الـمـتـكـلـمـ حـيـنـ تـفـوهـ بـهـاـ.

وـالـنـتـيـجـةـ الطـبـيعـيـةـ لـهـذـاـ أـنـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ تـلـجـأـ إـلـىـ إـتـبـاعـ كـلـمـةـ مـاـ بـصـوتـ
مـاـشـلـلـنـهـاـيـاتـهاـ دـلـلـةـ عـلـىـ مـاـ يـخـتـلـجـ فـيـ وـجـدـانـ الـمـتـكـلـمـ مـنـ مشـاعـرـ. وـعـلـىـ ضـوءـ
مـنـ هـذـاـ نـقـوـلـ إنـمـاـ إـتـبـاعـ رـمـزـ عـلـىـ حـالـةـ شـعـورـيـةـ خـاصـةـ تـمـتـلـكـ قـائـلـهـ:ـ قـدـ تـكـونـ
إـعـجـابـاـ فـيـ مـثـلـ خـسـنـ بـسـنـ،ـ وـقـدـ تـكـونـ غـضـبـاـ فـيـ الدـعـاءـ...ـ لـاـ يـهـمـ..ـ فـمـهـماـ
اـخـتـلـفـ الشـعـورـ فـالـإـتـبـاعـ رـمـزـ لـهـ.

وـالـأـصـوـاتـ الـتـىـ أـضـافـتـهـاـ الـلـغـةـ فـيـ أـمـثـالـ النـدـبـ وـالـاسـتـفـهـامـ إـنـكـارـيـ مـبـهـمـةـ،ـ
لـمـ تـتـخـذـ شـكـلاـ،ـ وـلـمـ تـكـتـبـ مـعـنـىـ،ـ بـلـ بـقـيـتـ عـلـىـ حـالـتـهاـ الـأـوـلـىـ،ـ مـجـرـدـ رـمـزـ

مبهما. وقد وقف كثير من أصوات الإتباع عند هذه المرحلة ولم يتعدها إلى مجال الموضوع. فأقر العلماء أنه لا معنى له. وحاروا في بعضه إذ حاولوا أن يلصقوا له معنى ما. ولكن بعض هذه الأصوات تعددت هذه المرحلة. واكتسب معنى مستقلًا. وبعضها الآخر أخذ من الفاظ معروفة المعنى، صلحت من حيث أصواتها لأن تكون إتباعًا. ولا شك أن أمثل هذا النوع اكتسبت من الاتصال المعنوي بين التابع والمتبوع توكيدها للفكرة التي تعبّر عنها. ولا شك - عندى - أن النوع الأول - المكون من تابع مبهم - اكتسب توكيدها أيضًا من التماثل الصوتي بين التابع والمتبوع، لأن المستمع غير المتتبه يظن أنه سمع اللفظ الواحد مررتين، تكريراً وتوكيدها.

وصفة القول إن الإتباع ظاهرة لغوية جمالية: تدل على ما يعانيه المتكلم من انفعال. وتنفتح المستمع متعة فنية. ويجب أن تدرس مع مثيلاتها من الظواهر اللغوية التي لا يقصد المتحدث فيها إلى الإخبار المجرد، ويرمى معه إلى المشاركة الوجدانية.

الصفحة	الموضوع
٣	الأضداد
٥	مقدمة
٧	مدخل
٦٥	- الفصل الأول : التأليف في الأضداد
١٢٩	- الفصل الثاني : فصول عن الأضداد
١٤٣	- الخاتمة
١٤٩	- المراجع
١٥٣	- الإتباع

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ
أَسْلَمَ اللَّهُ لِلْفَزْوَارِ
www.moswarat.com

www.moswarat.com



الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٦ شارع يورسعيدي / الظاهر

ت: ٥٩٤٤٢٠٠ فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧

ص.ب ٤١ توزيع الظاهر - القاهرة